



جامعة النّجاح الوطنيّة
كلية الدراسات العليا

السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص

إعداد

محمد عمر محمود دبعي

إشراف

د. عبد الرحيم الشوبكي

د. إبراهيم أبو جابر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2025


السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص

إعداد

محمد عمر محمود دبعي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2025/05/22م، وأجيزت:


التوقيع


التوقيع


التوقيع


التوقيع

أ. د. عبد الرحيم الشوبكي

المشرف الرئيسي

د. إبراهيم أبو جابر

المشرف الثاني

د. منتصر جرار

المشرف الخارجي

د. رائد نعيرات

المشرف الداخلي

الإهداء

قال تعالى: ﴿وَأَجْرُ دَعْوَتِهِمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: 10]

ما سلكنَا البدايات إلا بتيسيره، وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه، وما حققنا أسمى الغايات إلا بفضلِهِ، الحمدُ لله حبًّا وشكرًا وامتنانًا على البدء والختام.

لم تكن الرحلة قصيرة، ولم تكن الأمور يسيرة، ولا الطريق كان محفوظًا بالتسهيلات، ولكن بحول الله " من قال أنا لها .. نالها

وأنا لها وإن أبت رغبًا عنها أتيتُ بها"

إلى من شرفني بحمل اسمه .. والدي العزيز

إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا

ينطفئ نوره بقلبي أبدًا، من بذل الغالي والنفيس، واستمدت منه قوتي واعتزازي بذاتي.

إلى نور عيني وضوء دربي ومهجة حياتي .. إلى التي ساندتني، ووقفت بجانبني، وقدمت لي الدعم

لمواصلة طريقي ، واحتضنتني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها، والدتي الحبيبة حفظها الله.

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرّة عيني اختي الغالية

إلى أساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لنا .. يا من صنعتم لنا المجد.

لكل من كان عونًا وسندًا في هذا الطريق .. للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين وأصحاب الشدائد والأزمات،

إلى من أفاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة.

أهديكم هذا الإنجاز وثمره نجاحي الذي لطالما تمنيتُه، ها أنا اليوم أتممت أول ثمراته بفضل من الله عز

وجل، (فالحمد لله على ما وهبني، وأن يعينني ويجعلني مبارك) أينما كنت.

الشكر والتقدير

يقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

ومن هنا أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف، سعادة الدكتور د. عبد الرحيم الشوبكي على ما قدّمه لي من دعم علمي و معنوي وتوجيهات بناءة طيلة مراحل إعداد هذه الرسالة و على جهوده ومتابعته المستمرة واهتمامه وتشجيعه الدائم لي فجزاك الله عني خيرَ الجزاء.

كما لا يفوتني أن أعبر عن بالغ تقديري وامتناني للدكتور العزيز رائد نعيرات، أستاذ العلوم السياسية الذي كان له الأثر الكبير في مسيرتي الأكاديمية و لم يتوانى في تقديم النصائح لي إذ اكتسبت منه الكثير من المعارف والأسس الفكرية في ميدان العلوم السياسية.

وأتوجه بالشكر أيضًا إلى أساتذة قسم العلوم السياسية كافةً في جامعة النجاح الوطنية، الذين أثروا تجربتي العلمية والفكرية خلال سنوات الدراسة، وكان لهم دور محوري في توسيع مداركي وصلقل قدراتي البحثية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما قدّموه من ملاحظات علمية رصينة ستسهم بلا شك في تطوير هذا العمل البحثي.

ولا يسعني إلا أن أعبر عن امتناني العميق للأشخاص الذين تكرموا بالمشاركة في المقابلات البحثية، وخصّوني بوقتهم ومعارفهم، مما أغنى مضمون الرسالة وأسهم في تعزيز مصداقيتها.

وفي الختام، أتوجه بالشكر الجزيل إلى الضيوف الكرام الذين شرفوني بحضورهم جلسة المناقشة، وكان لحضورهم أثر طيب في نفسي، ودعم معنوي أعتزّ به.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

محمد عمر محمود دبعي

اسم الطالبة:



التوقيع:

2025/05/22

التاريخ:

فهرس المحتويات

ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ط	فهرس الملاحق
ي	الملخّص
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1	1.1 مقّمة الدراسة
4	1.2 إشكاليّة الدراسة
5	1.3 أسئلة الدراسة
5	1.4 فرضيات الدراسة
6	1.5 أهداف الدراسة
6	1.6 أهميّة الدراسة
7	1.7 حدود الدراسة
8	1.8 منهجية الدراسة وأدواتها
10	1.9 أدوات الدراسة
11	1.10 الدراسات السابقة
11	1.10.1 الدراسات العربية
15	1.10.2 الدراسات الأجنبية
17	1.10.3 التّعقيب على الدراسات السابقة
19	1.11 مصطلحات الدراسة
24	الفصل الثاني: التّحدّيات التي واجهت السّلطة الفلسطينيّة بعد السابع من أكتوبر 2023
24	2.1 تمهيد

24.....	2.2 التّحدّيات السّياسيّة
25.....	2.2.1 الانقسام الدّاخلّي الفلّسطينيّ
30.....	2.2.2 الصّغط الدّولّي والإقليميّ
32.....	2.3 التّحدّيات الأمنيّة
32.....	2.3.1 تصاعُد الأعمال العسكريّة في الصّفّة الغربيّة
34.....	2.3.2 الإجراءات الإسرائيليّة في الصّفّة الغربيّة
35.....	2.4 التّحدّيات الاقتصاديّة
35.....	2.4.1 تدهور الوضع الاقتصادي
37.....	2.4.2 زيادة البطالة والفقر
38.....	2.4.3 الأزمة الماليّة للسلطة
39.....	2.5 التّحدّيات الاجتماعيّة
39.....	2.5.1 الأزمت الإنسانيّة
40.....	2.5.2 تدهور الخدمات الأساسيّة
42.....	2.6 التّحدّيات الاستراتيجيّة
46.....	الفصل الثّالث: الفرص السّياسيّة التي أوجدها (طوفان الأقصى)
46.....	3.1 تمهيد
46.....	3.2 موقف السّلطة الفلّسطينيّة من عمليّة (طوفان الأقصى)
54.....	3.3 انعكاسات عمليّة (طوفان الأقصى) على الأوضاع السّياسيّة والاجتماعيّة والأمنيّة، والاقتصاديّة، في الصّفّة الغربيّة
60.....	3.4 تعامل السّلطة الفلّسطينيّة مع التّحدّيات الناتجة عن عمليّة (طوفان الأقصى)
63.....	3.5 دور السّلطة الفلّسطينيّة في إدارة تداعيات عمليّة (طوفان الأقصى)
69.....	3.6 الفرص السّياسيّة المتاحة للسّلطة الفلّسطينيّة بعد عمليّة (طوفان الأقصى)
75.....	3.7 استثمار السّلطة الفلّسطينيّة للتّحرّكات الدبلوماسية الدّوليّة
79.....	3.8 دور السّلطة الفلّسطينيّة في تعزيز الوحدة الدّاخلية، ومواجهة الطّروف الخارجيّة
86.....	3.9 السّلطة الفلّسطينيّة ومسار السّلام بعد عمليّة (طوفان الأقصى)

93.....	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات.....
93.....	4.1 النتائج.....
95.....	4.2 التوصيات.....
96.....	المراجع العلمية.....
103.....	الملاحق.....
b.....	Abstract.....

فهرس الملاحق

ملحق (أ): أسئلة المقابلة..... 103.....

ملحق (ب): الشخصيات التي تمت مقابلتها..... 105.....

السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص

إعداد

محمد عمر دبعي

إشراف

د. عبد الرحيم الشوبكي

د. إبراهيم أبو جابر

الملخص

تستعرض الدراسة (السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص) مجموعة من الأبعاد الجوهرية التي تتعلق بتداعيات طوفان الأقصى (2023) على السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة امتدت من السابع من أكتوبر (2023)، حتى السابع من أكتوبر 2024، إذ تهدف الدراسة إلى تحديد طبيعة التحديات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، التي تواجه السلطة، فضلاً عن استكشاف الفرص الدبلوماسية والسياسية المتاحة؛ لتعزيز الموقف الفلسطيني على الصعيدين: الدولي والعربي.

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج: كالمناهج الاستردادي، والاستقرائي، ومنهج المصلحة القومية، واقتراب صنع القرار، مع توظيف أدوات: الوصف، والتحليل، والمقابلة.

وخرجت الدراسة بعدة نتائج، أبرزها: واجهت السلطة الفلسطينية العديد من التحديات السياسية بعد السابع من أكتوبر 2023، فداخلياً كان التحدي الأكبر هو الانقسام الداخلي الفلسطيني بين حركتي (فتح) و(حماس)، وعلى المستوى الدولي الضغط الدولي والإقليمي على السلطة الفلسطينية؛ لإدانة عملية طوفان الأقصى بشكل رسمي، وفي المقابل توجد عدة فرص سياسية يمكن للسلطة الفلسطينية استغلالها؛ لتعزيز موقفها على الصعيد الدولي، إذ يتضح أنّ هناك توجّهاً دولياً أكبر لتطبيق حلّ الدولتين، في ظلّ ازدياد الأصوات الدولية المطالبة بوقف إطلاق النار وتطبيق خطة سلام واضحة تؤدي لحلّ الدولتين، وإعادة الإعمار في القطاع.

أما على الصّعيد العربيّ، فهناك فرصة لتعزيز العلاقات مع الدّول العربيّة؛ بغرض الضّغط على إسرائيل دبلوماسياً واقتصادياً، سواءً من خلال زيادة الدّعم العربيّ للقضيّة الفلسطينيّة، أو عبّر التّعاون المشترك في مواجهة الانتهاكات الإسرائيليّة المستمرّة.

ومن هنا توصي الدّراسة بضرورة مواصلة استثمار الزّخم الدّوليّ بتسليط الضّوء على الانتهاكات عبّر آليات قانونيّة، مثل المحكمة الجنائيّة الدّوليّة، وإطلاق حوار وطنيّ شامل؛ لإنهاء الانقسام الدّاخليّ، بالإضافة إلى تجديد المؤسّسات التّفيذيّة والتّشريعيّة، وإجراء انتخابات ديمقراطيّة؛ لتعزيز شرعيّة السّلطة داخليّاً ودوليّاً.

الكلمات المفتاحية: السلطة الفلسطينية؛ طوفان الأقصى؛ التحديات والفرص.

الفصل الأوّل

الإطار العامّ للدراسة

1.1 مقدّمة الدراسة

قبل السابع من أكتوبر 2023، كانت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية تواجه تحديات متشابكة على المستويات السياسية، الأمنية، والاقتصادية، فقد عانت السلطة من تضييقات إسرائيلية متزايدة، تمثلت في تصاعد الحواجز العسكرية، حجز أموال المقاصة، والاجتياحات المتكررة لمدن الضفة الغربية ومخيماتها وقرائها والتي تسببت في تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين، خاصة في مدن نابلس وجنين وطولكرم التي شهدت نشاطات متصاعدة لحركات المقاومة، كما رافق ذلك ارتفاع ملحوظ في حالات الاعتقال الإداري، وفي ظل هذه الظروف، بدأ دور السلطة محدوداً إلى حد كبير، محصوراً في خطوات دبلوماسية وصحفية لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية، دون قدرة فعالة على تغيير الواقع الميداني أو فرض سيادتها على الأرض، وهذا الواقع انعكس على تراجع الثقة بين المواطن والسلطة، وزاد من حالة الانقسام الداخلي، وأعاق إمكانية تحقيق شراكة وطنية حقيقية، مما جعل السلطة في موقف ضعيف قبيل اندلاع أحداث عملية "طوفان الأقصى" في أكتوبر (2023).

في صباح السابع من أكتوبر عام (2023)، أطلقت فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة واحدة من أوسع العمليات العسكرية في تاريخ الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي، أُطلق عليها اسم (عملية طوفان الأقصى)، إذ بدأت هذه العملية بهجوم صاروخي ضخم، حيث استهدفت المقاومة المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة بألاف الصواريخ؛ ما أدى إلى إحداث دمار كبير، وحالة من الفوضى في تلك المناطق، وتزامن هذا الهجوم الصاروخي مع دخول بريّ نفّذه عددٌ كبيرٌ من المقاومين الفلسطينيين الذين اقتحموا البلدات المحاذية للقطاع، المعروفة بمنطقة غلاف غزة.

سيطر المقاومون_ خلال هذا الاقتحام_ على عدّة مواقع عسكريّة استراتيجيّة، وخاضوا مواجهات عنيفة مع القوّات الإسرائيليّة، كما تمكّنوا من أسر مجموعة من الجنود والمستوطنين، وأسفرت الاشتباكات عن مقتل مئات من الجنود والمستوطنين (العدوان، 2024).

من هنا شكّل طوفان الأقصى نقطة تحوّل بارزة في تاريخ السُلطة الفلسطينيّة منذ اتّفاق (أوسلو) عام (1993)، فقد كانت السُلطة الفلسطينيّة ولا زالت تتبع النهج التفاوضي السلمي لحلّ القضية الفلسطينيّة، والتدرّج في استعادة الحقوق الفلسطينيّة عبر مفاوضات مع الجانب الإسرائيليّ، وتحت ضغط دولي وعربيّ تُجاه تحقيق ذلك، واستغلال ورقة التّطبيع العربيّة؛ لتحصيل الحقوق الفلسطينيّة، وإنجاح مسار التّسوية والمفاوضات، فقد أعاد طوفان الأقصى خُطّ الأوراق من جديد، وشكّل بداية مرحلة جديدة في الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ (بسومي، 2024).

وعليه يُعدّ طوفان الأقصى أحد أهمّ المفاصل في تاريخ الشّعب الفلسطينيّ، حيث أنتجت تلك الأحداث وضعًا سياسيًا، وأمنيًا، واقتصاديًا خطيرًا في الأراضي الفلسطينيّة كافّة، فبالإضافة إلى قطاع غزّة، شنّت (إسرائيل) حملات عسكريّة كبيرة في الضّفّة الغربيّة، نتج عنها مئات الشّهداء، وآلاف الأسرى، وتدمير للبنية التّحتيّة في العديد من مدن الضّفّة الغربيّة ومخيماتها، وعليه تصاعدت الاحتجاجات في الضّفّة الغربيّة وسطّ شعور متزايد بالإحباط من قبل الفلسطينيّين؛ نتيجة عجز السُلطة الفلسطينيّة عن تقديم إنجازات سياسيّة ملموسة؛ ما عكس ضعف قدرتها على مواجهة التّحدّيات الطّارئة بعد طوفان الأقصى (الشوبكي، 2025).

في ظلّ تلك التّطوّرات، بدأت الأوضاع الأمنيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، في الضّفّة الغربيّة تتراجع بشكل متسارع؛ نتيجة الإجراءات الإسرائيليّة، والاجتياحات المستمرّة في مدن الضّفّة الغربيّة، والخطط الإسرائيليّة المتسارعة؛ للسيطرة على الضّفّة الغربيّة من خلال المصادرة والضمّ والاستيطان، وترتفع وتيرة عمليّات المقاومة لمواجهة الاقتحامات الإسرائيليّة، لتزداد التّحدّيات أمام السُلطة الفلسطينيّة في كيفيّة ضبط

الأوضاع، وعدم إعطاء (إسرائيل) فرصة تنفيذ مخطّطها في الضّفة الغربيّة، كما حدث في قطاع غزّة، وكذلك تبرز التّحدّيات المرتبطة بالواقع الاجتماعيّ، والاقتصاديّ المتردّي في الضّفة الغربيّة؛ نتيجة تراجع الإيرادات الماليّة للسلطة الفلسطينيّة في ظلّ حجز أموال المقاصّة من قبل الجانب الإسرائيليّ، وتراجع الوضع الاقتصاديّ بشكل خطير في الضّفة الغربيّة.

وعلى الرّغم من تلك التّحدّيات، يمكن للسلطة استغلال نافذة الفرصة التي أتاحت؛ جرّاء تزايد الوعي العالميّ بخطورة ممارسات الاحتلال الإسرائيليّ، وجرائم الحرب التي يرتكبها، خاصّةً مع تصاعد التّحرّكات الدّوليّة والضّغط على (إسرائيل) من قبل بعض الدّول الكبرى، فالبينة الدّوليّة قد توفّر فرصة للسلطة الفلسطينيّة للضّغط على المحافل الدّوليّة، مثل الأمم المتّحدة، والمحاكم الدّوليّة؛ لتفعيل محاكمة المسؤولين الإسرائيليّين عن الجرائم التي ارتكبوها ضدّ المدنيّين الفلسطينيّين؛ ما قد يسهم في تعزيز الدّعم السّياسيّ للقضيّة الفلسطينيّة (المصري، 2023).

ويشير الباحث هنا إلى أنّ السلطة الفلسطينيّة في وضع سياسيّ مُعقّد؛ نتيجة للضّغوط الإسرائيليّة والدّوليّة التي فُرِضت عليها عقب هجوم المقاومة طوفان الأقصى، حيث واجهت جملة من التّحدّيات على الصّعيدين: الدّاخليّ والخارجيّ، أبرزها إعادة تعريف دورها في ظلّ تعقيد المشهد الفلسطينيّ، وتأثير الضّغوط الإسرائيليّة والدّوليّة، ومع ذلك تتيح هذه المرحلة فرصة للسلطة لاستثمار التّحوّلات السّياسيّة والدّبّوماسيّة الناتجة عن الحراك الدّوليّ والعربيّ، بما يعزّز مكانتها كممثّل شرعيّ للشّعب الفلسطينيّ، بالتّالي تتطلّب هذه المرحلة من السلطة تبني استراتيجيات تعزّز من شرعيّتها من خلال إصلاح داخليّ يهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنيّة، والتّعامل مع التّحدّيات السّياسيّة، والأمنيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، كما أنّ تصاعد التأييد العربيّ والدّوليّ للقضيّة الفلسطينيّة يوفّر فرصة لتعزيز الدّعم السّياسيّ للسلطة الفلسطينيّة، والقضيّة الفلسطينيّة؛ لذا قد تُمثّل هذه اللّحظة مفترق طُرُقٍ تاريخيّاً للسلطة، حيث يمكنها من خلال رؤية واضحة أنّ تودّي دوراً محوريّاً في تحديد مستقبل القضيّة الفلسطينيّة.

1.2 إشكالية الدراسة

بعد عملية طوفان الأقصى وبدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة واجهت السلطة الفلسطينية تحديات سياسية وأمنية معقدة؛ نتيجة تلك الحرب وتداعياتها، فموقف السلطة الفلسطينية ظل متمسكاً بنهجها التقليدي، حيث تجنبت إدانة العملية بشكل علني، مكتفية بتوجيه اللوم للسياسات الإسرائيلية، والممارسات الاستيطانية التي أدت إلى التصعيد، والدعوة إلى ضرورة تحقيق (الوحدة الوطنية) في ظل استمرار الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وغزة، من خلال استمرار السلطة الفلسطينية في تبني خطاب المفاوضات السلمية، ورفض المقاومة المسلحة (درزي، 2024).

ورغم هذه التحديات، ربما يكون هناك فرصة للسلطة الفلسطينية لاستغلال الأحداث الناتجة عن عملية طوفان الأقصى من خلال العودة من جديد لمسار التفاوض حول حل القضية الفلسطينية بعد ما أصاب تلك المفاوضات من توقف وشلل منذ عدة سنوات؛ نتيجة تراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية، تحديداً قبل السابع من أكتوبر (2023)، وعليه جاء السابع من أكتوبر ليعيد للقضية الفلسطينية الاهتمام الكبير، ووضعها على سلم أولويات المجتمع الدولي، وعودة الحديث عن حل الدولتين، وضرورة إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال حل يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران (1967).

من هنا تنطلق مشكلة الدراسة في السعي للإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة: ما التحديات الناجمة عن (طوفان الأقصى) التي تواجه السلطة الفلسطينية؟ وكيف يمكن استثمار هذا الحدث ليكون فرصة أمام السلطة الفلسطينية لتعزيز المواقف لصالح القضية الفلسطينية؟

1.3 أسئلة الدراسة

ينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية، التي يمكن صياغة أسئلة الدراسة من خلال ما يلي:

1. ما التحدّيات التي واجهت السُلطة الفلسطينيّة بعد طوفان الأقصى (2023) على الصّاعدين الداخليّ

والخارجيّ؟

2. كيف أثّرت تداعيات طوفان الأقصى (2023) على الأوضاع الأمنيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة في

الصّفّة الغربيّة، وتعامل السُلطة الفلسطينيّة مع تلك الظروف المستجدّة؟

3. ما دور السُلطة الفلسطينيّة في إدارة تداعيات عمليّة طوفان الأقصى؟

4. ما الفرص السياسيّة التي يمكن أن تستثمرها السُلطة الفلسطينيّة بعد طوفان الأقصى على الصّعيد

الدوليّ في ظلّ الحراك السياسيّ والدبلوماسي، العربيّ والدوليّ حول القضية الفلسطينيّة؟

5. كيف يمكن للسُلطة الفلسطينيّة الاستفادة من التّحرّكات الدبلوماسية الدوليّة؛ لضمان المزيد من الدّعم

السياسيّ للقضيّة الفلسطينيّة؟

6. ما دور السُلطة الفلسطينيّة في تعزيز الوحدة الداخليّة، ومواجهة الظروف الخارجيّة؟

1.4 فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة ما يلي:

1. تواجه السُلطة الفلسطينيّة تحديات كبيرة على الصّاعدين: الداخليّ والخارجي بعد طوفان الأقصى

(2023)؛ ما يؤثّر على قدرتها في التّعامل مع المستجدات السياسيّة، والأمنيّة، والاجتماعيّة،

والاقتصاديّة في الصّفّة الغربيّة.

2. ساهمت عمليّة طوفان الأقصى (2023)، وتزايدت التّحرّكات الدبلوماسية الدوليّة حول فلسطين في

فتح فرص سياسيّة جديدة للسُلطة الفلسطينيّة على الصّعيد الدوليّ؛ لتعزيز العمل السياسيّ لصالح

القضيّة الفلسطينيّة.

1.5 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. تحديد طبيعة التّحدّيات التي تواجه السُّلطة الفِلسطينيّة بعد طوفان الأقصى (2023) على الصّعيدين: الدّاخلِي والخارجِي.
2. توضيح دور السُّلطة الفِلسطينيّة في إدارة تداعيات عمليّة طوفان الأقصى (2023).
3. تحليل تأثير تداعيات طوفان الأقصى (2023) على الأوضاع الأمنيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، في الصّفّة الغربيّة، وتعامل السُّلطة الفِلسطينيّة مع تلك الطّروف المستجّدة.
4. استكشاف الفرص السياسيّة التي يمكن أن تستثمرها السُّلطة الفِلسطينيّة بعد طوفان الأقصى (2023) على الصّعيد الدّوليّ في ظلّ الحراك السياسيّ والدبلوماسيّ العربيّ والدّوليّ حول القضيّة الفِلسطينيّة.
5. تحديد سُبُل استعادة السُّلطة الفِلسطينيّة من تزايد النّحركات الدّبلوماسيّة الدّوليّة للقضيّة الفِلسطينيّة بعد طوفان الأقصى (2023)؛ لضمان الدّعم السياسيّ للقضيّة الفِلسطينيّة.
6. التّعريف على دور السُّلطة الفِلسطينيّة في تعزيز الوّحدة الدّاخلية، ومواجهة الطّروف الخارجيّة.

1.6 أهميّة الدراسة

أولاً: الأهميّة النّظريّة

تتبع الأهميّة النّظريّة لهذه الدراسة من إسهامها في إثراء المعرفة حول مرحلة هامّة في تاريخ القضيّة الفِلسطينيّة، فقد أدّت أحداث السّابع من أكتوبر (2023) إلى تحوّلات جذريّة في المشهد السياسيّ والأمنيّ للسُّلطة الفِلسطينيّة؛ ما يتطلّب تحليلاً عميقاً لتداعيات هذه التّحوّلات على الواقع الفِلسطينيّ برمّته، تحديداً في الشّقّ المتعلّق بالسُّلطة الفِلسطينيّة، من خلال تحليل التّحدّيات التي تواجهها داخلياً وخارجياً بعد (وفان الأقصى) وكذلك الفرص التي من الممكن أن تكون قد نشأت بعد طوفان الأقصى (2023)، بالتّالي تسهم هذه الدراسة في تطوير أدبيّات العمل السياسيّ الفِلسطينيّ من خلال تحليّلها لبنية التّحدّيات، والفرص التي

أوجدتها هذه المرحلة الجديدة، التي يمكن أن تكون مرجعًا بحثيًا لدراسات مستقبلية حول استراتيجيات مواجهة الاحتلال، وتطوير الأداء السياسي الفلسطيني.

ثانياً: الأهمية العملية

تكمن الأهمية العملية للدراسة في تقديم رؤى استراتيجية حول طبيعة التّحديات الخارجيّة والداخلية: السياسيّة والأمنيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة التي تواجه السّلطة الفلسطينيّة، من خلال تقديم توصيات لتعزيز قدرة السّلطة الفلسطينيّة في مواجهة الضّغوط الخارجيّة والداخلية، وتفعيل دورها في المحافل الدوليّة، عبر استثمار طوفان الأقصى لصالح القضية الفلسطينيّة، إضافة إلى ذلك، تستعرض الدراسة سُبل الاستفادة من تصاعد التأييد الدوليّ والعربيّ بعد طوفان الأقصى (2023)، وكيفية تحويل هذا التأييد إلى دعم ماليّ وسياسيّ فعّال يعزّز مكانة السّلطة، ويساعدها على تحسين الوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ في الضّفّة الغربيّة.

1.7 حدود الدراسة

الحدّ المكانيّ: تتحدّد الدراسة مكانياً في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة.

الحدّ الزمانيّ: تتحدّد الدراسة زمانياً في الفترة الممتدّة منذ السّابع من أكتوبر (2023) طوفان الأقصى وحتى السّابع من أكتوبر (2024)، حيث مضى عامّ كامل على عمليّة طوفان الأقصى والحرب الإسرائيليّة على قطاع غزّة تتصاعد.

الحدّ الموضوعيّ: تتحدّد الدراسة موضوعياً في التّعريف على السّلطة الفلسطينيّة، وطوفان الأقصى: التّحديات والفرص.

1.8 منهجية الدراسة وأدواتها

لتحقيق أهداف وتساؤلات، سيعتمد الباحث على المداخل البحثية الآتية:

المنهج الاستردادي: هو المنهج الذي يستخدمه الباحثون الذين يتعلّقون بتجارب الماضي؛ بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات التي ترجع جذورها إلى التجربة الإنسانية في أطوار مختلفة، بالتالي يصعب علينا فهم الحاضر دون الرجوع إلى الماضي؛ فالحياة الحاضرة هي امتداد طبيعي للحياة الماضية (جرجس، 2015)، وسيتمّ استخدامه في الجزء المتعلّق بواقع السلطة الفلسطينية والتّحدّيات التي تواجهها حتى ما قبل عملية طوفان الأقصى (2023) وتسلسل تلك التّحدّيات بعد وقوع عملية طوفان الأقصى.

المنهج الاستقرائي: من خلال اختبار الواقع الجديد زماناً ومكاناً، ووصف الأحداث، وتتبعها؛ بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية (اليومي، 2019).

يعتمد تطبيق المنهج الاستقرائي في هذه الدراسة على تحليل الواقع المستجدّ زماناً ومكاناً بعد عملية طوفان الأقصى (2023) من خلال تتبّع الأحداث، ووصفها بدقة؛ بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية تدعم فرضيات الدراسة، من خلال استقراء التّحدّيات التي تواجه السلطة الفلسطينية على الصّعيدين: الداخلي والخارجي، وذلك بتحليل تداعيات العملية على المشهد السياسي، والأمني، والاجتماعي، والاقتصادي في الضّفة الغربيّة، ومن ثمّ يتبّع الفرص السياسيّة التي أتاحتها عملية طوفان الأقصى (2023) من خلال تحليل الدّعم الدّولي والعربي المتزايد للقضية الفلسطينية، ودراسة مدى استعادة السلطة الفلسطينية من هذا الرّخم؛ لتعزيز وجودها السياسي في المحافل الدّولية.

منهج المصلحة القومية: يمكن تعريف المصلحة القومية أنّها تمثّل قيمة ذات أهمية لأيّ من اللاعبين يسعى لتحقيقها، أو الحفاظ عليها، أو العمل على زيادتها، فالمصلحة القومية كما يقول (صموئيل هنتنجون): "هي مصلحة عامّة تهّم الجميع، أو معظم المواطنين الذين يرغبون في إراقة دمائهم، وإنفاق

ثروتهم؛ للدفاع عنها، وعادةً ما تجمع المصلحة القوميّة بين الأمن والشّواغل الماديّة من ناحية، والشّواغل المعنويّة والأخلاقيّة من ناحية أخرى" (محمد، 2020).

يرتكز تطبيق منهج المصلحة القوميّة في هذه الدّراسة على تحليل سلوك السّلطة الفلسطينيّة بعد طوفان الأقصى (2023) في ضوء مساعيها؛ لتحقيق مصالحها القوميّة المتمثّلة في الحفاظ على أمنها، واستقرارها السّياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، واستثمار الفرص السّياسيّة المتاحة؛ لتعزيز مكانتها الدّوليّة، وذلك من خلال تفسير التّحدّيات الدّاخلية والخارجيّة التي تواجه السّلطة بعد طوفان الأقصى، وكيفيّة استثمار السّلطة الفلسطينيّة للدّعم الدّولي والعربي المتزايد كفرصة؛ لتعزيز مكانتها السّياسيّة، باعتبار هذا الدّعم جزءًا من أدوات تحقيق المصلحة القوميّة التي تجمع بين البُعدين: الماديّ والمعنويّ، وفقًا لتصوّر (هنتجتون).

اقترب صنع القرار: سيتمّ استخدام بعض الاقترايات النّظريّة لإجراء هذه الدّراسة كصنع القرار، إذ يُعدّ اقترب صنع القرار إحدى أهمّ الاقترايات النّظريّة في الإجراءات المنهجية، وترتبط عمليّة صنع القرار بالمواقف، وعلى مدى التّفاعّل بين المدخلات والمُخرجات، حيث عرّف (ريتشارد سنايدر) عمليّة صنع القرار السّياسي على "أنّها عمليّة اجتماعيّة تتمّ من خلالها اختيار مشكلة؛ لتكون موضوع البحث، أو الدّراسة العلميّة؛ بهدف الوصول إلى قرار معيّن بعد اختيار البدائل، وتطبيق الفرضيّة عليهم؛ لاختيار البديل المناسب لحلّ المشكلة البحثيّة، وتطبيق المنهج الملائم لتلك المشكلة" (إبراهيم، 2023).

يعتمد إعداد القرارات، وصنعها بشكل رئيس على دراسة الواقع الفعليّ للمشكلة، وصوغ الفرضيات، والبدائل، واختيار الأفضل من بينهم، كسيناريوهات توضع للسّاسة، مقترنة بالمصالح والإمكانات المتوافرة، ولم يعد تحليل صنع القرار مقتصرًا على القضايا الدّاخلية، بل يمتدّ إلى القرارات الخارجيّة، إذ يُعدّ هذا المنهج من الأدوات الأساسيّة لدراسة الأنظمة السّياسيّة كآليّة لاتّخاذ القرارات، ويركّز على دور القائد السّياسي، وفريقه في هذه العمليّة.

وتؤثر عوامل عدّة على صنع القرار، منها شخصيّة القائد، والرأي العام، والنظام السياسي، والجماعات المؤثرة، بحيث يُظهر المنهج أهميّة التفاعل بين المؤسسات الرّسميّة، وغير الرّسميّة؛ لتحقيق توافق يدعم الأهداف العامّة، والسياسات المثلى (مصطفى، 2019).

يعتمد تطبيق اقتراح صنع القرار في هذه الدراسة على تحليل كميّة تعامل السلطة الفلسطينيّة مع التّحديات والفرص الناشئة بعد طوفان الأقصى (2023) من خلال فهم الآليات التي تُصاغ بها القرارات السياسيّة، بحيث يُفسّر تأثير التّحديات الداخليّة والخارجيّة على قدرة السلطة الفلسطينيّة، من خلال دراسة العوامل المؤثرة في صنع القرار، لتحديد كميّة اختيار البدائل المناسبة للتعامل مع المستجدات السياسيّة، والأمنيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة في الضّفة الغربيّة، وفي نفس الوقت تسليط الضّوء على القرارات السياسيّة المتعلّقة باستثمار التأييد الدوليّ والعربيّ كفرص لتعزيز العمل السياسيّ لصالح القضية الفلسطينيّة.

1.9 أدوات الدراسة

أداة الوصف والتّحليل: في هذه الدراسة ستستخدم أداة (الوصف والتّحليل) لتفكيك وتحليل أبعاد الأحداث السياسيّة المرتبطة بطوفان الأقصى (2023)، وتحديد آثارها وتداعياتها المتعدّدة على السلطة الفلسطينيّة، إذ ستوظف أداة الوصف؛ لتقديم صورة واضحة وشاملة للواقع السياسيّ، والأمنيّ، والاجتماعيّ، والاقتصاديّ في الضّفة الغربيّة، بعد هذه الأحداث؛ ما يساعد في تشخيص التّحديات المحوريّة التي تواجه السلطة الفلسطينيّة داخليّاً وخارجيّاً.

أمّا التّحليل، فيمكن من فهم العوامل المؤثرة، واستكشاف الفرص الممكنة على الصّعيد الدوليّ؛ لدعم السلطة الفلسطينيّة سياسياً وماليّاً، فمن خلال هذه المنهجية، سيتمّ بناء فهم مُعمّق للكيفية التي يمكن بها للسلطة الفلسطينيّة الاستفادة من التأييد الدوليّ والعربيّ المتزايد، وممارسة الضّغط في المحافل الدوليّة؛ لتحقيق رؤية حلّ الدولتين، وتحقيق المطالب الفلسطينيّة.

أداة المقابلة: لإثراء الدراسة وتعميق فهم التّحدّيات والفرص التي تواجه السُّلطة الفِلسطينيّة بعد طوفان الأقصى (2023)، سيتمّ إجراء مقابلات مع متخصّصين في الشّأن السّياسيّ الفِلسطينيّ، إذ ستتيح هذه المقابلات استعراض وجهات النّظر المتعدّدة حول تداعيات الأحداث على المستويات السّياسيّة، والأمنيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، وكذلك استكشاف الفرص المتاحة للسُّلطة الفِلسطينيّة في السّاحة الدّوليّة؛ لاستثمار طوفان الأقصى لصالح القضيّة الفِلسطينيّة، فمن خلال الاستفادة من خبرات هؤلاء المتخصّصين، سيتمّ توسيع نطاق التّحليل، بحيث يشمل رؤى مستمدّة من الواقع العمليّ، والقراءات التّحليليّة، ما يعزّز من شموليّة وموثوقيّة نتائج الدراسة.

1.10 الدراسات السابقة

1.10.1 الدّراسات العربيّة

هدفت دراسة ربيعة (2024) إلى تحليل مواقف السُّلطة الوطنيّة الفِلسطينيّة تجاه الضُّغوط الدّوليّة والإسرائيليّة التي تلت هجوم (حماس) في 7 أكتوبر، وتأثيرات تلك الضُّغوط على أدوارها، وقدرتها على مواجهة تحديات الأزمة في غزّة، ركّزت الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية: المواقف وتحولاتها، دور السُّلطة ومساحاتها الفعلية، وآفاق مستقبل السُّلطة. وأظهرت الدراسة أنّ الضُّغوط الدّوليّة، خاصّةً من الاتّحاد الأوروبي، دفعت السُّلطة لإصدار إدانة للهجوم تحت تهديدات بوقف المساعدات، بينما استغلّت (إسرائيل) تردّد السُّلطة لزيادة الضُّغوط السّياسيّة والماليّة، معتبرة السُّلطة و (حماس) "وجهين لعملة واحدة." كما أبرزت الدراسة انكماش دور السُّلطة إلى وظيفة أمنيّة وإدارية في ظلّ سياسات الاحتلال الرّامية لإضعاف دورها السّياسيّ. وخلصت الدراسة إلى أنّ الواقع المعقّد للسُّلطة، يتضمّن شبكة واسعة من الخدمات العامّة للمواطنين، يجعل من حلّها خيارًا غير واقعيّ. غير أنّه في ظلّ تآكل الشرعية السّياسيّة وتقيد الدّور الفعليّ، تواجه السُّلطة تحديات عميقة تهدّد مستقبلها، وتستدعي إصلاحاتٍ استراتيجيّةٍ شاملة.

تطرقت دراسة خلف (2023) إلى توثيق واقع الضفة الغربية والقدس وسط تصاعد الصراع، خاصة مع تكثيف الحملة الإسرائيلية على قطاع غزة. ورصدت الدراسة التحديات التي يواجهها الفلسطينيون في هذه المناطق، بالإضافة إلى تفاعلات السلطة الفلسطينية، وخلصت الدراسة إلى أن السلطة الفلسطينية لم تغير نهجها التقليدي في التعامل مع الأحداث، حيث لم تتخذ خطوات فعالة لدعم المقاومة، واستمرت في التنسيق الأمني مع (إسرائيل) رغم الاحتجاجات الشعبية في الضفة الغربية. وشدد الرئيس محمود عباس خلال اتصالاته مع قادة العالم على وقف التهجير من غزة، وحماية المدنيين، وتوفير المساعدات الإنسانية، مؤكداً التمسك بالحلول السلمية والشرعية الدولية، وهو ما لاقى انتقادات واسعة شعبية وسياسية، كذلك أظهرت الدراسة تناقضاً بين مواقف السلطة والشعب الفلسطيني؛ إذ أثارت تصريحات عباس حول (حركة حماس) ردود فعل غاضبة، وأظهرت حالة من الجمود في سياسات السلطة مقارنة بآمال الشعب في مواقف أكثر دعماً للشأن الوطني.

وخللت دراسة عزم (2024) تبعات عملية 7 أكتوبر الفلسطينية داخلياً، التي نفذتها المقاومة ضد (إسرائيل)، وتأثيرها على علاقة القوى الفلسطينية ببعضها، وموقع المقاومة الفلسطينية في المشهد السياسي، وخلصت الدراسة إلى أن العملية جعلت من حركة (حماس) قوة ميدانية مؤثر، وأبرزت الدراسة غياب التوافق بين حركتي (فتح) و (حماس)، حيث تعمق الاستقطاب بينهما؛ نتيجة تباين رؤيتهما السياسية، وعدم قبول أيٍّ منهما للآخر كشريك في القيادة، فقد تجنبت السلطة الفلسطينية الانخراط المباشر في مواقف (حماس)، وتمسكت بموقفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، ورغم الضغط الدولي، لم تسع السلطة لاستعادة غزة من خلال التنسيق العسكري، وأكدت على أن أيّ ترتيبات مستقبلية يجب أن تشمل حلاً سياسياً شاملاً، وفي ظلّ هذا الاستقطاب، استمرت حالة الانقسام؛ ما دفع (حماس) و (فتح) إلى تبادل الانتقادات بدلاً من السعي لحلول مشتركة؛ ما أضعف إمكانية تحقيق وحدة وطنية حقيقية.

وتناولت دراسة حمود (2024) تأثير حرب غزة الحالية على مستقبل السلطة الفلسطينية، حيث اعتبرها لحظة فارقة في النضال الفلسطيني بعد نكسة (1967)، وتشير الدراسة إلى أن السّابع من أكتوبر مثل لحظة جديدة من العجز الرّسمي الفلسطينيّ، مع تصاعد الوعي الجمعي لرفض الوضع القائم، وتحديّ التّطبيع العربيّ مع (إسرائيل)، وأبرزت الدراسة تراجع دور السلطة الفلسطينية التي أصبحت مُكبّلة؛ نتيجة الاتفاقيات الموقّعة مع الجانب الإسرائيلي، وقد تجاهلت المؤسسة الإسرائيليّة - خاصّة اليمين الحاكم - أيّ دورٍ مستقبليّ للسلطة في غزة، بينما اقترحت الولايات المتّحدة دورًا محدودًا للسلطة في توحيد الضّفة وغزة، بشرط أن تتجدّد هياكلها، وأشارت الدراسة - أيضًا - إلى غياب الحراك السياسيّ الرّسمي خلال الحرب، مع بروز مبادرات شعبية جديدة في الدّاخل والخارج تسعى لإعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطينيّ.

وتطرّقت دراسة بدر الدين (2023) لتداعيات عمليّة طوفان الأقصى على القضية الفلسطينيّة، حيث تطرّقت إلى الأسباب والدوافع التي أدت إلى انطلاق هذه العمليّة، وكذلك ردود الفعل الإقليميّة والدوليّة، وأشارت الدراسة إلى أنّ عمليّة طوفان الأقصى مثّلت ردّ فعل على تصاعد الانتهاكات الإسرائيليّة تجاه المسجد الأقصى، وتوسيع المستوطنات، بالإضافة إلى محاولة فرض السّيادة الإسرائيليّة على القدس، واستمرار الحصار على غزة، وأوضحت الدراسة أنّ العمليّة أثّرت على اتّفاقيّة (أوسلو) والتّنسيق الأمني بين السلطة و (إسرائيل)، حيث أضعفت التّقة بين الطّرفين، ورفعت من تكلفة الاحتلال الذي أصبح غير مستدام بالنسبة لإسرائيل، كما خلطت العمليّة الأوراق السياسيّة في المنطقة، وأعاقت مسارات التّطبيع؛ ما أعاد القضية الفلسطينيّة إلى الصّدارة في الأجندة الدوليّة.

هدفت دراسة أبو علي (2024) إلى تحليل تأثير عمليّة طوفان الأقصى على مسار مشاريع السّلام. مع التّركيز على المبادرات المطروحة؛ لتحقيق حلّ الدّولتين، وتناولت مواقف الدّول الكبرى والمنظّمات الدوليّة إزاء الصّراع، وما طرحته من خيارات جديدة تهدف إلى إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة بوصفها خطوة أساسيّة لإرساء السّلام في المنطقة. ومن أبرز هذه المبادرات المحاولات الدوليّة؛ لإعادة تفعيل دور السلطة

الفلسطينية كطرف رئيسي في العملية السياسية، من خلال مقترحات لإعادة هيكلة القيادة الفلسطينية، وتشكيل حكومة تكنوقراط تتولى إدارة غزة والضفة الغربية بعد الحرب، إلى جانب تعزيز قدراتها الإدارية والمالية، ورغم ذلك، أظهرت الدراسة تحفظات السلطة الفلسطينية على بعض المبادرات التي تُعدّها مساساً بالثوابت الفلسطينية، خاصةً فيما يتعلق بالقدس كعاصمة للدولة الفلسطينية على حدود (1967) كما تطرقت الدراسة إلى أهمية إصلاحات داخلية للسلطة؛ لتلبية المتطلبات الدولية، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني؛ بهدف تعزيز موقفها في مفاوضات مستقبلية، إذ أبدت السلطة مرونة تجاه فكرة الوحدة الوطنية، وتشكيل حكومة مشتركة؛ ما يهيئ لمرحلة جديدة تعزز من حضور السلطة في ملفّ السلام.

واستهدفت دراسة عباس (2024) فهم التّداييات الجيوسياسية لعملية طوفان الأقصى على الصعيد الإقليمي والدولي، مع التركيز على آثارها على السلطة الفلسطينية، ومشاريع السلام، وخصّصت الدراسة إلى أنّ العملية أثّرت بشكل كبير على المشهد السياسي والأمني، حيث أعادت القضية الفلسطينية إلى الواجهة، ودفعت المجتمع الدولي لإعادة النظر في مسارات الحل، وبيّنت الدراسة أنّ العملية وضعت تحديات أمام السلطة تتعلق بضرورة تعزيز وحدتها الداخلية، واستراتيجياتها السياسية؛ لمواكبة التغيّرات المتسارعة، كما أشارت إلى أنّ العملية قد أثّرت على نفوذ السلطة في الساحة الإقليمية، حيث شجّعت على تعزيز المقاومة الفلسطينية كخيار مطروح، وأوضحت الدراسة أنّ هذه التغيّرات قد تدفع السلطة إلى إعادة تقييم مواقفها تجاه العلاقات مع (إسرائيل)، وسط ضغوط من الشعب الفلسطيني الذي يتطلّع إلى مواقف أقوى في الدفاع عن حقوقه الوطنية.

واستعرضت دراسة حسين (2024) موقف السلطة الفلسطينية من الحرب على غزة، مُحلّلة الإجراءات والخطوات التي اتخذتها السلطة عقب اندلاع الحرب، وتركز الدراسة على تقييم التوقّعات الإقليمية والدولية تجاه السلطة الفلسطينية، واستكشاف دورها المستقبلي في إدارة قطاع غزة، وتشير النتائج إلى أنّ السلطة الفلسطينية تواجه تحديات كبيرة؛ نظراً لمحدودية أوراق قوتها؛ ما يجعلها غير قادرة على السيطرة الفعّالة؛

بسبب الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة. فالسلطة تعاني من ضعف في بنيتها السياسية والإدارية، بالإضافة إلى افتقارها لمشروع سياسي مستقل؛ ما يضعها تحت هيمنة (إسرائيل) والتحكم الاقتصادي والسياسي من قبل أطراف خارجية، وتلعب هذه العوامل الخارجية دوراً مهماً في تحديد مستقبل السلطة، سواء في العودة الجزئية، أو الكلية إلى قطاع غزة، أو في إمكان تحقيق مصالحه الداخلية بين حركتي (فتح) و (حماس).

وتناولت دراسة بسومي (2024) التأثيرات السياسية المترتبة على عملية طوفان الأقصى على السلطة الفلسطينية، مع التركيز على التّعقيدات السياسية التي نتجت عن هذه العملية، وتعرض الدراسة كيف تعاملت السلطة الفلسطينية مع تلك التطورات، ساعية لتحقيق توازن بين جبهتها الداخلية والجمهور الفلسطيني الذي أبدى دعماً كبيراً للعملية، وبين الضغوط الخارجية التي تدفع بالسلطة إلى إدانة العملية واستنكارها، وتبرز الدراسة الصعوبة التي واجهتها السلطة في الحفاظ على استقرار موقفها في ظلّ الضغوط السياسية الداخلية والخارجية المتضاربة؛ ما يعكس التّحديات الكبيرة التي تواجهها السلطة الفلسطينية في موازنة مصالحها مع الأبعاد السياسية والإقليمية والدولية المتشابكة.

1.10.2 الدراسات الأجنبية

تركز دراسة Oxford Analytica (2024) على التّحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه السلطة الفلسطينية بعد طوفان الأقصى، فالهدف من الدراسة هو تقييم قدرة السلطة على استعادة دورها في ظلّ الانقسامات الداخلية التي تؤثر على قدرتها على تقديم نفسها كجهاز موحد يمثل جميع الفلسطينيين، كما تشير الدراسة إلى أنّ السلطة الفلسطينية تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية؛ ما يضعها في موقف اقتصادي هش، ويزيد من صعوبة تحقيق استقرار مالي مستقل، إضافةً إلى ذلك، تواجه السلطة تحديات سياسية كبيرة تتعلق بـ (الاستيطان الإسرائيلي) في الضفة الغربية، والتّهديدات المتعلقة بالقدس؛ ما يعيق جهودها في تحقيق تقدّم ملموس في عملية السلام، ورغم هذه التّحديات، تشير الدراسة إلى أنّ هناك

بعض الفرص أمام السلطة الفلسطينية لإصلاح وضعها، مثل تعزيز الوحدة الداخلية بين الفصائل الفلسطينية، وتحقيق استقرار اقتصادي من خلال تحسين إدارة الموارد والمساعدات، إلا أن الدراسة تستنتج أن هذه الجهود قد لا تنجح بشكل كامل إذا لم تُعالج القضايا الأساسية المتعلقة بالانقسامات الداخلية، والاقتصاد الهش، والتحديات السياسية المستمرة.

دراسة Baroud (2024) تتناول حالة السلطة الفلسطينية في أعقاب الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة بعد طوفان الأقصى بحيث تهدف الدراسة إلى استكشاف كيف سيتعامل الفلسطينيون مع تحديات المستقبل بعد الإبادة الجماعية التي تعرضت لها غزة، وكيف سيؤثر ذلك على السلطة الفلسطينية، التي لم تستطع أداء دور فاعل في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، فالسلطة الفلسطينية أصبحت غير قادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني بشكل فعال؛ نتيجة الانقسام، فقد انتقدت السلطة الفلسطينية أفعال (إسرائيل)، كما ترى الدراسة أن دور السلطة الفلسطينية في المستقبل غير واضح؛ نظرًا لعجزها عن التعامل بفعالية مع الاحتلال الإسرائيلي، ويقترح الباحث أن على السلطة الفلسطينية التكيف مع الواقع الجديد، والسماح للفلسطينيين بتشكيل مستقبلهم بأنفسهم.

تركز دراسة Speri (2024) على غياب السلطة الفلسطينية عن الساحة بعد التصعيد العسكري الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية بعد طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر (2023)، بحيث تشير المقالة على تصاعد خيبة الأمل لدى الفلسطينيين من السلطة الفلسطينية، حيث يتم إلقاء اللوم على السلطة في عدم اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم غزة أو معاقبة الانتهاكات الإسرائيلية، إذ يشير المقال إلى تراجع شرعية السلطة، كما بينت المقالة الانقسام الداخلي بين (فتح) و (حماس)، وحالة الجمود السياسي، فالسلطة الفلسطينية كانت غائبة عن الساحة، ولم تتخذ إجراءات ملموسة لدعم الفلسطينيين، بل اكتفت بتصريحات شجبة، ولم تقدم حلولاً حقيقية.

تناقش مقالة Billion (2024) الوضع السياسي للسلطة الفلسطينية في وقت تُصعد فيه (إسرائيل)، وتدمر غزة بشكل كامل تقريباً؛ جزاء العدوان الإسرائيلي، وتسلب المقالة الضوء على تأثير هذه العملية على شرعية السلطة الفلسطينية، واحتمالات الإصلاحات السياسية، ففي الضفة الغربية تزايدت الانتهاكات العسكرية من قبل المستوطنين الإسرائيليين الذين يستغلون الوضع؛ لتوسيع مشروعهم الاستيطاني، بينما تزايدت أعداد الشهداء والجرحى الفلسطينيين في ظلّ عمليات الاقتحام المستمرة، وتواجه السلطة الفلسطينية ضغوطاً دولية، خاصةً من (واشنطن) التي تطالب بإصلاحات في السلطة الفلسطينية، في محاولة لتقديم حلول للصراع، وتواجه السلطة الفلسطينية أزمة ثقة؛ حيث فقدت قدرتها على التفاعل مع هموم الشعب الفلسطيني، خصوصاً بعد الموقف الضعيف من السلطة الفلسطينية تجاه الحرب في غزة، وفي ظلّ هذه الأوضاع المعقدة، تبدو السلطة الفلسطينية غير قادرة على إحداث تغييرات حقيقية.

1.10.3 التّعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بعملية طوفان الأقصى، وتأثيراتها المختلفة على السلطة الفلسطينية، حيث ركزت دراسة ربايعه (2024) على تحليل الضغوط الدولية والإسرائيلية على السلطة الفلسطينية بعد العملية، مشيرة إلى انكماش دورها في مجرد وظيفة إدارية وأمنية، بينما سلّطت دراسة خلف (2023) الضوء على حالة الجمود في سياسات السلطة، والتناقض بين مواقفها والشعب الفلسطيني في ظلّ تصاعد الاحتجاجات الشعبية، أما دراسة عزم (2024) فركزت على الانقسام بين حركتي (فتح) و (حماس)، وتأثيره على الوحدة الوطنية، في حين قدّمت دراسة حمود (2024) رؤية شاملة حول تأثير حرب غزة على مستقبل السلطة الفلسطينية وعلاقتها بالمقاومة الشعبية، كما رصدت دراسة بدر الدين (2023) تأثير العملية على اتقافية (أوسلو)، والتنسيق الأمني، وناقشت دراسة أبو علي (2024) المقترحات الدولية لإعادة تفعيل دور السلطة في عملية السلام، وأخيراً، أظهرت دراستا عباس (2024) وحسين (2024) تداعيات العملية على التفوذ الجيوسياسي للسلطة، موضحة ضعف بنيتها السياسية،

ومحدودية خياراتها، بينما تطرقت دراسة بسومي (2024) إلى الصعوبات التي واجهتها السلطة في الموازنة بين الضغوط الداخلية والخارجية.

وتركز دراسة Oxford Analytica (2024) على التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه السلطة الفلسطينية بعد طوفان الأقصى، بينما تتناول دراسة Baroud (2024) حالة السلطة الفلسطينية في أعقاب الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة بعد (طوفان الأقصى)، و تهدف الدراسة إلى استكشاف كيف سيتعامل الفلسطينيون مع تحديات المستقبل بعد الإبادة الجماعية التي تعرضت لها غزة، في حين تستهدف دراسة Alice Speri (2024) تحليل غياب السلطة الفلسطينية عن الساحة بعد التصعيد العسكري الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية عقب طوفان الأقصى في (السابع من أكتوبر 2023)، وتناقش مقالة Billion (2024) الوضع السياسي للسلطة الفلسطينية، في وقت تصعد فيه (إسرائيل)، وتدمر غزة بشكل كامل تقريباً؛ جزاء العدوان الإسرائيلي.

المشترك بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية رغم التحليلات التي قدمتها الدراسات السابقة لتداعيات طوفان الأقصى، وتأثيراتها على السلطة الفلسطينية، فإن معظمها ركز على تحليل النتائج الآنية للعملية، أو تأثيراتها المحددة على البنية السياسية، أو الدور الأمني للسلطة، في حين تختلف الدراسة الحالية من حيث شموليتها في ربط التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه السلطة الفلسطينية بالفرص السياسية المتاحة بعد العملية، خصوصاً في ظلّ الحراك الدبلوماسي الدولي المتزايد.

الفجوة البحثية: وعليه، فإن الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى ملؤها تتمثل في استكشاف استراتيجيات استثمار التأييد الدولي والعربي؛ لتحويل التحديات إلى فرص سياسية واقتصادية، مع تقديم رؤية استشرافية للسلطة الفلسطينية؛ لتعزيز دورها في ظلّ الظروف المستجدة.

1.11 مصطلحات الدراسة

عملية طوفان الأقصى: شنت مجموعة من المقاومة الفلسطينية، صباح يوم السبت (السابع من أكتوبر 2023) هجومًا مباغتًا استهدف مواقع للجيش الإسرائيلي في غلاف قطاع غزة، حيث اقتحمت السياج الفاصل بين غزة ودولة الاحتلال، وتجاوزت تدابير الاحتلال الأمنية والتكنولوجية كافة، وتمكنت من السيطرة على قاعدة عسكرية كبيرة، وعدد من المواقع، ونقاط المراقبة الإسرائيلية المنتشرة على حدود القطاع، وقد استغرقت العملية عدة ساعات، أسفرت عن مقتل مئات من الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، إضافة إلى أسر العشرات منهم (بدر الدين، 2023، صفحة 3).

الدبلوماسية: هي نظم ووسائل الاتصال بين الدول الأعضاء في الجماعة الدولية، وتعد وسيلة لإجراء المفاوضات بين الأمم؛ لصيانة المصالح والقيم العليا للدول. وهي تلعب دورًا متميزًا في حسم الصراعات، والأزمات، والمجابهات الإقليمية والدولية؛ إذ يلعب صنّاع القرار، وصنّاع السياسة الخارجية، والدبلوماسيون في الدول الأطراف المعنية بالصراع دورًا فاعلاً في إثارة الصراعات، وإدارتها، وحسمها سلمياً من خلال تطبيق مبادئ وأسس الدبلوماسية تطبيقاً صحيحاً على أرضية الواقع السياسي، والعسكري، والاجتماعي، والاقتصادي، وذلك على أساس تقدير أهمية المصالح القومية، والأمن القومي لبلدانهم.

الدبلوماسية إجرائياً: هي الخطوات السياسية والدبلوماسية (السياسة الخارجية) التي اتبعتها السلطة الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ (السابع من أكتوبر 2023).

السلطة الفلسطينية: تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (1993) في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ نتيجة لاتفاق (أوسلو) الذي تم التوصل إليه بين منظمة التحرير الفلسطينية و (إسرائيل)، ووفقاً لهذا الاتفاق، كان من المقرر أن تبدأ المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية بشأن قضايا الوضع النهائي، مثل: القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود، والمياه، بعد مرور ثلاث سنوات على إنشاء السلطة.

وقد صادق المجلس المركزي الفلسطيني على إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية خلال جلسته المنعقدة في القدس بتاريخ 12 أكتوبر (1993)، حيث أوكلت إلى السلطة الفلسطينية مهام إدارة التعليم، والثقافة، والضرائب المباشرة، والشؤون الاجتماعية، والسياحة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، إلى جانب إنشاء قوة شرطة وأجهزة أمنية فلسطينية؛ للحفاظ على النظام العام، وضمان تطبيق القانون.

التحديات: هي الوضعيات التي يُمثل وجودها تهديداً، أو إضعافاً، أو تشويهاً كلياً أو جزئياً، دائماً كان أو مؤقتاً، لوجود وضع آخر يُراد له الثبات والقوة والاستمرار.

التحديات إجرائياً: هي التحديات والعقبات التي واجهت السلطة الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023.

الفرص: هي مجموعة من الظروف الإيجابية المتوقعة، التي إذا أحسن استخدامها بالشكل المناسب، فإنها تسهم في عمليات التنمية والتطوير (الشوبكي، 2025، صفحة 8).

الفرص إجرائياً: هي التطورات السياسية والدبلوماسية التي يمكن للسلطة الفلسطينية استغلالها لصالح القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى؛ نتيجة تزايد الاهتمام العالمي والدولي بالقضية الفلسطينية.

1.12 نظريات الدراسة

نظرية ما بعد الاستعمار:

نشأت نظرية ما بعد الاستعمار كتوجه نقدي يهدف إلى تفكيك الخطابات المهيمنة التي أنتجها الاستعمار، وقد تطورت تاريخياً بوصفها امتداداً وتحولاً عن نظريات سابقة مثل الماركسية والكلاسيكيات الاجتماعية، مع توظيف أدوات من البنيوية وما بعد البنيوية، خاصة تحليلات فوكو وغرامشي حول السلطة والمعرفة، بدأت ملامح النظرية في التبلور في سبعينيات القرن العشرين، حيث اعتُبرت كتابات مثل الاستشراق لإدوارد سعيد (1978) من الأعمال المؤسسة، إذ قدم مفهوماً مركزياً يتمثل في "الأخر" و"التمثيل" الاستشراقي للشرق،

ويُعد فرانس فانون أيضًا من أبرز المنظرين، خاصة من خلال مؤلفه "معذبو الأرض"، حيث ربط بين الاستعمار والاعتداء والعنف والتحرر، ونتيجة لاختلاط هذه الجذور الفكرية، جاءت النظرية ما بعد الاستعمار بصيغة هجينة تجمع بين نقد الإمبريالية الاقتصادية (كما في الماركسية) وتحليل الخطاب والهوية (كما في ما بعد الحداثة)، مما جعلها إطارًا نقديًا مرناً ومتعدد التخصصات، ينشغل بتفكيك آليات السلطة والمعرفة التي شكّلها الاستعمار، ويُعيد الاعتبار لأصوات الشعوب المستعمرة (Christiansen, 2019).

وتُبنى نظرية ما بعد الاستعمار على مجموعة من المبادئ والأسس الفكرية والمنهجية التي تُعنى بتحليل العلاقة بين الشرق والغرب، وتفكيك الخطاب الاستعماري وهيمنته الثقافية والسياسية، ومن أولى هذه المبادئ فهم ثنائية الشرق والغرب من خلال تتبع العلاقة التفاعلية والتاريخية بين الطرفين، لا بوصفها علاقة ندية، بل بوصفها علاقة قوامها التسلط الغربي على الشرق، وتجلياته في صورة الاستشراق الذي عزز التفوق الغربي ورسّخ المركزية الأوروبية، ومن هنا تنطلق النظرية في مسعاها لتفكيك هذا الخطاب عبر فضح توجهاته العنصرية والطبقية والعرقية، التي لطالما كانت أداة لتبرير الغزو والاستعلاء، كما تقوم هذه النظرية على مبدأ الدفاع عن الهوية الوطنية والقومية، رافضة الاندماج في الحضارة الغربية أو الذوبان فيها، في مقابل الدعوة إلى الحفاظ على الذات الثقافية ومقاومة الإقصاء، ومن الأسس الجوهرية في هذه النظرية كذلك دراسة علاقة "الأنا" بالآخر، ومحاولة فهم هذه العلاقة من خلال مناهج متعددة مثل المقاربة الثقافية والتاريخية والسياسية، بما يُعيد الاعتبار للذات الشرقية في مواجهة الآخر، وتُبرز النظرية مبدأ التعددية الثقافية بوصفه ركيزة لمواجهة التمركز الثقافي الغربي، حيث دعا منظرو ما بعد الاستعمار إلى الاعتراف بتنوع الثقافات ورفض فكرة الهيمنة الثقافية الواحدة (حامد، 2024).

ومن هنا تتبثق نظرية ما بعد الاستعمار من اهتمام بدراسة آثار الهيمنة الإمبريالية على الشعوب المستعمرة والمستعمرة على حد سواء، فتُعنى هذه النظرية بفهم ما تراكم من علاقات قوة ومعرفة وممارسات ثقافية وسياسية بعد انتهاء الحكم الاستعماري، مميّزةً بجلاء بين مفهومي "ما بعد الاستقلال" و "ما بعد الاستعمار"

باعتبار الأخير أعمق وأشمل لارتباطه ببنى اقتصادية وثقافية وسياسية لا تزال خاضعة لإرث الاستعمار حتى بعد قيام الدولة المستقلة، وارتكزت النظرية أساساً على أعمال فرانز فانون الذي حدّد ثلاث مراحل تمرّ بها الشعوب المستعمرة: تكوين الهوية السوداء، ثم الصراع ضد الاستعمار، ثم تحليل ودراسة آثار الاستعمار النفسية والاجتماعية بعد التحرير، وعلى كتابات إدوارد سعيد في "الاستشراق" التي كشفت كيف بنى الغرب صورته عن الشرق عبر آليات سلطة ومعرفة، ومفهوم "المتقف العضوي" الذي قدمه متأثراً بأنطونيو جرامشي، فضلاً عن مساهمات هومي بابا في مفهوم "حالة المرأة" التي تبين التوتر الوجداني لدى المستعمّر بين الرغبة في محاكاة المستعمّر والنفور منه، وتسليط الضوء على "الفضاء الثالث" كإطار لهجنة ثقافية تُثمر هوية جديدة، ويكتمل هذا البناء بمفهوم "الهجنة" الذي يجسّد تداخل الثقافات وانتماء الأكترييات المهاجرة لفضاءاتٍ متعددة دون إخضاع أحدها للآخر (العنزي، 2017).

نظرية الأمننة:

نظرية الأمننة في العلاقات الدولية نشأت في ثمانينيات القرن العشرين كرد فعل على الجمود الذي أصاب المفاهيم الأمنية التقليدية وضيق أفقها العسكري الصرف، إذ جاءت لتؤكد على الطابع الاجتماعي-الخطابي للأمن بدلاً من اعتباره موضوعاً موضوعياً مستقلاً عن الفاعل والمخاطب، ويُعزى الفضل في بلورة الأسس الأولى لهذه النظرية إلى مدرسة كوبنهاغن للأمن، وعلى رأسها أولي وفيفر (Ole Wæver) وبيير بوزان (Barry Buzan)، الذين يروا أن فكرة أن الأمن ليس صفة كامنة في الظواهر بذاتها، بل يُستحصل عليه عبر "أفعال معزاة إلى الكلام" تقوم بها جهات سياسية تقنع جمهوراً معيناً بوجود رفع قضية ما إلى مستوى التهديد الوجودي الذي يبرر اللجوء إلى تدابير استثنائية تتجاوز السياسة العادية، وقد أدرك الباحثون في هذا الإطار أن مفهوم الأمن هو "مفصل جدلي" تتصارع حوله اتجاهات فكرية متعددة، من التقليديين الضيقين الذين يرون أن الأمن يظل عسكرياً فقط، إلى التوسعيين الذين يمتدّون أبعاده لتشمل مجالات بيئية واجتماعية وغيرها (علي، 2022).

وتتعلق نظرية الأمانة، كما طرحها معلمو مدرسة كوبنهاغن، من افتراضٍ جوهريٍّ مفاده أنّ الأمن ليس حالةً موضوعيةً قائمةً بحد ذاتها، بل هو فعلٌ خطابيٌّ يمارسه فاعلٌ سياسيٌّ محدّد عبر خطابٍ أو قرارٍ يخلق معنىً للأمان أو الخطر؛ ومن هنا فإن دراسة الأمانة تستلزم تحليل الخطاب السياسي للنخب، وفهم كيف يُحوّل الفاعل موضوعاً ما إلى خطر وجودي يهدد كيان المرجع (الذي يحتاج إلى حماية) ثم إقناع جمهورٍ مستهدف بجدية هذا التهديد، وتؤكد هذه النظرية على أربعة مبادئ أساسية: الفاعل الأمان، والتهديد الوجودي، والمرجع الأولي للحماية، والجمهور المستهدف بالخطاب الأمني، وفي مقابل تركيز كوبنهاغن على الخطاب كآلية مركزية، يقدم منظرو مدرسة باريس منظوراً مكتملاً يرى أنّ ما يضمن استمرارية الأمانة ليس الخطب الناجحة وحدها بل أيضاً القرارات والبنى البيروقراطية وآليات الترتيب وإدارة الموارد والتكنولوجيات الخاصة بالتواصل والمراقبة عن بعد عبر قواعد البيانات وسرعة تداول المعلومات—التي تحول الخطاب إلى ممارسة مؤسسية (هوام، 2018).

ومن هنا فالحجة الرئيسية لنظرية الأمانة تقوم على اعتبار الأمن فعل خطاب يتم عبر تسمية أي ظاهرة أو موضوع على أنه «مشكلة أمنية» ليتحول على إثر ذلك من نطاق السياسة العادية إلى «سياسة الطوارئ» التي تبرر اتخاذ إجراءات استثنائية خارج القواعد والآليات الاعتيادية؛ حيث يعلن الفاعل الأمان (securitizing actor) أنّ هناك تهديداً وجودياً يطال موضوعه المرجعي (referent object) ويطالب بحمايته، فيقنع الجمهور بضرورة هذه التدابير، وتعمل عوامل مسهلة على دعم هذا الخطاب بإتاحة الظروف الداعمة لتصعيده إلى حالة طوارئ، بينما يؤثر الفاعلون الوظيفيون على ديناميكيات القطاع ذات الصلة دون أن يكونوا فاعلين أمنيين مباشرين؛ ومن ثم، يلفت الخطاب الأمني الانتباه إلى أن معنى الأمن ليس ثابتاً أو مسبقاً، بل يتحدد ويتحول وفق ما يعلنه الفاعل في إطار عملية الأمانة نفسها (الأمير، 2021).

الفصل الثاني

التّحدّيات التي واجهت السّلطة الفلّسطينيّة بعد السابع من أكتوبر 2023

2.1 تمهيد

مع اندلاع الأحداث في السابع من أكتوبر (2023)، تصاعدت الضّغوط الدّوليّة والإسرائيليّة على السّلطة الوطنيّة لتقديم إدانة علنيّة ومباشرة لهجوم حركة المقاومة الإسلاميّة (حماس)، وعملية طوفان الأقصى التي نفّذتها في محيط قطاع غزّة، إذ استهدفت هذه الضّغوط من الجانب الإسرائيلي تعزيز عزل (حماس)، وترسيخ تصويرها كتنظيم متطرف، بينما سعت على المستوى الدّوليّ إلى دفع السّلطة الوطنيّة للانضمام إلى تحالف دوليّ تحت شعار (مكافحة الإرهاب). وعليه واجهت السّلطة الوطنيّة ضغوطاً متزايدة تمثّلت في التّهديد بوقف المساعدات الماليّة الدّوليّة، التي رُبط استمرار دعمها بصور إدانة واضحة من قبل السّلطة للأحداث، وفي المقابل، استغلّت (إسرائيل) عدم صدور إدانة رسميّة لتكثيف جهودها الهادفة إلى إضعاف السّلطة وإنهاكها عبر خطواتٍ ممنهجة تهدف إلى تقويض مكانتها (ربايعه، 2024).

2.2 التّحدّيات السياسيّة

شهدت الصّفّة الغربيّة بعد أحداث (السابع من أكتوبر 2023) تحوّلًا سياسيّة، وأمنيّة، واجتماعيّة، واقتصاديّة عميقة، ألقت بظلالها على واقع السّلطة الوطنيّة الفلّسطينيّة وأدائها. جاءت هذه الأحداث في سياق متغيّرات إقليميّة ودوليّة مُعقّدة، حيث تزايدت الضّغوط السياسيّة من الأطراف الدّوليّة والإقليميّة؛ لإعادة ترتيب الأولويّات الفلّسطينيّة بما يتماشى مع رؤية دوليّة للأمن والاستقرار. في المقابل سعت (إسرائيل) إلى استغلال هذه التّطوّرات؛ لتكثيف سياساتها الرّامية إلى تقويض مكانة السّلطة، وإضعاف دورها في المشهد الفلّسطينيّ، عبر فرض إجراءات تهدف إلى تعزيز الحصار السياسيّ والاقتصاديّ، وتعميق الانقسام الدّاخليّ.

إلى جانب ذلك، واجهت السُّلطة تحديات داخلية تمثّلت في تراجع الثقة الشَّعبية في قدرتها على تمثيل التطلُّعات الوطنيَّة، في ظلّ تصاعد الدَّعوات لإعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطينيّ على أسس تعكس المتغيّرات الميدانيَّة. وقد أدت هذه التَّحديات إلى تعقيد مهمَّة السُّلطة في الحفاظ على استقرارها المؤسَّسي والسياسي، وسط تزايد الأعباء الأمنيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، التي فرضتها الأحداث الأخيرة.

2.2.1 الانقسام الداخلي الفلسطينيّ

على مدار العقود الثلاثة الماضية، برزت إشكاليَّات متعدِّدة تتعلَّق بتعريف السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، ودورها ومفهومها، حيث ارتبطت هذه الإشكاليَّات بشكل وثيق بأزمة المشروع الوطني الفلسطينيّ بمستوياته المختلفة، وقد أفضى هذا الوضع إلى انقسام في الرُّؤى؛ فمن جهة، اعتبر البعض السُّلطة عائقاً أمام تحقيق مشروع تحرُّري وطني شامل، بينما رأى آخرون أنَّها إنجاز وطني يجب الحفاظ عليه باعتباره نواة للدَّولة الفلسطينيَّة المستقبليَّة.

ومع أنَّ السُّلطة الوطنيَّة تأسست وفق رؤية منظَّمة للتَّحرير الفلسطينيَّة لتكون نواة للكيان الفلسطينيَّة، وكان من المفترض أن تتحوَّل إلى دولة مستقلَّة بانتهاء المرحلة الانتقاليَّة عام (1999)، إلَّا أنَّ عدم التزام (إسرائيل) بالاتفاقيَّات الموقَّعة، وخروجها عن المسار الانتقالي حال دون تحقيق هذا الهدف. وقد أدَّى هذا الفشل إلى اندلاع الانتفاضة التَّانية، التي أفرزت بدورها مُخرجات جديدة للسُّلطة وفق إطار (خريطة الطريق)؛ ما أسفر عن تكريس وضع سياسي قائم على حُكم ذاتي محدود لا يلقي على (إسرائيل) أيَّ أعباء ديموغرافيَّة (ربايعة، 2024)، وعلى الرِّغم من الأمل الذي رافق الانتخابات التَّشريعيَّة عام (2006) باعتبارها فرصة لتجديد النظام السياسي الفلسطينيّ، إلَّا أنَّ الانقسام الداخلي أدَّى إلى تشويه صورة السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، واقتصار ولايتها المحدودة على الصَّفَّة الغربيَّة فقط، وقد تزامن ذلك مع إدارة شؤونها وفق معطيات الأمر الواقع، في ظلّ غياب أيّ مسار سياسي واضح، ومع مرور الوقت، عمد الاحتلال الإسرائيليّ إلى تفويض أدوات السُّلطة، ومنعها من أداء أدوارها الخدميَّة بشكل كامل، من خلال تجفيف

مصادرها المالية، واستهداف المؤسسات الخدمية، لا سيما في المناطق المصنفة، مع السعي إلى تقليص دورها، ليقصر على الجوانب الأمنية والإدارية.

دفع هذا الوضع إلى إجماع فلسطيني يرى أنّ السلطة الوطنية، بصورتها الحالية التي تسعى (إسرائيل) إلى فرضها كسلطة أمنية وإدارية فقط، تُعدّ مرفوضة بشكل قاطع (الجولاني، 2024)، بحيث يُعدّ الانقسام الداخلي الفلسطيني من أبرز التحدّيات السياسيّة الداخليّة التي تواجه السلطة الفلسطينيّة، حيث أثر هذا الانقسام بشكل كبير على مكانة القضية الفلسطينيّة، فقد انقسمت الأراضي الفلسطينيّة إلى إقليمين منفصلين منذ منتصف عام (2007) الأوّل: في الضفّة الغربيّة بقيادة حركة (فتح) من خلال السلطة الفلسطينيّة، والثاني: في قطاع غزّة بقيادة حركة حماس، وأدى هذا الانقسام إلى تشكيل نظام سياسيّ مزدوج برأسين؛ ما أضعف قدرة الفلسطينيين على تقديم موقف موحد في القضايا الوطنيّة والدوليّة، وتعمّق الانقسام؛ نتيجة التباينات الأيديولوجيّة والسياسيّة بين الحركتين.

بينما تتبنّى حركة (فتح) نهجًا سياسيًا علمانيًا يسعى للتفاوض مع الاحتلال الإسرائيلي، تركّز (حماس) على المقاومة المسلّحة، وترفض الاعتراف بـ (إسرائيل)، وهذه الخلافات الفكرية والسياسيّة أدت إلى تصاعد التوتّرات، خاصّةً بعد فوز (حماس) في الانتخابات التشريعيّة عام (2006)، حيث لم تتمكن الحركتان من التوصل إلى صيغة توافقية لإدارة الشأن الفلسطيني (الطاهر، 2018).

وقد نتج عن الانقسام الفلسطيني الداخلي سيطرة حركة (حماس) على قطاع غزّة، وبالتالي تكريس حالة من الفصل السياسي والإداري بين الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة؛ ما أدى إلى تعميق ظاهرة الانقسام السياسي، والاجتماعي، والجغرافي، وحتى الثقافي، والنّفسي، بين أبناء الشعب الفلسطيني، وترسّخ الانقسام بشكلٍ أعمقٍ وعمودي؛ ما زاد من تفسّخ النظام السياسي الفلسطيني، وتراجع الاهتمام بالقضية المركزيّة المتمثلة بالتحرّر والاستقلال، حيث أصبح لكلّ تجمّع فلسطيني قضاياها الخاصّة، وانشغل كلّ طرف بتحدّياته وهمومه اليوميّة، إذ أسهم الانقسام في إضعاف النظام السياسي الفلسطيني، وتعطيل عمل المؤسسات الديمقراطيّة،

كالمجلس التشريعي، وهيمنة السلطات التنفيذية على العمل السياسي، والتشريعي، والقضائي، بالإضافة إلى بروز مظاهر تعددية السلاح، وانعدام سيادة القانون، وهذا الواقع أضعف وحدة الشعب الفلسطيني وتماسكه، وخلق بيئة خصبة لاستغلال الاحتلال الإسرائيلي لهذا الانقسام؛ لتكريس سياساته الاستيطانية، وتقويض المشروع الوطني الفلسطيني (شعبان، 2019).

وبالتالي، استغل الاحتلال الإسرائيلي حالة الانقسام لصالحه، إذ تعامل مع طرفي الانقسام بأسلوبين مختلفين؛ ما مكّنه من تعزيز سيطرته على الأراضي الفلسطينية، وقد تزامن هذا الاستغلال مع تدخلات إقليمية ودولية ساهمت في تعميق الانقسام، الأمر الذي أضعف الموقف الفلسطيني العام، وأتاح للاحتلال تنفيذ سياساته الاستيطانية والتهدية في القدس والضفة الغربية دون وجود موقف فلسطيني موحّد، وإلى جانب ذلك، أدّى الانقسام إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيّما في قطاع غزة الذي يعاني من حصار خانق منذ سيطرة حركة (حماس) عليه. وقد انعكست هذه الأوضاع على النسيج الاجتماعي الفلسطيني، حيث تفاقمت حالات الاضطراب المجتمعي، والتعصّب الحزبي؛ ما أثر سلباً على الوحدة الوطنية (فيصل، 2012).

على الرغم من الأمل الذي رافق الانتخابات التشريعية عام (2006) باعتبارها فرصة لتجديد النظام السياسي الفلسطيني، فإنّ الانقسام الداخلي أدّى إلى تشويه صورة السلطة الوطنية الفلسطينية، واقتصار ولايتها المحدودة على الضفة الغربية فقط. وقد تزامن ذلك مع إدارتها لشؤون الحكم وفق معطيات الأمر الواقع، في ظلّ غياب أيّ مسار سياسي واضح، ومع مرور الوقت، عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى تقويض أدوات السلطة، ومنعها من أداء أدوارها الخدمية بشكل كامل، من خلال تحجيف مصادرها المالية، واستهداف المؤسسات الخدمية، لا سيّما في المناطق المصنّفة، مع السعي إلى تقليص دورها ليقصر على الجوانب الأمنية والإدارية.

وقد أدى هذا الوضع إلى توافق فلسطيني واسع يرى أنّ السُّلطة الوطنية، بصورتها الحاليّة التي تسعى (إسرائيل) إلى فرضها كسُلطة أمنيّة وإداريّة فقط، تُعدّ مرفوضة بشكلٍ قاطع، إذ لم يعد من الممكن استمرار السُّلطة بوضعها الرّاهن في ظلّ التّراجُع المتواصل في حضورها وفاعليّتها؛ نتيجةً لسياسات الاحتلال من جهة، وتآكل الشّرعيّة من جهة أخرى. فقد تراكمت مظاهر هذا التآكل بفعل تعطلّ العمليّة الديمقراطيّة لأكثر من سبعة عشر عامًا، وغياب شرعيّة الإنجاز التّموي في ظلّ انكماش الموارد، ولا سيّما على مستوى الدّعم الخارجيّ (Lavie, 2011).

كانت تداعيات عمليّة (طوفان الأقصى) على الوضع الداخليّ الفلسطينيّ مُعقّدة ومتداخلة، حيث أدت إلى تعميق الانقسام الفلسطينيّ، وأثّرت_ بشكل كبير_ على العلاقات الداخليّة. فقد أظهرت الآراء المختلفة أنّ التّبّان في المواقف بين الفصائل الفلسطينيّة، خصوصًا بين حركة (حماس) من جهة، والسُّلطة الفلسطينيّة و (فتح) من جهة أخرى، يعوق أيّ تقدّم نحو مصالحة حقيقيّة، في ظلّ استمرار التناقضات السياسيّة والتّحالفات الإقليميّة المختلف، كما أنّ هناك صعوبة في إدماج حركة (حماس) في مؤسّسات منظرّة التحرير الفلسطينيّة؛ نتيجة التناقض الواضح في البرامج السياسيّة للطرفين، وهو ما يعيق العمل المُوحّد على السّاحة السياسيّة الفلسطينيّة. بالإضافة إلى ذلك، كان للانقسام الداخليّ تأثير سلبيّ على التّسيق الإعلاميّ الفلسطينيّ؛ ما أدى إلى ضعف الرّواية الفلسطينيّة على الصّعيد الدّوليّ (مركز رؤية للتنمية السياسيّة، 2023).

لقد أثّرت عمليّة طوفان الأقصى بعمق على الانقسام الفلسطينيّ الداخليّ، وعلى سعي الأطراف لتحقيق المصالحة الوطنيّة، حيث كشفت التّبّانات بين المواقف الفصائليّة، رغم توخّدها الظّاهري ضدّ الاحتلال. فموقف حركة (فتح) والفصائل الموالية لها اتّسم بالتّبّان، إذ بُررت العمليّة كنتاج للاحتلال وعدوانه، بينما شاركت بعض مجموعات (فتح) المسلّحة في قطاع غزّة في العمليّة بعد انطلاقها، وقد أعاد الهجوم الإسرائيليّ الوحشيّ على غزّة فتح ملفّ المصالحة، حيث دعا مسؤولون من حركة (فتح) إلى الوحدة

الوطنية لمواجهة التحديات. لكن الخطاب السياسي ظلّ أسيرًا لتكرار المواقف التقليدية، كما تجلّى في تصريحات الرئيس محمود عباس، ومواقف اللجنة المركزية لحركة (فتح) التي أكّدت على أهمية منظمة التحرير كإطار جامع، لكنّها استمرّت في التمسك باستراتيجية التفاوض والضغوط الدبلوماسية.

من جهة أخرى، رفضت حركة (حماس) والفصائل المقربة تشكيل حكومة تكنوقراط دون توافق وطني، معتبرة ذلك تكريسًا للانقسام في وقتٍ يتطلّب الوحدة. وفي لقاء (موسكو) الذي جمع الفصائل الفلسطينية لم تخرج المحادثات بنتائج ملموسة، حيث بقيت الاشتراطات المتبادلة حجر عثرة أمام المصالحة، في ظلّ تأكيد أحد الأطراف على شروط منظمة التحرير ومقارباتها السياسية والتنظيمية؛ ما يعكس تردّدًا في تجاوز الخلافات العميقة، وبالتالي، فإنّ تداعيات عملية الطوفان لم تحفّز خطوات عملية حقيقية نحو المصالحة، وأكّدت أنّ المصالحة لا تزال بعيدة المنال، رغم الحاجة الماسّة لشعب فلسطين لوحدة وطنية قادرة على مواجهة العدوان الإسرائيلي، وحماية مستقبل القضية الفلسطينية (ماهر، 2024).

شهدت الأوضاع في الضفّة الغربية تصاعدًا في حدّة الانقسام بين السلطة الفلسطينية من جهة، وبعض الفصائل المسلحة من جهة أخرى. حيث ترى السلطة الفلسطينية أنّ تلك المظاهر المسلحة في الضفّة الغربية تشكّل ذريعة للاحتلال الإسرائيليّ لشنّ عمليات تدمير في مناطق الضفّة الغربية، كما فعلت في قطاع غزة، وبالتالي، وجدت السلطة الفلسطينية نفسها أمام ضغوط داخلية وخارجية؛ بسبب هذه الحالة والأزمة التي نشأت؛ ما أدى إلى حدوث حالة من الاستقطاب بين الأطراف المختلفة (حامد ق.، 2025).

وبالتالي أدت الأحداث إلى تعميق الانقسامات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية، في وقتٍ حاولت السلطة اعتماد موقف رسمي متوازن وسط ضغوط إسرائيلية ودولية متناقضة. وقد استغلّت (إسرائيل) هذه التطورات لتعزيز سياساتها الاستيطانية، من خلال مصادرة الأراضي، وهدم المنازل في مناطق، مثل: جنين، ومخيم الفارعة؛ الأمر الذي أسفر عن تصاعد في وتيرة القمع والاعتقالات، وتفاقم الاعتداءات على النساء والأطفال، ما يعكس تصاعد مستوى العنف ضدّ الفلسطينيين (رمضان، 2025).

2.2.2 الضَّغَطُ الدَّوْلِيّ وَالْإِقْلِيمِيّ

تشير التَّحْدِيَّاتُ السِّيَاسِيَّةُ إِلَى الْعُقْبَاتِ وَالْمَشْكَلاتِ الَّتِي تُوَاجِهُ السُّلْطَةُ الْوَطْنِيَّةُ الْفِلَسْطِينِيَّةُ فِي إِطَارِ دَوْرِهَا السِّيَاسِيّ وَالْإِدَارِيّ، سِوَاءً عَلَى الْمَسْتَوَى الْمَحَلِّيّ، أَوْ الْإِقْلِيمِيّ، أَوْ الدَّوْلِيّ. وَتَتَمَثَّلُ هَذِهِ التَّحْدِيَّاتُ فِي الضُّغُوطِ الَّتِي تُؤَثِّرُ عَلَى قُدْرَتِهَا فِي اتِّخَاذِ قَرَارَاتٍ سَيَادِيَّةٍ، وَالْحِفَاطِ عَلَى مَكَانَتِهَا كَمُمَثِّلٍ لَشَرْعِيِّ الشَّعْبِ الْفِلَسْطِينِيّ، إِضَافَةً إِلَى التَّصَدِّيِّ لِلْسِّيَاسَاتِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ السَّاعِيَةِ إِلَى تَقْوِيضِ هَذَا الدَّوْرِ. كَمَا تُشْمَلُ هَذِهِ التَّحْدِيَّاتُ إِدَارَةَ التَّوَازُنِ بَيْنَ اسْتِجَابَةِ السُّلْطَةِ لِمَطَالِبِ الدَّوْلِيَّةِ وَالتَّزَامِهَا بِالْمَشْرُوعِ الْوَطْنِيّ الْفِلَسْطِينِيّ، إِلَى جَانِبِ انْعِكَاسَاتِهَا عَلَى مَكَانَتِهَا أَمَامَ الْمَجْتَمَعِ الْفِلَسْطِينِيّ (Guzansky, 2016).

عَلَى الصَّعِيدِ الدَّوْلِيّ، أَسَهَمَتِ عَمَلِيَّةُ (طُوفَانِ الْأَقْصَى) فِي إِعَادَةِ تَسْلِيْطِ الضُّوْءِ عَلَى الْقَضِيَّةِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ فِي الْمَحَافِلِ الْإِقْلِيمِيَّةِ وَالْعَالَمِيَّةِ، غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ النُّحْرُكَاتِ جَاءَتْ مَصْحُوبَةً بِتَعْقِيْدَاتٍ عَدَّةً، فَقَدْ حَاوَلَ الْمَجْتَمَعُ الدَّوْلِيّ الضُّغُوطَ عَلَى الْأَطْرَافِ الْمُتَنَازِعَةِ لَوْقِفِ التَّصْعِيدِ الْعَسْكَرِيّ وَالتَّوَسُّلِ إِلَى حُلُولِ سِيَاسِيَّةٍ، إِلَّا أَنَّ الْعَدِيدَ مِنَ التَّسْأُؤْلَاتِ بَقِيَتْ مَطْرُوحَةً بِشَأْنِ مُسْتَقْبَلِ الْفِلَسْطِينِيّينِ فِي ظِلِّ اسْتِمْرَارِ الْإِنْتِهَاقَاتِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ، وَتَدَهُّورِ الْأَوْضَاعِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ (زَيْد، 2025)، وَقَدْ تَعَرَّضَتِ السُّلْطَةُ الْوَطْنِيَّةُ الْفِلَسْطِينِيَّةُ لِضُغُوطٍ مُتَزَايِدَةٍ مِنْ أُطْرَافٍ دَوْلِيَّةٍ وَإِقْلِيمِيَّةٍ بَعْدَ أَحْدَاثِ (7 أَوْتُوبَرِ 2023)؛ بِهَدَفِ دَفْعِهَا لِاتِّخَاذِ مَوَاقِفِ سِيَاسِيَّةٍ تُنْجِمُ مَعَ الرُّؤْيِ الدَّوْلِيَّةِ لِلْأَحْدَاثِ. وَتَمَحَوْرَتْ هَذِهِ الضُّغُوطُ بِشَكْلِ رِئِيسِيٍّ عَلَى مَطَالِبَةِ السُّلْطَةِ بِإِصْدَارِ إِدَانَةٍ صَرِيحَةٍ لِلْهَجُومِ الَّذِي نَفَّذَتْهُ حَرَكَةُ (حَمَاس)، مَا وَضَعَهَا فِي مَوْقِفٍ بِالْغِ الْحَسَاسِيَّةِ بَيْنَ التَّزَامَاتِ الدَّوْلِيَّةِ، وَمَوْقِفِهَا الْوَطْنِيّ.

أَمَّا عَلَى الصَّعِيدِ الدَّوْلِيّ، فَقَدْ ارْتَبَطَتْ هَذِهِ الضُّغُوطُ بِالتَّهْدِيدِ بِتَجْمِيدِ الْمَسَاعِدَاتِ أَوْ تَقْلِيصِهَا، مَا أَثَّرَ عَلَى قُدْرَتِهَا فِي اتِّخَاذِ قَرَارَاتٍ مُسْتَقَلَّةٍ. وَعَلَى الْمَسْتَوَى الْإِقْلِيمِيّ: وَاجَهَتْ السُّلْطَةُ مَحَاوَلَاتٍ لِإِعَادَةِ تَشْكِيلِ الْمَشْهَدِ الْفِلَسْطِينِيّ بِمَا يَخْدُمُ مَصَالِحَ قُوَى إِقْلِيمِيَّةٍ وَدَوْلِيَّةٍ، وَهُوَ مَا قَوَّضَ قُدْرَتِهَا عَلَى لَعْبِ دَوْرٍ فَاعِلٍ وَمَحَوْرِيّ فِي إِدَارَةِ الصَّرَاحِ الْفِلَسْطِينِيّ-الْإِسْرَائِيلِيّ عَلَى أَرْضِ الْوَاقِعِ (الشَيْخ، 2024).

يرى الباحث أنّ السُّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة قد عانت من حالة ارتباك واضحة، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الأطراف، في أعقاب أحداث (السّابع من أكتوبر). وقد عُقد اجتماع بارز للقيادة الفلسطينيّة التي تضمّ السُّلطة الوطنيّة ومنظمة التحرير والفصائل، بتاريخ (18 أكتوبر)، حيث جرى التأكيد على استمرار وقف التّنسيق الأمني، بالإضافة إلى اتّخاذ سلسلة من الخطوات الدبلوماسية والقانونيّة على المستوى الدّولي؛ بهدف تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: وقف العدوان، وإدخال المساعدات الإنسانيّة، ومنع التّهجير القسري، ومع ذلك، أثار هذا الموقف ردود فعل معادية من قبل العديد من الدّول الغربيّة و (إسرائيل)، إلّا أنّ هذه المواقف شهدت تراجعًا تدريجيًّا لاحقًا. ويتزامن هذا الوضع مع محاولات إسرائيليّة متواصلة لتقويض دور السُّلطة، ورفض أيّ صيغة لوجود فلسطيني موحد يشكّل عنوانًا سياسيًا. كما برزت الضُّغوط الأوروبيّة التي هدفت إلى دفع السُّلطة الوطنيّة لإدانة أحداث (السّابع من أكتوبر)، حيث جرى ربط المطالب بمسألة استمرار تقديم المساعدات الدّوليّة (الشيخ، 2024).

كما استغلّت (إسرائيل) أحداث (السّابع من أكتوبر)؛ لتعزيز سياساتها الرّامية إلى تهميش دور السُّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في الضّفّة الغربيّة، وقد شملت هذه السّياسات إجراءات ميدانيّة، مثل توسيع المستوطنات، ومصادرة الأراضي؛ ما أدّى إلى تقليص المساحة الجغرافيّة والسّياسيّة المتاحة للسُّلطة. بالإضافة إلى ذلك، عملت (إسرائيل) على تقليص نفوذ السُّلطة من خلال تضيق الخناق الاقتصادي عليها، بما في ذلك حجز أموال المقاصّة؛ ما أثر على قدرتها على تقديم الخدمات الأساسيّة للمواطنين، ولم تكن هذه الإجراءات جزءًا من السّياسات الإسرائيليّة طويلة الأمد فحسب، بل_ أيضًا_ أداة لفرض واقع جديد يجعل من السُّلطة طرفًا ضعيفًا غير قادر على مواجهة الاحتلال أو الدّفاع عن حقوق الشّعب الفلسطينيّ على السّاحة الدّوليّة (عبد الحميد م.، 2024).

وقد أثّرت التّحدّيات السّياسيّة التي واجهتها السُّلطة على ثقة الشّعب الفلسطينيّ في قدرتها على تمثيل تطلّعاته الوطنيّة. ومع تصاعد الأزمات، بدا واضحًا أنّ جزءًا كبيرًا من المجتمع الفلسطينيّ أصبح يشكّك

في فعالية السُّلطة، ودورها في تحقيق تلك التطلعات، ويُعزى ذلك إلى ضعف الاستجابة للأحداث المتصاعدة في غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى غياب رؤية واضحة تعكس وحدة وطنية شاملة، وتقاوم هذا التراجع الشعبي مع استمرار الانقسام الداخلي بين الفصائل الفلسطينية؛ ما أدى إلى عجز السُّلطة عن صياغة موقف موحد يعزز من مكانتها، كما أن عدم اتخاذ مواقف حاسمة تجاه السياسات الإسرائيلية، إلى جانب الارتباط بالمجتمع الدولي وفق شروط مُحجفة، ساهم في اتساع الفجوة بين السُّلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني من جهة أخرى (الحاج، 2023).

ويرى الباحث هنا أن التحدّيات السياسيّة التي تواجه السُّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة تشكّل بلا شكّ عائقًا واضحًا أمام قدرتها على القيام بدورها السياسيّ بفعاليّة، فهي ليست مجرد صعوبات عابرة، بل انعكاس لتحوّلات أوسع في المشهدين: الفلسطينيّ والدوليّ، ولمعالجة هذه التحدّيات، يتطلّب الأمر تبني استراتيجية سياسية وطنية شاملة، تقوم على تعزيز الوحدة الداخليّة، وإعادة بناء الثقة الشعبيّة، إلى جانب السعي للحصول على دعم دوليّ مستدام لا يتعارض مع الحقوق الوطنيّة للشعب الفلسطينيّ.

2.3 التحدّيات الأمنيّة

2.3.1 تصاعد الأعمال العسكريّة في الضفة الغربية

تمثّل التحدّيات الأمنيّة التي واجهتها السُّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في الضفة الغربية بعد أحداث (7 أكتوبر 2023) أحد الأبعاد الرئيسيّة للأزمة التي تمرّ السُّلطة، إذ أدت الظروف الأمنيّة المتغيرة إلى تصاعد التوتّرات الداخليّة والخارجيّة على حدّ سواء، ويشمل هذا التحدّي زيادة الأنشطة العسكريّة والأمنيّة في مناطق الضفة الغربية، سواء نتيجة الاشتباكات مع الجيش الإسرائيليّ، أو بسبب تصاعد أعمال المقاومة الفلسطينيّة، بالإضافة إلى تدهور الأمن الداخليّ؛ جرّاء استمرار الانقسام الفلسطينيّ، والتحدّيات المرتبطة بالمجموعات المسلّحة، وقد فرضت هذه التحدّيات ضغوطًا كبيرة على الأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة؛ ما جعلها

تواجه صعوبات في تحقيق الاستقرار والأمن في المناطق الخاضعة لإدارتها، وهو ما أثر على قدرتها في فرض النظام، ومكافحة التهديدات الأمنية المختلفة (اللحام، 2025).

وأثرت العملية بشكل عميق على الساحة السياسية في الضفة الغربية، حيث تصاعدت حدة التوترات بين السلطة الفلسطينية والفصائل المسلحة، ونتيجة لذلك، وجدت السلطة نفسها مضطرة إلى التوازن بين رفض التصعيد العسكري، ومواجهة الانتهاكات الإسرائيلية، في ظل ضغوط داخلية وخارجية متزايدة، تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الداخلي (زكي، 2025)، وقامت الأجهزة الأمنية على المستوى الأمني بتشديد الرقابة على الفضاء العام في الأسابيع الأولى للحرب، وقد برز الناطق باسم الأجهزة الأمنية استخدام القوة بأن بعض المتظاهرين قاموا بأعمال تخريب للأماكن العامة، وأطلقوا النار على مقرّ الأجهزة الأمنية في عدد من المدن. ومع استمرار الحرب، تراجع الاستقطاب في الشارع، وذلك في ظل تراجع حدة التفاعل الشعبي، إلا أن أزمة الثقة بين المؤسسة الأمنية والفصائل الفلسطينية لم تشهد تراجعاً، فهي أزمة متراكمة، وتستمر العديد من عواملها في الوجود، ولعلّ أبرزها التباس وظيفة السلطة الفلسطينية في ظل الاتفاقيات التي تكبل عمل السلطة، وفي ظل التحوّلات التي طرأت على السلطة، وواقعها، ومحددات عملها (صلاح، 2024).

من جانب آخر، تواجه السلطة الفلسطينية تأثير الانقسام الداخلي بين حركتي (فتح) و (حماس) على التنسيق بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ظلّ هذا الانقسام أصبح التنسيق بين شقي الوطن في الضفة وغزة معقداً للغاية، فالسلطة الفلسطينية تسيطر على الضفة الغربية فقط، بينما تسيطر (حماس) على قطاع غزة. وهذا الانقسام يعوق الجهود الفلسطينية الموحدة؛ ما يضعف القدرة على مواجهة التهديدات بشكل فعال والتّصدي للمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية (Guzansky, 2016).

ومع تصاعد الأوضاع الأمنية، نشأت عدّة مجموعات مسلحة في الضفة الغربية، وهذه المجموعات المسلحة تمثل تهديداً إضافياً لسعي السلطة الفلسطينية؛ لتثبيت الأمن، والحفاظ على الوضع الداخلي في

الضفة الغربية خوفاً من تكرار سيناريو غزة في الضفة، ويستدعي هذا التحدي الأمني من السلطة أن تجد حلولاً عملية للحد من هذه الظاهرة دون التصعيد؛ ما يضعها في موقف حساس بين الحفاظ على النظام الداخلي و مواجهة التهديدات من هذه المجموعات، وعليه، شهدت بعض المدن_ خاصة تلك التي شهدت تصعيداً في العمليات العسكرية والمقاومة_ تدهوراً في الأمن الداخلي؛ ما جعل من الصعب على السلطة الحفاظ على النظام؛ ما ساهم في زيادة انتشار الفوضى، وتنامي حالة القلق بين المواطنين (اللحام، 2025).

2.3.2 الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية

من أبرز التحديات الأمنية التي واجهت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية هو التصعيد العسكري المستمر من قبل القوات الإسرائيلية في المدن والمخيمات الفلسطينية، تحديداً في مناطق شمال الضفة الغربية، فبعد أحداث (7 أكتوبر)، استمرت عمليات الاقتحام والاشتباك بين الجيش الإسرائيلي والمقاومين الفلسطينيين في مختلف مناطق الضفة الغربية، خاصةً في المدن والمخيمات التي تُعدّ معاقل للمجموعات المسلحة، وفي هذا السياق، كانت السلطة الفلسطينية تواجه تحدياً كبيراً في كيفية التعامل مع هذه المجموعات المسلحة (شاهين، 2025).

ويشير الباحث هنا إلى أن (إسرائيل) تواصل في إطار سياستها الأمنية فرض ضغوط كبيرة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية، سواء من خلال الاقتحامات المتكررة للمناطق الفلسطينية، أو من خلال الاعتقالات المستمرة للناشطين الفلسطينيين. وهذه الضغوط الأمنية تزيد من صعوبة قدرة السلطة على فرض القانون والنظام في المناطق التي تديرها، كما تعزز من حالة القلق والخوف في صفوف الفلسطينيين، وأنّ التحديات الأمنية التي واجهتها السلطة الفلسطينية بعد أحداث (7 أكتوبر 2023) تمثلت في مجموعة من القضايا المعقدة التي تشمل التصعيد العسكري_ الإسرائيلي في الضفة الغربية، واقتحامات اليومية للمدن والمخيمات الفلسطينية، وسقوط مئات الشهداء، وتدمير البنية التحتية

في العديد من المخيمات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية، تحديداً في محافظات جنين، وطولكرم، ونابلس (سعد، 2025).

وتواجه السلطة الفلسطينية أيضاً تهديدات أمنية خارجية تتعلق بالموقف الدولي تجاه النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، خاصة مع التصعيد العسكري في قطاع غزة والضفة الغربية. فالضغوط الدولية التي ترافق هذا التصعيد تؤثر على قدرة السلطة الفلسطينية في التعامل مع الوضع الأمني الداخلي، حيث يُضغَط عليها من قبل المجتمع الدولي؛ لإظهار قدرتها على حفظ الأمن والاستقرار في الضفة الغربية (الصالح، 2025).

وهنا يؤكد الباحث أن التحدّيات الأمنية التي واجهتها السلطة الفلسطينية بعد أحداث (7 أكتوبر 2023) تمثلت في مجموعة من القضايا المعقّدة التي تشمل التصعيد العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية، والافتحامات اليومية للمدن والمخيمات الفلسطينية، وسقوط مئات الشهداء، وتدمير البنية التحتية في العديد من المخيمات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية، تحديداً في محافظات جنين، وطولكرم، ونابلس، وكذلك ببرز الانقسام الفلسطيني الداخلي، والضغوط الإسرائيلية، وتظهر العديد من المجموعات الفلسطينية المسلحة التي ترى السلطة الفلسطينية أن هذه المجموعات تزج الضفة الغربية إلى مربع من التصعيد العسكري الإسرائيلي المنفلت، الذي يهدّد استقرار الضفة الغربية.

2.4 التحدّيات الاقتصادية

2.4.1 تراجع الوضع الاقتصادي

تشير التحدّيات الاقتصادية إلى الأزمات والصعوبات المالية التي تقوّض قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تلبية احتياجات المواطنين، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتشمل هذه التحدّيات القيود التي تفرضها (إسرائيل) على الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب الضغوط المالية المفروضة من قبل أطراف دولية، فضلاً عن تأثير الأزمات السياسية الداخلية على الوضع الاقتصادي. وتضع هذه التحدّيات السلطة في موقف حرج، إذ تتطلّب مواجهتها تنسيقاً فعالاً بين السياسات الاقتصادية المحلية والدعم الخارجي الذي

غالبًا ما يكون مشروطًا بمواقف سياسية قد لا تتسجم مع مصالح السُّلطة أو تطلعات الشَّعب الفلسطينيّ (ربايعة، 2024).

تفرض (إسرائيل) مجموعة من القيود الاقتصاديّة على السُّلطة الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة، تشمل حُجز أموال المقاصّة (الضرائب التي تُجمع نيابة عن السُّلطة الفلسطينيّة)، وتقليص حريّة حركة البضائع والأشخاص عبر المعابر، إضافةً إلى إجراءات أخرى تحدُّ من قدرة السُّلطة على تحقيق تنمية اقتصاديّة مستقلّة، ولا تقتصر هذه القيود على الجانب المالي فحسب، بل تشمل أيضًا التأثير المباشر على القطاعات الإنتاجيّة والخدميّة في الأراضي الفلسطينيّة؛ ما يؤدي إلى خسائر اقتصاديّة كبيرة، ويضعف قدرة الاقتصاد الفلسطينيّ على النُمو (يقطين، 2025).

وعلى الصّعيد الإسرائيليّ، تمثّلت جهود تفويض السُّلطة في اقتطاع أموال المقاصّة؛ لمنع تحويل الأموال إلى قطاع غزّة، إضافةً إلى اقتحامات واسعة، كما تعرّضت السُّلطة لضغوط من الدُول المانحة، خاصّةً أوروبا والولايات المتّحدة، حيث ربطت استمرار المساعدات بمواقف سياسيّة؛ ما أثر بشكل كبير على الوضع الماليّ للسُّلطة، وأضعف قدرتها على توفير الخدمات الأساسيّة (عثمان، 2025).

بعد عمليّة طوفان الأقصى، تدهورت الأوضاع الاقتصاديّة في الضفّة الغربيّة بشكل واضح؛ إذ أدت الإجراءات العسكريّة، والحصار الإسرائيليّ إلى إحداث أضرار جسيمة في البنية التحتيّة، وفرض قيود شديدة على حركة التّجارة والاستثمارات الخاصّة، وقد ساهم ذلك في ارتفاع معدّلات البطالة والفقر، مع تضرُّر قطاعات عدّة، مثل: التّجارة، والسّياحة، والنّقل. وفي هذا السّياق، سعت السُّلطة الفلسطينيّة للحصول على دعم اقتصادي دولي، وتفعيل مشاريع صغيرة؛ لتوفير فرص عمل، إلّا أنّ التّحدّيات الاقتصاديّة ظلّت قائمة (سعد، 2025).

وقد فرض الاحتلال قيودًا إضافيّة من خلال إغلاق الطُّرُق الحيويّة، وتشديد الرّقابة على حركة العمّال الفلسطينيّين؛ ما أثر سلبيًا على آلاف الأسر التي تعتمد على دخل العمل في الأراضي المحتلّة منذ عام

(1948)، وقد أدت هذه الإجراءات إلى ركود الأسواق في الصّفّة الغربيّة؛ نتيجة تراجع النّشاط التجاري، وانخفاض القدرة الشرائيّة للمواطنين؛ ما زاد من تفاقم الأزمة الماليّة التي تواجهها السّلطة، ورغم المحاولات للحصول على دعم ماليّ خارجي، استمرّت المشاكل مع احتجاز (إسرائيل) لأموال الصّرائب؛ ما تسبّب في تأخير رواتب الموظّفين، وزيادة الأعباء المعيشيّة (عثمان، 2025).

وعانت الصّفّة الغربيّة من أزمة اقتصاديّة خانقة، إذ أسهمت الإغلاقات المتكرّرة، والحصار في ارتفاع معدّلات الفقر، والبطالة، وانخفاض النّشاط التجاري، إلى درجة أدت إلى إغلاق العديد من المحالّ التجاريّة؛ بسبب قلّة الطلب، كما فقد العمّال الفلسطينيّون في الدّاخل المحتلّ مصادر رزقهم؛ ما انعكس بشكلٍ سلبيّ على الاقتصاد الوطني، وتعرّض المزارعون لمشاكل كبيرة في نقل محاصيلهم بين المدن والقرى، حيث أدت الحواجز الإسرائيليّة إلى تلف المنتجات، إلى جانب تأثير ذلك على الشّركات والمؤسّسات؛ بسبب صعوبة وصول الموظّفين إلى مواقع عملهم (يقطين، 2025).

وتوضّح شاهين (2025) أنّ العمليّة أدت إلى تبعات اقتصاديّة، واجتماعيّة، وسياسيّة عميقة؛ إذ فرضت (إسرائيل) إجراءات صارمة على العمالة الفلسطينيّة في الدّاخل الإسرائيليّ؛ ما تسبّب في توقّف مئات الآلاف عن العمل، الأمر الذي أثار على استقرار حياة العديد من الأسر. وعلى الصّعيد الاجتماعي، ازدادت حالات الإغلاقات والحواجز في المدن الفلسطينيّة، وظهرت مظاهر متزايدة من العدوان والتّعصّب ضدّ الفلسطينيّين في القرى. وفي ظلّ محاولاتٍ إسرائيليّة لتفكيك المشروع الوطني الفلسطينيّ، تعاملت السّلطة الفلسطينيّة مع هذه النّطوّرات بحذرٍ واستراتيجيّة دقيقة.

2.4.2 زيادة البطالة والفقر

واجهت السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة صدمة مركّبة، تمثّلت في انقطاع أهمّ مصادر السيولة النّقدية للاقتصاد الفلسطينيّ، المتمثّلة في أموال المقاصّة وأجور العاملين في السّوق الإسرائيليّ؛ ما أدّى إلى تفاقم مشكلة البطالة بفقدان حوالي (208) آلاف عامل لوظائفهم بعد (السّابع من أكتوبر 2023)، وخسائر بلغت حوالي

(15%) من الناتج المحلي الإجمالي (العاني، 2024)، وقد أدت التّحدّيات الاقتصادية إلى تفاقم ظاهرة التّضخّم، وارتفاع معدّلات البطالة في الضّفة الغربيّة، حيث أسهم التّضخّم في الأسعار بزيادة معاناة الأسر الفلسطينيّة. كذلك يعاني سوق العمل من بطالة مرتفعة، خاصّة بين الشّباب والخريجين؛ ما يزيد من الاستياء الاجتماعيّ، ويؤثّر على الاستقرار الاجتماعيّ في الضّفة الغربيّة (صلاح، 2024).

كما شكّل توقّف العمالة الفلسطينيّة في (إسرائيل) تحدّيًا كبيرًا، حيث تأثّرت آلاف الأسر الفلسطينيّة بفقدان مصدر دخلها الأساسي؛ ما أدى إلى تباطؤ النّشاط الاقتصاديّ المحليّ، وزيادة معدّلات الفقر، مع اعتماد متزايد على المساعدات الدّوليّة المشروطة بمواقف سياسيّة (العاني، 2024).

2.4.3 الأزمة الماليّة للسلطة

تعاني السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة من عجز ماليّ متزايد؛ نتيجة ارتفاع النّفقات مقارنة بالإيرادات، وتفاقمت هذه المشكلة؛ بسبب تقليص المساعدات الدّوليّة، والقيود الإسرائيليّة على الموارد الماليّة. فقد يؤدي هذا العجز إلى تراكم الدّيون، وتزايد الاعتماد على القروض المحليّة والدّوليّة؛ ما يعمّق من أزمة السيولة الماليّة، ويحدّ من قدرة السلطة على تنفيذ المشاريع التّمويّة، وتحسين الخدمات العامّة (ربايعة، 2024)، وردًا على هذه الضّغوط، أطلقت السلطة برنامج إصلاح واسع يتضمّن (25) بندًا في القطاعات الأمنيّة، والإداريّة، والماليّة. ومع ذلك، لا تزال التّحدّيات الماليّة تعيق تقديم الخدمات الحكوميّة بفعاليّة. حيث أظهرت استطلاعات الرّأي انخفاضًا كبيرًا في نسبة الرّضا الشّعبي عن أداء السلطة؛ ما يزيد من صعوبة مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسيّة المتصاعدة (بسيوني، 2024).

2.5 التّحدّيات الاجتماعيّة

2.5.1 الأزمات الإنسانيّة

تعكس التّحدّيات الاجتماعيّة التي واجهتها السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في الضّفة الغربيّة بعد أحداث (7 أكتوبر 2023) تأثيرات الوضع الأمنيّ والسياسيّ على المجتمع الفلسطينيّ بشكلٍ عام، وهذه التّحدّيات تشمل التّغيّرات في العلاقات الاجتماعيّة، والتّدهور في مستوى الحياة، والمشاكل النفسيّة والاجتماعيّة التي نتجت عن التّصعيد المستمرّ، بالإضافة إلى تأثير الانقسام الفلسطينيّ على التماسك الاجتماعيّ، وقد شهد المجتمع الفلسطينيّ في الضّفة الغربيّة في ظلّ هذه الظروف توتّرات اجتماعيّة؛ جزاءً لزيادة العنف، والتّشدّد في المواقف، وتدهور الأوضاع الاقتصاديّة؛ ما جعل من الصّعب على السّلطة الفلسطينيّة التّفاعّل مع هذه التّحدّيات بشكلٍ فعّال (الحاج، 2023).

ولعلّ أحد أبرز التّحدّيات الاجتماعيّة كان زيادة التّوتّرات الاجتماعيّة بين مختلف فئات المجتمع الفلسطينيّ؛ نتيجة التّصعيد الأمنيّ المستمرّ، فتصاعد العنف والمواجهات المسلّحة بين القوات الإسرائيليّة والفصائل الفلسطينيّة، بالإضافة إلى القمع الإسرائيليّ في بعض المناطق، كل ذلك أدّى إلى زيادة الشّعور بالإحباط والغضب في صفوف المواطنين، وقد تمثّل هذا التّوتّر الاجتماعيّ في تصاعد مشاعر الاستياء تجاه السّلطة الفلسطينيّة في بعض المناطق، حيث اعتقد البعض أنّ السّلطة غير قادرة على توفير الحماية الكافية للمواطنين في مواجهة التّهدّيات الأمنيّة، ومن جهة أخرى أدّى التّصعيد المستمرّ إلى زيادة أعداد الشّهداء الفلسطينيّين؛ ما أضاف مزيداً من المعاناة الاجتماعيّة والعاطفيّة في المجتمع، خاصّةً في المناطق التي كانت تشهد مواجهات مباشرة (الشيخ، 2024).

والتّحدّي الاجتماعيّ الآخر كان تأثير الانقسام الفلسطينيّ المستمرّ بين (فتح) و (حماس) على التماسك الاجتماعيّ في الضّفة الغربيّة، ولم يكن هذا الانقسام فقط سياسيّاً، بل امتدّ إلى المستويات الاجتماعيّة، حيث بات هناك شعورٌ بالانقسام بين المواطنين الذين يؤيّدون كلّ طرف، فالمجتمع الفلسطينيّ في الضّفة

الغربية تأثر بشكل مباشر بهذا الانقسام، فقد ظهرت تحولات في علاقات الأفراد والجماعات؛ بسبب التوتّرات بين حركتي (فتح) و (حماس)، وزاد هذا الانقسام من تعقيد الوضع الاجتماعي، حيث تضاعفت الثقة بين الأفراد والمؤسسات الحكومية، وأصبح من الصعب على السلطة الفلسطينية أن تخلق بيئة اجتماعية متماسكة، تضمن التعاون بين جميع الأطراف (خلف، 2023).

2.5.2 تراجع الخدمات الأساسية

ولا يخفى علينا أنّ أهمّ التّحديات الاجتماعية التي واجهتها السلطة الفلسطينية بعد (7 أكتوبر 2023) هو التأثير الكبير للأزمة الاقتصادية على حياة المواطنين في الضفّة الغربية، ومع توقف العمالة الفلسطينية في الدّاخل الإسرائيلي، وارتفاع معدّلات البطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة، بدأ المواطنون يعانون من تدهور أوضاعهم المعيشية، فالضغوط الاقتصادية أثّرت بشكل مباشر على العلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث زادت حالات الفقر والبطالة بين الشباب والأسر الفلسطينية؛ ما أدّى إلى شعور متزايد بعدم الاستقرار الاجتماعي، وهذا التدهور الاقتصادي فاقم من حدة المشاكل الاجتماعية الأخرى، مثل العنف الأسري والمشاكل النفسية (قرط، 2023).

ومن التّحديات التي واجهت السلطة الفلسطينية على الصّعيد الاجتماعي هو الجريمة، حيث افتقرت الأراضي الفلسطينية - سابقاً - إلى دراسة معدّلات الجريمة؛ نظراً للظروف السياسية التي كانت تعيشها الأراضي الفلسطينية في السّنوات الماضية، ولم تتوفّر الإحصائيات الدقيقة في مجال الجريمة والأفعال الإجرامية، ولم تعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية بإحصاءات تظهر فيها حجم الجريمة، والأفعال الإجرامية داخل الأراضي الفلسطينية؛ لأسباب كثيرة، وبالتالي فإنّ حجم الجريمة لم يظهر بشكل دقيق قبل عام (1994) م؛ نظراً لغياب الجهات الفلسطينية الرسمية، في حين أنّه بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في عام (1994) بدأت الإحصائيات التي تتعلّق بالجريمة تأخذ الطابع الرسمي، حيث بلغ مجموع الأعمال الإجرامية المرتكبة ضدّ حياة الأشخاص، أو ما يتعلّق بالنفس ما

مجموعه (11938) جريمة مُورَّعة على جميع المحافظات الشَّمالِيَّة في فلسطين، حيث بيَّن هذا العام ارتفاع كبير في أعداد الجرائم المسجَّلة لدى المديرِيَّة العامَّة للشرطة الفلسطينيَّة، مقارنةً بالأعوام السَّابقة، أمَّا الجرائم المُخلَّة بالأخلاق والآداب العامَّة، فقد بلغ عددها ما مجموعه (1130) جريمة مُورَّعة على المحافظات الفلسطينيَّة، أمَّا الجرائم المرتكبة ضدَّ حرِيَّة الأشخاص أو سمعتهم فقد بلغت ما مجموعه (2162) جريمة، أمَّا الجرائم المرتكبة ضدَّ الأموال فقد بلغ عددها (5039) جريمة، أمَّا فيما يتعلَّق بالجرائم المرتكبة ضدَّ موظَّفي الدَّولة والإخلال بسير العدالة فقد بلغ عددها (1729) جريمة، أمَّا بخصوص الجرائم المرتكبة ضدَّ النظام العامِّ فقد بلغ عددها (2365) جريمة، أمَّا أعداد الجرائم المرتكبة ضدَّ الثَّقة العامَّة والخاصَّة فقد بلغ عددها (1724) جريمة، وبلغ عدد جرائم التَّعدِّي على الأملاك العامَّة والخاصَّة ما مجموعه (3182) جريمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

وكان الشباب الفلسطينيُّ في الضَّفة الغربيَّة من أكثر الفئات الاجتماعيَّة تأثُّرًا بالأحداث الأخيرة، فقد شهدت هذه الفئة تزايدًا في مشاعر الإحباط والضَّياع؛ بسبب الانقطاع عن فرص العمل والتَّعليم، فضلًا عن ارتفاع معدَّلات البطالة في صفوفهم، وقد ساهم تصاعُد العنف والمواجهات المُسلَّحة في تعميق حالة الإحباط لدى الشَّباب، وزاد هذا التَّوجُّه من انقسامات المجتمع الفلسطينيِّ، وأدَّى إلى تصاعد التَّوتُّرات الاجتماعيَّة بين الأجيال، حيث بات هناك انقسامٌ واضحٌ في نظرة الشباب تُجاه السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة؛ ما زاد من صعوبة التَّماسك الاجتماعيِّ داخل المجتمع (قرط، 2023).

ومن جهة أخرى، تعرَّضت النِّساء الفلسطينيَّات في الضَّفة الغربيَّة - أيضًا - لتأثيرات سلبية من الوضع الاجتماعيِّ المتدهور، حيث كُنَّ في مواجهة مباشرة مع الأعباء الاقتصاديَّة والنَّسيَّة النَّاجمة عن الأحداث، وقد أدَّى تزايد الفقر والبطالة إلى زيادة الأعباء على النِّساء اللَّاتي يتحمَّلن المسؤولِيَّة الأكبر في تدبير شؤون الأسرة، كما أنَّ النِّساء تأثَّرن بشكلٍ مباشرٍ بالعنف المجتمعي الذي نتج عن التَّوتُّرات السياسيَّة والأمنيَّة؛ ما زاد من تعرُّضهن لحالات العنف الأسريِّ والنَّهميش الاجتماعيِّ، وهذا الوضع خلق تحديات

إضافيةً أمام السُّلطة الفلسطينية، التي تجد نفسها مضطّرةً للتعامل مع تداعيات هذه المشاكل الاجتماعية بطريقة متكاملة (بسيوني، 2024).

وهنا يؤكد الباحث أنّ التّحدّيات الاجتماعية التي واجهتها السُّلطة الفلسطينية بعد أحداث (7 أكتوبر 2023) تعكس تأثيرات التّصعيد العسكري، والانقسام السياسي، والأزمات الاقتصادية، وتدهور الصّحة النّفسية على المجتمع الفلسطيني بشكلٍ عام، وهذه التّحدّيات كانت تؤثر على مختلف فئات المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك الشّباب، والنساء، والأسر التي تعاني من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وخلقت الظروف بيئة اجتماعية متوتّرة؛ ما جعل من الصّعب على السُّلطة الفلسطينية أن تبني تماسكًا اجتماعيًا فعّالًا، حيث باتت الحاجة ماسة إلى حلول شاملة تتناول هذه التّحدّيات الاجتماعية، وتعالج آثارها على المستويين: النّفسية والاقتصادي.

2.6 التّحدّيات الاستراتيجية

التّحدّيات الاستراتيجية التي واجهتها السُّلطة الوطنية الفلسطينية في الضّعة الغربية بعد أحداث (7 أكتوبر 2023) تتعلّق بالتّحدّيات التي تؤثر على قدرة السُّلطة على تنفيذ سياساتها بشكلٍ فعّال، وتحقيق أهدافها على المدى البعيد في سياقٍ مُعقّد من العلاقات الدّولية والإقليمية، وهذه التّحدّيات تتعلّق بقدرة السُّلطة على إدارة الوضع السياسي الداخلي، وحماية المصالح الفلسطينية في ظلّ ضغوطات مستمرة، فضلًا عن قدرتها على الحفاظ على توازنها الاستراتيجية في المنطقة (ابو سلمية، 2024).

ولعلّ من أهمّ التّحدّيات الاستراتيجية التي واجهتها السُّلطة الفلسطينية بعد (7 أكتوبر 2023) كان الحفاظ على الشرعية السياسيّة أمام الشّعب الفلسطيني والمجتمع الدّولي، فقد واجهت السُّلطة ضغوطًا متزايدة على مستوى الدّاخل الفلسطيني؛ بسبب الانقسام السياسي بين حركتي (فتح) و (حماس)؛ ما أثر بشكلٍ كبير على قدرتها على تمثيل جميع فئات الشّعب الفلسطيني، إضافةً إلى ذلك فقد تعرّضت السُّلطة لضغوط دولية متزايدة، خصوصًا من بعض القوى الغربية والإسرائيلية؛ للمطالبة بإدانة (حماس) بشكلٍ علني

ومباشر، وفي هذا السياق كان الحفاظ على الشرعية السياسية يتطلب موازنة دقيقة بين استجابة السلطة للمطالب الدولية والحفاظ على علاقاتها مع القوى الفلسطينية الأخرى؛ ما جعلها تواجه تحديات استراتيجية في الحفاظ على وحدة الموقف الفلسطيني في ظل هذه الضغوط (قرط، 2023).

من أبرز التحديات الاستراتيجية التي واجهت السلطة بعد أحداث (7 أكتوبر 2023) كان التعامل مع التحوّلات الإقليمية التي شهدتها المنطقة، خاصة في ضوء التغيرات التي طرأت على العلاقات بين بعض الدول العربية و (إسرائيل)، فقد شكّلت التطوّرات الإقليمية _ كاتفاقات التطبيع بين بعض الدول العربية و (إسرائيل) _ تحديًا استراتيجيًا للسلطة الفلسطينية، حيث زادت هذه التحوّلات من عزلة القضية الفلسطينية في المحافل الإقليمية والدولية، وقد استدعى هذا الوضع من السلطة الفلسطينية أن تجد سبلاً جديدة؛ للحفاظ على مكانتها الإقليمية والعالمية، وخصوصاً في ظلّ الضغط المتزايد عليها للانخراط في محاور إقليمية قد تتعارض مع مصالحها الوطنية (خلف، 2023).

كما واجهت السلطة الفلسطينية تحديات استراتيجية على صعيد العلاقات الدولية، خصوصاً مع القوى الغربية التي بدأت تمارس ضغوطاً كبيرة على السلطة؛ لتقديم مواقف واضحة بشأن التصعيد الأمني، والهجوم الذي شنّته (حماس)، وهذه الضغوط شملت تهديدات بوقف الدعم المالي والمساعدات التي تقدّمها بعض الدول الغربية للسلطة الفلسطينية، وهو ما جعل السلطة في موقف صعب بين تلبية مطالب هذه القوى والحفاظ على موقفها السياسي تجاه المقاومة الفلسطينية، وقد شكّل هذا الضغط على المستوى الدولي تحديًا استراتيجيًا كبيراً للسلطة في محاولة الحفاظ على دعم المجتمع الدولي، في الوقت الذي كانت فيه تواجه ضغوطاً محلية ودولية في آن واحد (ابو سلمية، 2024).

وشكّلت قضية كيفية إدارة الملف الأمني والعسكري في ظلّ التصعيد المستمرّ تحديًا مهمًا للسلطة الفلسطينية التي تواجه تحديًا واضحاً في توفير الأمن في الضفة الغربية وسط تصاعد الهجمات الإسرائيلية، والمقاومة الفلسطينية، علاوة على ذلك كانت السلطة تواجه تحديًا في الحفاظ على الاستقرار الداخلي في

مناطق السُّلطة، خاصَّةً في ظلّ تزايد العمليَّات العسكريَّة الإسرائيليَّة في بعض المناطق، وزيادة عمليَّات المقاومة في الضَّفة الغربيَّة، فالسُّلطة الفلسطينيَّة كانت في موقف استراتيجي حسَّاس، فهي بحاجة إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على الأمن الداخليّ من جهة، و تجنب التَّصعيد مع الفصائل الفلسطينيَّة من جهة أخرى؛ ما شكَّل تحدِّيًا كبيرًا لها في سياقٍ مُعقَّد من الأحداث (الشيخ، 2024).

وبعد أحداث (7 أكتوبر 2023) واجهت السُّلطة الفلسطينيَّة تحديَّات استراتيجيَّة في ملفّ المصالحة الفلسطينيَّة، الذي ظلَّ عائقًا أمام تحقيق الاستقرار الداخليّ والوطني؛ ففي ظلّ تزايد الضُّغوط الإقليميَّة والدَّوليَّة، كانت السُّلطة في حاجةٍ ماسَّةٍ إلى إتمام المصالحة مع حركة (حماس)، والاتِّفاق على حكومة وحدة وطنيَّة لمواجهة التَّحدَّيات الداخليَّة والخارجيَّة بشكلٍ مُوحَّد، لكن بسبب الخلافات العميقة بين الفصائل الفلسطينيَّة، لم تتمكَّن السُّلطة من تحقيق هذا الهدف؛ ما أثر سلبيًا على قدرتها على بناء استراتيجيَّات وطنيَّة مُوحَّدة، وهذا التَّحدِّي الاستراتيجي جعل السُّلطة تواجه صعوبة في تنفيذ خُطتها السياسيَّة والاجتماعيَّة على أرض الواقع.

أمَّا على المدى البعيد، فقد شكَّلت الأحداث التي وقعت في (7 أكتوبر 2023) تحديًا استراتيجيًّا آخر يتمثَّل في مستقبل القضيَّة الفلسطينيَّة بشكلٍ عامّ، فقد دفع التَّصعيد الأمنيّ، والضُّغوط الدَّوليَّة السُّلطة الفلسطينيَّة إلى إعادة النُّظر في استراتيجيَّاتها طويلة المدى في مواجهة الاحتلال الإسرائيليّ والمقاومة الفلسطينيَّة، بالإضافة إلى ذلك، كان التَّحدِّي الأكبر يكمن في كفيَّة تقديم حلٍّ عادل للقضيَّة الفلسطينيَّة في ظلّ التَّغيُّرات الإقليميَّة والدَّوليَّة، في وقتٍ بدأ فيه البعض يشكِّك في قدرة السُّلطة على تحقيق تطلُّعات الشَّعب الفلسطينيّ في إقامة دولة مستقلة (العاني، 2024).

وتسبَّبت هذه التَّحدَّيات في خلق واقع مشوَّش ومقيدٍ للسُّلطة الوطنيَّة، حيث تجد السُّلطة نفسها عاجزة عن تنفيذ برامجها وتدخُّلاتها السياسيَّة، ومن جهةٍ أخرى، غير قادرة على التَّقدُّم في مشروع الدَّولة، وبعد السَّابع من أكتوبر، ومع تزايد الحديث الأميركيّ والغربيّ حول ضرورة تجديد السُّلطة الوطنيَّة، ووسط

التّركيز على واقع السُّلطة البنيويّ والوظيفيّ، برز منذ الأسابيع الأولى تساؤلٌ حول إمكانية عودة السُّلطة إلى قطاع غزّة، ومدى قدرتها على ذلك في ظلّ التّحدّيات الإسرائيليّة والواقع الميداني، بالإضافة إلى انكماش أدواتها، وقدراتها، وتراجع شعبيّتها (ربايعه، 2024).

ويرى الباحث أن غياب رؤية فلسطينيّة شاملة ومحدّدة يزيد من التّحدّيات التي تواجهها السُّلطة، فبينما تواصل إسرائيل (الضّغط نحو سلطة فلسطينيّة ذات مهامّ أمنيّة، تفتقر إلى السّيادة، وتقتصر على دور خدماتي محدود سياسيّاً، بدأ الإقليم والمجتمع الدّوليّ، بما في ذلك الولايات المتّحدة، بالحديث عن الاعتراف بدولة فلسطينيّة مستقلّة، ومع ذلك فإنّ هذا الطّرح الإقليميّ والدّوليّ، الذي يشير إلى خطوات ملموسة تبدأ بالاعتراف كمدخل لمسار سياسيّ جديد من المفاوضات الفلسطينيّة - الإسرائيليّة، يُعدّ مساراً محفوفاً بالمخاطر، إذ يعيد إنتاج مسار التّسوية الذي فشل في تحقيق أهدافه؛ ما أدّى إلى حالة الهشاشة التي تعاني منها السُّلطة، ويستمرّ في إطار (إدارة الصّراع).

علاوة على ذلك، فإنّ هذا المسار، الذي يبدأ بالاعتراف بدولة فلسطينيّة، يُضعف من مكانة منظمة التّحرير كمرجعيّة جامعة ويختزل الكيانيّة الفلسطينيّة في الدّولة المفترضة، دون أن تتحقق على الأرض، وتجسد فخ (إدارة السلطات) في وظائف السُّلطة بعد السّابع من أكتوبر، حيث أدّت تحوُّلات الدّعم الدّوليّ وبرامجه إلى تحويل الصُّمود من وسيلة لتحقيق الحرّيّة والاستقلال إلى هدف بحدّ ذاته، وفي هذا السّياق تمثّل الصُّمود في توفير الموارد الماليّة للقطاعات الحيويّة، وتقديم الرّواتب كمدخلات سيولة أساسيّة؛ لتحريك الدورة الاقتصاديّة، إلّا أنّ السُّلطة فشلت في تحقيق ذلك في ظلّ الأزمات المركّبة بعد السّابع من أكتوبر.

الفصل الثالث

الفرص السياسيّة التي أوجدها (طوفان الأقصى)

3.1 تمهيد

يطرح الباحث تساؤلات متتالية تبدأ بالسؤال عن موقف السُلطة الفلسطينيّة من عمليّة طوفان الأقصى، وكيف تعاملت مع العمليّة، ثم يتابع السؤال عن كيفيّة انعكاس العمليّة على الأوضاع السياسيّة، والاجتماعيّة، والأمنيّة، والاقتصاديّة في الضفّة الغربيّة، وطريقة تعامل السُلطة مع تلك التحدّيات. ومن ثم تقييم دور السُلطة الفلسطينيّة في إدارة تداعيات العمليّة على المستوى المحلي من الناحية السياسيّة والأمنيّة، ليستعرض الباحث أبرز الفرص السياسيّة التي يمكن أن تستغلّها السُلطة؛ لتعزيز موقفها الداخلي والخارجي مع مؤشّرات ذلك، ويطرح تساؤلاً آخر حول مدى نجاح السُلطة في استثمار التّحرّكات الدبلوماسية الدوليّة بعد العمليّة، والخطوات المطلوبة؛ لتعزيز دورها في هذا المجال، وفي الختام، يُطرح السؤال عن المطلوب من السُلطة؛ لتعزيز الوحدة الداخليّة، ومواجهة الضغوط الإسرائيليّة والخارجيّة، وكيف يمكن لها الدّفع نحو تحريك مسار السّلام، أو إعادة صياغة استراتيجيّتها التّفاوضيّة، وكلّ تلك التّساؤلات والموضوعات طرّحها الباحث على مجموعة من المختصّين بالشأن السياسيّ الفلسطينيّ، انظر ملحق (ب) لمعرفة تلك الشّخصيّات.

3.2 موقف السُلطة الفلسطينيّة من عمليّة (طوفان الأقصى)

فيما يتعلّق بالموقف الرّسميّ للسُلطة الفلسطينيّة، فقد جاء معقّداً ومتبايناً بين الحذر الدبلوماسيّ والإدانة السياسيّة، حيث لم تعلن السُلطة دعمها المباشر للعمليّة، بل أكّدت رفضها لأيّ تصعيدٍ عسكريّ، وأيّ مسارٍ يتجاوز الحلول الدبلوماسية، وفي الوقت ذاته، انتقدت بشدّة الرّد الإسرائيليّ العنيف، خاصّةً في الضفّة الغربيّة، حيث تصاعدت عمليّات الاعتقال والقتل بحقّ الفلسطينيّين، وقد تجلّى هذا الموقف في بيان صادر عن الرّئاسة الفلسطينيّة عقب العمليّة، حيث دعت إلى وقف التّصعيد، ونددت بالقصف الإسرائيليّ

على قطاع غزة، دون الإشارة إلى العملية باعتبارها (عملاً مشروعاً) أو شكلاً من أشكال المقاومة المشروعة.

وفي البداية، لم يُدِن الرئيس الفلسطيني محمود عباس عملية (طوفان الأقصى) أو حركة (حماس) في ردّه الأوّل على الهجوم الإسرائيلي على غزة، بل ترأس اجتماعاً طارئاً ضمّ عدداً من المسؤولين المدنيين والأمنيّين، حيث وجّه خطاباً بتوفير الحماية لشعبه، وأكّد على حقّ الفلسطينيين في الدفاع عن أنفسهم ضدّ إرهاب المستوطنين، وقوّات الاحتلال، كما شدّد على ضرورة اتّخاذ كلّ الإجراءات اللازمة؛ لتعزيز صمود الفلسطينيين في مواجهة الجرائم المستمرة من قبيل الاحتلال الإسرائيلي، وعصابات المستوطنين (ابو زاهر، 2025).

ويُعدّ موقف السُلطة الفلسطينيّة من عملية طوفان الأقصى من القضايا المحوريّة التي تستحقّ الدّراسة في ظلّ التّطوّرات المستمرة في الأراضي الفلسطينيّة، خاصّةً في ضوء التّصعيد الأخير الذي شهدته المنطقة، فعملية طوفان الأقصى، التي نفّذتها الفصائل الفلسطينيّة في قطاع غزة؛ بسبب الاعتداءات الإسرائيليّة على المسجد الأقصى والأراضي الفلسطينيّة، خاصّةً الحصار المفروض على قطاع غزة منذ سنوات، لاقت ردود فعل متفاوتة من السُلطة الفلسطينيّة.

ويتّضح من السياق العام أن موقف السلطة الفلسطينية من عملية طوفان الأقصى كان رافضاً للعملية، انسجاماً مع موقف منظمة التحرير والرئيس الفلسطيني الرفض لمبدأ العنف ضمن المرحلة الراهنة من النضال الفلسطيني، وقد تعاملت السلطة مع العملية بتحقّظ شديد، مع التركيز على إدانة مشاهد العنف التي رافقت العملية، والتي اعتبرت سبباً في إثارة الرأي العام العالمي ضد الفلسطينيين والإضرار بشرعية نضالهم، كما رأت أن للعملية تبعات كارثية على قطاع غزة وعلى مجمل الجغرافيا الفلسطينية، ما جعل تعاطي السلطة معها يتسم بالتوجّس والتحذير من آثارها السياسية والإنسانية دون تبني أي موقف داعم لها (الحاج محمد، 2025)، وفي الوقت الذي أكّدت فيه السُلطة على حقّ الشّعب الفلسطينيّ في مقاومة

الاحتلال، كانت هناك محاولات للسيطرة على هذه الرُّدود، بما يتماشى مع سياستها الدبلوماسية في الساحة الدولية (المصري، 2023).

ويرى الطيراوي (2025) بان السلطة الفلسطينية كان عليها وضع خطة واضحة للتعامل مع نتائج وتداعيات عملية السابع من أكتوبر وما تلاها، كون ما جرى ليس بالسهل وأن له تداعيات مؤثرة وخطيرة على الوضع الفلسطيني برمته، ولكن السلطة لم يكن لديها مثل تلك الخطط، وأن التعامل في الحالة الفلسطينية يكون عادة كردات فعل ودون وضع خطة مسبقة، وبالتالي كان هناك تقصير من قبل السلطة الفلسطينية في النواحي الطبية والإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر 2023، وبالتالي ترك تداعيات على الشعب الفلسطيني هناك في ظل الحرب والإبادة التي يتعرض لها، ويضع لبادة (2025) تقييماً سلبياً لدور السلطة الفلسطينية في إدارة تداعيات عملية طوفان الأقصى، حيث فقدت السلطة ثقة الشارع في الضفة الغربية وتراجعت شعبيتها بسبب حيادها السياسي وعدم استثمارها للحدث في تحركات سياسية دولية أو إقليمية، إضافة إلى غياب برنامج سياسي فعال يواكب التغيرات الجارية.

ويرى حمدان (2025) أن موقف السلطة الفلسطينية من عملية طوفان الأقصى كان حيادياً يميل إلى التوصل من العملية، حيث عبر رئيس السلطة في الأيام التي تلت السابع من أكتوبر عن رفضه للعملية، مؤكداً أنها لا تمثل الشعب الفلسطيني ولا تعبّر عن إرادة الشرعية الفلسطينية، وهذا الموقف يعكس تمسك السلطة بخيار المقاومة السلمية ورفضها لاستخدام العنف كوسيلة للنضال في المرحلة الراهنة، ما جعل تعاطيها مع العملية يتسم بالحذر، خاصة في ظل التخوف من التداعيات السياسية والأمنية والإنسانية الناتجة عن العملية.

وتضيف شاهين (2025) إلى أنّ عمليّة طوفان الأقصى لم تكن ضمن الإجماع الفلسطيني، ولم تكن ضمن استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، بالتالي هناك إشكالية في التعامل مع العملية، أو اتخاذ موقف منها، ومن هنا تعاملت السلطة الفلسطينية بحذر كبير، ولا يمكن التوصل منه؛

كُونِ الفَصِيلِ الَّذِي نَفَّذَ العَمَلِيَّةَ هُوَ جِزءٌ مِنْ مَكُونَاتِ الشَّعْبِ الفِلَسْطِينِيِّ، وَأَنَّ الَّذِي يَتَعَرَّضُ لِحَرْبِ الإِبَادَةِ هُوَ الشَّعْبُ الفِلَسْطِينِيُّ فِي قِطَاعِ غَزَّةَ، وَعَلَيْهِ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ طَرِيقَةُ التَّعَامُلِ مَعَ هَذَا الحَدِثِ بِحِكْمَةٍ عَالِيَةٍ.

وَاسْتِجَابَةٌ جِزئِيَّةٌ لِلضُّغُوطِ الأَمِيرِكِيَّةِ، وَالإِسْرَائِيلِيَّةِ، وَالأُورُوبِيَّةِ الَّتِي طَالَبَتِ بِإِدَانَةِ طُوفَانِ الأَقْصَى الَّذِي شَنَّتَهُ حَرَكَةُ (حَمَاس)، وَقَدْ صَدَرَ بَيَانٌ رَسْمِيٌّ مِنَ القِيَادَةِ الفِلَسْطِينِيَّةِ يُؤَكِّدُ أَنَّ (حَمَاس) لَا تَمَثِّلُ الشَّعْبَ الفِلَسْطِينِيَّ، وَبَعْدَ ذَلِكَ تَمَّ تَعْدِيلُ البَيَانِ بِشَطْبِ كَلِمَةِ (حَمَاس)، وَاسْتِبْدَالِهَا بِالقَوْلِ "إِنَّ الفِصَائِلَ الفِلَسْطِينِيَّةَ لَا تَمَثِّلُ الشَّعْبَ، وَأَنَّ مَنظَّمَةَ التَّحْرِيرِ هِيَ المَمَثِّلُ الشَّرْعِي الوَحِيدُ"، وَهَذَا البَيَانُ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُدِينِ تَصَرُّفَاتِ (حَمَاس)، إِلَّا أَنَّهُ رَفَعَ الغَطَاءَ عَنْهَا (دِرْزِي، 2024)، وَرَغْمَ الإِنْتِقَادَاتِ المَوْجَّهَةِ إِلَيْهَا، لَا يَمْكُنُ إِنْكَارَ أَنَّ القِيَادَةَ الفِلَسْطِينِيَّةَ رَفَضَتْ اسْتِلامَ المَقَاصَّةِ، بَعْدَ أَنْ خَصِمَتِ الحُكُومَةَ الإِسْرَائِيلِيَّةَ الأُمُوالِ المَخْصُصَةَ لِقِطَاعِ غَزَّةَ، وَأَدَانَتِ العَدَوَانَ الإِسْرَائِيلِيَّ، وَطَالَبَتِ بِوَقْفِهِ فُورًا، وَمَحَاسَبَةَ (إِسْرَائِيل) عَلَى جِرَائِمِهَا، مِثْلَمَا فَعَلَتِ مَعْظَمَ بِلْدَانِ العَالَمِ (الدَّبْعِي، 2025).

مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، عَبَّرَتِ السُّلْطَةُ عَنْ دَعْمِهَا لِحُقُوقِ الفِلَسْطِينِيِّينَ فِي مَوَاجَهَةِ الإِعْتِدَاءَاتِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ عَلَى المَقَدَّسَاتِ، وَاعْتَبَرَتِ أَنَّ هَذِهِ العَمَلِيَّةَ تَأْتِي فِي إِطَارِ رَدِّ فِعْلٍ طَبِيعِيٍّ عَلَى المِمَارَسَاتِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ المَسْتَمْرَّةِ، مِثْلَ الإِسْتِيْطَانِ، وَالإِنْتِهَاكَاتِ بِحَقِّ المَدْنِيِّينَ فِي الضُّفَّةِ الغَرْبِيَّةِ، وَمَعَ ذَلِكَ، فَإِنَّ السُّلْطَةَ الفِلَسْطِينِيَّةَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَأْكِيدِهَا عَلَى مَقَاوِمَةِ الإِحْتِلَالِ تَحَافِظَ عَلَى مَوْقِفِهَا الَّذِي يَدْعُو إِلَى الحُلُولِ السَّلْمِيَّةِ وَفَقًا لِلقَرَارَاتِ الدَّوْلِيَّةِ، وَتَسْعَى إِلَى تَجَنُّبِ الإِنْزِلَاقِ نَحْوِ التَّصْعِيدِ العَسْكَرِيِّ الكَامِلِ، الَّذِي قَدْ يُوَدِّي إِلَى تَأْرُمِ الوَضْعِ بِشَكْلِ أَكْبَرِ، وَهَذَا المَوْقِفُ يَعْكَسُ التَّحَدِّيَاتِ الَّتِي تَوَاجَهَهَا السُّلْطَةُ الفِلَسْطِينِيَّةُ فِي تَوْجِيهِ خِطَابَاتِهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ عَلَى المَسْتَوَى الدَّاخِلِيِّ وَالخَارِجِيِّ، حَيْثُ تَسْعَى لِلحِفَافِظِ عَلَى وَحْدَةِ الصَّفِّ الفِلَسْطِينِيِّ مِنْ جِهَةٍ، وَتَجَنُّبِ التَّصْعِيدِ العَسْكَرِيِّ الَّذِي قَدْ يَنْعَكِسُ سَلْبًا عَلَى المَوْقِفِ السِّيَاسِيِّ الفِلَسْطِينِيِّ عَلَى السَّاحَةِ الدَّوْلِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى (شَوَامِرَة، 2025).

تباين موقف السلطة الفلسطينية من عملية طوفان الأقصى وفقاً للمعطيات السياسية والأمنية التي أحاطت بالحدث، إذ تبنت خطاباً دبلوماسياً متوازناً سعى إلى تجنب التصعيد المباشر، مع التأكيد على أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية هي السبب الرئيس وراء اندلاع المواجهات، وفي هذا السياق، عبرت السلطة عن رفضها استهداف المدنيين، لكنها في الوقت ذاته ألقّت باللوم على (إسرائيل)، مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لوقف التصعيد، وحماية الفلسطينيين، ورغم هذه المواقف، واجهت السلطة انتقادات داخلية؛ بسبب ما اعتبره البعض تردداً في دعم المقاومة، أو اتخاذ خطوات أكثر حزمًا تجاه الاحتلال (ربايعه، 2024).

على المستوى الأمني: تعاملت السلطة مع عملية طوفان الأقصى عبر تعزيز إجراءاتها في الضفة الغربية؛ بهدف الحد من تداعيات المواجهات، حيث سعت إلى منع امتدادها إلى مناطق سيطرتها، خصوصاً في ظل تصاعد الاحتجاجات الشعبية التي عبرت عن تأييدها للمقاومة، وهذه الإجراءات شملت ضبط الأمن الداخلي؛ لمنع أي انفلات قد يؤدي إلى تصعيد أكبر، وهو ما وُجّه بانتقادات من بعض الأوساط التي رأت فيها استمراراً لسياسات التنسيق الأمني مع (إسرائيل)، حتى وإن كان بشكلٍ محدود (بندر، 2025).

أما في البعدين: السياسي والدبلوماسي، فقد سعت السلطة الفلسطينية إلى تسليط الضوء على انتهاكات الاحتلال، والمطالبة بتدخل دولي لحماية الفلسطينيين، ومع ذلك، كان لهذه الجهود تأثير محدود في ظل الضغوط الإسرائيلية والدولية التي حاولت تصوير العملية طوفان الأقصى على أنه تهديد للأمن الإقليمي، وهو ما جعل خيارات السلطة محدودة في تحقيق مكاسب ملموسة على المستوى السياسي (شوامرة، 2025)، وواجهت السلطة الفلسطينية تحديات كبيرة؛ نتيجة لهذه العملية، أبرزها تآكل شرعيتها الداخلية، نتيجة عدم اتخاذ مواقف سياسية أكثر وضوحاً تجاه (إسرائيل)، كما عانت السلطة من تداعيات اقتصادية، خاصة بعد أن احتجزت (إسرائيل) أموال الضرائب؛ ما زاد من الضغوط المالية عليها، في ظل تراجع الدعم الدولي، وعلى صعيد العلاقة مع الفصائل الفلسطينية، أدى الحدث إلى تعميق الهوة بين السلطة وحركة

(حماس)، حيث ظهرت تباينات في الخطاب والمواقف، الأمر الذي أثار على أيّ جهود مستقبلية؛ لتحقيق المصالحة الوطنية، أو إعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي (ابو العز، 2025).

تباينت الرؤى والتحليلات بشأن موقف السلطة الفلسطينية من عملية طوفان الأقصى، حيث يمكن التمييز بين قراءات استشرافية للمشهد السياسي والأمني و الموقف الرسمي الذي تبنته السلطة في التعامل مع الحدث. ويرى البعض أنّ الفهم الدقيق لأسباب العملية وأهدافها يظلّ حكرًا على المخططين والمنفذين لها، بينما تظلّ التفسيرات المتداولة في وسائل الإعلام، وأوساط المحللين قراءات تستند إلى معطيات سياسية وميدانية، ومن بين هذه التفسيرات، برزت عدّة عوامل يُعتقد أنّها أسهمت في اندلاع العملية، أبرزها المساعي لإفشال مسار التطبيع بين السعودية و (إسرائيل)، إلى جانب تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة؛ نتيجة الحصار المستمرّ من جميع الجهات، فضلًا عن تصاعد الانتهاكات بحقّ الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، وتزايد الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى دون رادع، كما عدّت (العملية) محاولة لتسليط الضوء مجددًا على القضية الفلسطينية، التي شهدت تراجعًا في الاهتمام الدوليّ لصالح قضايا إقليمية ودولية أخرى (حامد ق.، 2025).

وفي هذا السياق، عقد الرئيس محمود عباس اجتماعات مع مسؤولين دوليين؛ لحشد دعم دبلوماسي، وللضغط على (إسرائيل)؛ لوقف عملياتها العسكرية، غير أنّ هذه الجهود لم تُترجم إلى خطوات عملية ملموسة على المستوى الداخلي (اللحام، 2025)، وقد شهد موقف السلطة تطورًا تدريجيًا، إذ بدا في البداية مقتصرًا على إدانة استهداف المدنيين من كلا الجانبين، إلّا أنّه تحوّل لاحقًا إلى نهج أكثر تحفظًا، حيث امتنعت السلطة عن الإدلاء بتصريحات مباشرة حول العملية، تجنّبًا لتحمل تبعاتها السياسية، ويرى البعض أنّ موقف السلطة الفلسطينية من عملية طوفان الأقصى جاء انعكاسًا للضغوط السياسية التي تواجهها داخليًا وخارجيًا، فعلى الصعيد الداخلي، كانت السلطة في موقف صعب بين رفضها المعلن للعمليات العسكرية من جهة، وتزايد التأييد الشعبي للمقاومة من جهة أخرى، أمّا على المستوى الخارجي، فقد وجدت

السُّلطة نفسها أمام ضغوط إقليمية ودولية تدفعها نحو تهدئة الأوضاع، وعدم الانخراط في أيّ تصعيد قد يضرُّ بعلاقاتها الدولية، خاصّةً مع الدُول الدّاعمة ماليًا وسياسيًا؛ لذلك كان موقفها متوازنًا بين الإدانة العلنية للعملية والدّعوة إلى ضبط النّفس، دون اتّخاذ أيّ خطوات قد تُفسّر كدعم مباشر لأحد الأطراف (زكي، 2025).

واتّسم موقف السُّلطة الفلسطينيّة من عمليّة طوفان الأقصى بالتناقض؛ نتيجة تعقيدات المشهد السياسيّ الفلسطينيّ، فمن ناحية، تترك السُّلطة أنّ أيّ دعمٍ مباشرٍ للعملية قد يضعها في مواجهة مفتوحة مع (إسرائيل) التي تسيطر على جزء كبير من مقدراتها الاقتصادية والأمنيّة، ومن ناحية أخرى، فإنّ اتّخاذ موقف مناهض للمقاومة بشكلٍ صريحٍ قد يؤدي إلى تآكل شرعيّتها الشعبيّة؛ ولهذا السبب حاولت السُّلطة تبني موقف يقوم على إدانة استهداف المدنيين دون الدّخول في تفاصيل الموقف من العمليّة نفسها، والاكتماء بإدانة الرّد الإسرائيليّ المفرط في غزّة والضّعة الغربيّة (الشوبكي، 2025).

تعاملت السُّلطة الفلسطينيّة مع طوفان الأقصى بواقعيّة سياسيّة فرضتها طبيعة التّوازنات القائمة، حيث أدركت أنّ الحدث قد يؤدي إلى تغييرات جوهريّة في المشهد الفلسطينيّ والإقليمي؛ لذلك اختارت عدم الانجرار إلى مواقف تصعيدية قد تؤثر على وضعها السياسيّ، مع التّركيز على توجيه الخطاب نحو تحميل (إسرائيل) المسؤولية عن تدهور الأوضاع، في الوقت ذاته، حاولت السُّلطة أنّ تستثمر الحدث؛ لإعادة تسليط الضّوء على القضية الفلسطينيّة في المحافل الدوليّة، لكنّها واجهت صعوبة في تحقيق مكاسب ملموسة في ظلّ الاصطفافات الإقليمية والدولية التي لم تكن في صالحها (يقطين، 2025).

ويمكن اعتبار موقف السُّلطة الفلسطينيّة امتدادًا لموقفها العامّ من المقاومة المسلّحة، حيث حافظت على نهجها الرافض لاستخدام السّلاح كوسيلة لحلّ الصّراع، وهو ما جعل موقفها من العمليّة يبدو حذرًا ومتربّثًا، فبينما حاولت تجنّب أيّ تصعيد داخليّ قد يهدّد استقرارها، لم تكن قادرة على اتّخاذ خطواتٍ أكثر جرأة لدعم المقاومة؛ بسبب التزاماتها الأمنيّة والسياسيّة مع أطراف دولية وإقليمية، وهذا الموقف أثار انتقادات داخلية،

حيث رأى البعض أنّ السُّلطة لم تستطع اتّخاذ موقف واضح يتماشى مع المزاج العامّ للشَّعب الفلسطينيّ، الذي أبدى تعاطفًا واسعًا مع الحدث (شاهين، 2025).

وعلى المستوى العمليّ: سعت السلطة الفلسطينية إلى احتواء أيّ تصعيد داخلي قد يضرُّ بعلاقاتها الدوليّة، خاصّةً مع الدُّول المانحة التي تراقب مواقفها عن كثب، ورغم محاولاتها الحفاظ على موقف متوازن، إلّا أنّها وُضعت في موقف صعب؛ نتيجة تصاعد الضُّغط الشَّعبي، والانتقادات التي واجهتها من مختلف الأطراف، حيث عدّ موقفها غير كافٍ في مواجهة العدوان الإسرائيليّ على غزّة، وفي الوقت ذاته، لم يكن متماشياً مع رغبتها في الحفاظ على موقعها السِّياسي والدِّبلوماسي (طفاطقة، 2025).

وهنا يرى الباحث أنّه يمكن تحليل موقف السُّلطة الفلسطينيّة من عمليّة (طوفان الأقصى) في سياق معادلة سياسيّة معقّدة تجمع بين الضُّغوط الداخليّة والالتزامات الخارجيّة، حيث سعت السُّلطة إلى تبني خطاب متّزن يوازن بين رفض التّصعيد العسكريّ، والتّأكيد على موقفها التّقليدي الدّاعي للحلّ السّلميّ، دون الانخراط المباشر في تداعيات العمليّة عسكرياً، ورغم أنّ موقفها اتّسم بالحذر، إلّا أنّه عكس واقع التّحديات التي تواجهها، خاصّةً في ظلّ التآكل المستمرّ لشرعيّتها الشَّعبيّة، وعليه، فإنّ تعاطي السُّلطة مع العمليّة لم يكن مجرد انعكاس لموقفها السِّياسي الثابت فحسب، بل جاء أيضاً استجابةً لحسابات داخليّة تتعلّق ببقائها كفاعل سياسيّ في ظلّ تصاعد المدّ المقاوم في الضّفّة الغربيّة، وتراجع نفوذها في الشّارع الفلسطينيّ، وفي ظلّ هذه الظروف، باتت السُّلطة أمام مُعضلة الحفاظ على علاقاتها الدوليّة والإقليميّة من جهة، والاستجابة للواقع الفلسطينيّ المتغيّر من جهة أخرى؛ ما جعل موقفها عرضةً للانتقاد سواءً من قبل الشّارع الفلسطينيّ، أو حتّى بعض الأطراف الدوليّة التي توقّعت منها دوراً أكثر فاعليّة في احتواء الأزمة.

3.3 انعكاسات عمليّة (طوفان الأقصى) على الأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة والأمنيّة، والاقتصاديّة، في الضفّة الغربيّة

تعدّ عمليّة طوفان الأقصى التي نفّذتها الفصائل الفلسطينيّة في قطاع غزّة واحدة من أبرز الأحداث التي شكّلت نقطة تحوّل في الصّراع الفلسطينيّ- الإسرائيليّ، وهذه العمليّة لم تكن مجرد ردّ عسكري على التّصعيد الإسرائيليّ في المسجد الأقصى والقدس، بل جاءت نتيجةً للغضب الشّعبي المتزايد؛ إزاء الانتهاكات المستمرّة بحقّ الفلسطينيّين، خاصّةً في ظلّ محاولات الاحتلال تغيير الوضع القائم في الأماكن المقدّسة، وتوسيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينيّة (يقطين، 2025).

وتضيف شاهين (2025) أنّ تلك العمليّة انعكست بشكلٍ كبير على الأوضاع الاقتصاديّة في الضفّة الغربيّة، إذ اتّخذت (إسرائيل) إجراءات صارمة ضدّ العمالة الفلسطينيّة في الدّاخل الإسرائيليّ، وبالتالي توقّف مئات آلاف العمّال عن العمل في الدّاخل، الأمر الذي ألقى بظلاله على الأوضاع الاقتصاديّة لمئات آلاف الأسر الفلسطينيّة، ومن النّاحية الاجتماعيّة ازدادت وتيرة الإغلاقات الإسرائيليّة ضدّ المدن الفلسطينيّة، وانتشار الحواجز، وازدياد الحقد الإسرائيليّ ضدّ الفلسطينيّين في قرى الضفّة الغربيّة، وارتفاع وتيرة التّوحّش الإسرائيليّ، أمّا من النّاحية السياسيّة، فقد ازداد التّعاطف الدّوليّ مع القضيّة الفلسطينيّة؛ نتيجة الرّد الإسرائيليّ الكبير ضدّ الشّعب الفلسطينيّ، وارتكابه العديد من المجازر وحرب الإبادة، وهناك في المقابل محاولات إسرائيلية لإنهاء القضيّة الفلسطينيّة، وضرب المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ.

أمّا على الصّعيد الدّوليّ، فقد ساهمت عمليّة طوفان الأقصى في إعادة تسليط الضّوء على القضيّة الفلسطينيّة في المحافل المحليّة والدّوليّة، إلّا أنّ هذه التّحرّكات لم تكن خالية من تعقيدات، حيث كانت هناك مساعٍ دبلوماسيةً دوليّة؛ للضّغط على الأطراف المعنيّة؛ من أجل وقف التّصعيد العسكري، وتقديم الحلول السياسيّة، وعلى الرّغم من الجهود الدّوليّة المبذولة لتجنّب تفاقم الصّراع، فإنّ العمليّة تركت العديد من الأسئلة حول المستقبل السياسيّ والاجتماعيّ للفلسطينيّين في ظلّ استمرار الانتهاكات الإسرائيليّة، وتدهور الأوضاع الاقتصاديّة (زيد، 2025).

و انعكست عملية "طوفان الأقصى" بشكل سلبي ومضاعف على الضفة الغربية، حيث زادت من حدة التضييقات الإسرائيلية التي كانت قائمة أصلاً بسبب تصاعد العمل المقاوم في مناطق مثل نابلس وجنين وطولكرم، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية بفعل حجز أموال المقاصة، ووقف تصاريح العمل، وملاحقة العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، مما أثر سلبيًا على الحياة الاجتماعية المرتبطة أساسًا بالحركة الاقتصادية، وأمنيًا، تصاعدت حملات الاعتقال الإداري وزادت الحواجز العسكرية، ما عمق من مشاعر القلق والاحتقان الشعبي، وفي مواجهة هذه التحديات، بدأ تعامل السلطة الفلسطينية ضعيفًا وعاجزًا، إذ اقتصر دورها على تحركات دبلوماسية وإعلامية دون اتخاذ خطوات تصعيدية ملموسة، في ظل افتقارها للسيادة الاقتصادية والأمنية، وارتهاق بنيتها الاقتصادية للاحتلال، ما كشف هشاشة قدرتها على إدارة الأزمات وتعزيز صمود المواطنين (حمدان، 2025).

خلفت عملية طوفان الأقصى انعكاسات عميقة على الأوضاع السياسيّة في الضفّة الغربيّة، حيث تصاعدت حدّة التوتّر بين السُلطة الفلسطينيّة والفصائل المسلّحة، واتّسم موقف السُلطة بالحدّر في ظلّ تصاعد الغضب الجماهيري، وجدت السُلطة نفسها أمام تحدّيات معقّدة، فمن جهة سعت للحفاظ على الاستقرار السياسيّ والتزمت بخطاب يوازن بين رفض التّصعيد العسكريّ، وانتقاد الانتهاكات الإسرائيليّة، ومن جهة أخرى واجهت ضغوطًا دوليّة تدفعها نحو ضبط الأوضاع الأمنيّة، ومنع أيّ تصعيد داخليّ (زكي، 2025).

انعكست عملية طوفان الأقصى بشكلٍ عميقٍ على مختلف الأوضاع في الضفّة الغربيّة، حيث أدّت إلى تعميق الانقسام السياسيّ الداخليّ الفلسطينيّ، إذ تباينت المواقف بين الفصائل الفلسطينيّة حول العمليّة، بينما حاولت السُلطة الفلسطينيّة اتّخاذ موقف رسميّ متوازن في ظلّ الضغوط الإسرائيليّة والدّوليّة، كما استغلّت (إسرائيل) الحدث لتوسيع نطاق سياساتها الاستيطانيّة، وفرض واقع جديد من خلال مصادرة الأراضي، وهدم المنازل في مناطق، مثل جنين، ومخيم الفارعة، وقد أدّى ذلك إلى تزايد الاعتداءات الإسرائيليّة على الفلسطينيّين، حيث تصاعدت عمليّات القمع والاعتقال، وسجّلت حالات اعتداء على النّساء

والأطفال؛ ما يعكس تحوُّلاً في مستوى العنف الممارس من قبل الجيش الإسرائيلي ضدَّ سُكَّان الضفَّة الغربيَّة (رمضان، 2025).

ويضيف الطيراوي (2025) هنا بأن تلك العملية " طوفان الأقصى " انعكست بشكل سلبي كبير على الأوضاع في الضفة الغربية، في ظل الإجرام المُمارس من قبل الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني من قتل وتدمير وإبادة، وبالتالي انعكس ذلك على الوضع العام في الضفة الغربية من خلال زيادة الاقتحامات الإسرائيلية لمناطق الضفة الغربية بشكل كبير والتدمير للبيوت وتحديدًا في منطقة جنين وطولكرم، وكذلك التأثير الاقتصادي من خلال منع العمالة الفلسطينية من العمل داخل إسرائيل ووقف تحويل المقاصة للسلطة الفلسطينية مما انعكس على صرف رواتب الموظفين، وبالتالي لم تستطع السلطة الفلسطينية توفير الإمكانات المالية اللازمة للتعامل مع تلك الأزمة.

ومن الناحية السياسيَّة، وجدت السُلطة الفلسطينيَّة نفسها في مواجهة ضغوط داخليَّة وخارجية على حدِّ سواء، فقد أظهرت العديد من الفصائل الفلسطينيَّة موقفًا أكثر تشدُّدًا ضدَّ الاحتلال؛ ما أدى إلى حالة من التوتُّر السياسيِّ بين السُلطة والفصائل الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ تصاعد الهجمات العسكريَّة الإسرائيليَّة على الضفَّة الغربيَّة كان يضع السُلطة في موقف صعب، حيث كان عليها الحفاظ على التَّنسيق الأمني مع الاحتلال؛ لضمان الاستقرار الداخليِّ، وفي نفس الوقت كان عليها الاستجابة لضغوط الشَّارع الفلسطينيِّ الذي طالب بمواقف أقوى ضدَّ الاحتلال، هذا التحدِّي السياسيِّ خلق حالة من الاستقطاب بين مختلف القوى الفلسطينيَّة، ما انعكس سلبًا على الأوضاع السياسيَّة في الضفَّة الغربيَّة (حامد ق.، 2025).

وقد شهدت الأوضاع الأمنيَّة في الضفَّة الغربيَّة تصعيدًا واضحًا بعد عمليَّة طوفان الأقصى، حيث ازدادت الهجمات العسكريَّة الإسرائيليَّة على الأراضي الفلسطينيَّة، وقد تسبَّبت هذه العمليَّات في تدهور الوضع الأمنيِّ، حيث شهدت الضفَّة زيادة في عمليَّات الاعتقال والتتكيل من قبل الاحتلال؛ ما أدى إلى ارتفاع معدَّلات التوتُّر في مختلف المدن الفلسطينيَّة، كما أنَّ الأجهزة الأمنيَّة الفلسطينيَّة كانت تحت ضغط كبير؛

لضمان الاستقرار الداخلي، وكانت السلطة الفلسطينية بحاجة لموازنة دورها في تأمين الأوضاع الأمنية على الأرض، مع الحفاظ على التنسيق الأمني مع الاحتلال، وهو ما جعل التحديات الأمنية أكثر تعقيداً، وكان الرد الأمني من السلطة - غالباً - موجّهاً لمنع التصعيد الداخلي، ولكن في الوقت نفسه كان هناك ضغط مستمر؛ لتوفير الحماية للمواطنين الفلسطينيين ضدّ العمليات الإسرائيلية (ربايعه، 2024).

وعلى الصعيد الأمني - أيضاً - شهدت الضقة الغربية تصعيداً غير مسبوق بعد العملية، حيث كثفت (إسرائيل) عمليات الاعتقال والمداهمات؛ ما أدى إلى تصاعد الاشتباكات بين القوات الإسرائيلية والشبان الفلسطينيين في مختلف المدن والمخيمات، كما برزت مجموعات مسلحة جديدة، ما فرض واقعاً أمنياً معقداً، حيث باتت السلطة في مواجهة تحدي احتواء الوضع دون الانجرار إلى مواجهة مباشرة مع هذه الفصائل التي تحظى بتأييد متزايد بين الفلسطينيين، وفي هذا السياق، حاولت السلطة المناورة بين تهدئة الأوضاع داخلياً والالتزام بتفاهماتها الأمنية مع الجانب الإسرائيلي، لكنّها وجدت نفسها أمام مُعضلة تراجع سيطرتها على بعض المناطق، حيث أصبحت المواجهات المسلحة أكثر انتشاراً واتساعاً (المصري، 2023).

وفرضت (إسرائيل) تشديداً كبيراً على الضقة الغربية من خلال عمليات الاقتحام المتكررة، والاعتقالات واسعة النطاق؛ ما أدى إلى تصعيد المواجهات في مدن الضقة، مثل: نابلس، وجنين، وطولكرم، خاصة في المخيمات، وقد زاد الاستيطان بصورة ملحوظة، مدعوماً بتغول المستوطنين الذين كثفوا اعتداءاتهم على القرى والمزارعين الفلسطينيين تحت حماية الجيش الإسرائيلي، ولم تقتصر العمليات العسكرية على التصعيد الميداني، بل امتدّت إلى فرض حصار خانق على المدن، كما حدث مع الإغلاق المتكرّر لحاجز حوارة، وغيره من نقاط العبور الرئيسية (بندر، 2025).

ومن الناحية الاجتماعية، تسببت عملية طوفان الأقصى في زيادة الأعباء على المواطنين في الضقة الغربية، وتزايدت عمليات الاعتقال والتفتيش؛ ما أسهم في خلق أجواء من الخوف، وعدم الاستقرار بين

المواطنين، كما أنّ الوضع الاجتماعي أصبح أكثر تعقيداً؛ نتيجة لزيادة التوتّرات بين الفصائل الفلسطينيّة و المواطن والسّلطة، واجتماعياً كان هناك أيضاً تدهور في نوعيّة الحياة اليوميّة، حيث أثّرت العمليّات العسكريّة على حركة النّاس، إضافةً إلى ذلك فإنّ زيادة الممارسات الاحتلاليّة منعت التّجمّعات والفعاليّات الاجتماعيّة، كذلك لعبت الضّغوط الاقتصاديّة نتيجة للأوضاع الأمنيّة دوراً في جعل الحياة أكثر صعوبةً على الفلسطينيّين (اللحام، 2025).

من جهةٍ أخرى أحدثت العمليّة، وما تبعها من تصعيدٍ إسرائيليّ حالة من الغضب الشّعبي الواسع، عزّزت من مظاهر التّضامن الوطنيّ بين الفلسطينيّين، سواء من خلال التّظاهرات، أو حملات الدّعم والإسناد للمقاومة في غزّة، ومع ذلك، تصاعدت حالة التوتّر بين المواطنين والأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة، حيث رأى بعض الشّارع الفلسطينيّ أنّ مواقف السّلطة لا تعكس المزاج الشّعبي العامّ، خاصّة مع استمرار الاعتقالات السياسيّة لبعض النشطاء؛ ما زاد من حالة الاحتقان الدّاخليّ، إضافةً إلى ذلك، تزايدت مخاوف بعض العائلات من فقدان الأمن والاستقرار في ظلّ المدهامات الإسرائيليّة المستمرّة؛ ما ساهم في خلق بيئة مشحونة بالتوتّر، والغموض حول المستقبل (شاهين، 2025).

وعلى المستوى الاجتماعيّ أيضاً تفاقمت حالة عدم الأمان بين الفلسطينيّين، وازدادت مخاوفهم من التّصعيد العسكريّ الإسرائيليّ؛ ما أثّر بشكلٍ مباشر على الحياة اليوميّة، كما عانت قطاعات، مثل التّعليم من صعوبات كبيرة، حيث وجد الطلبة والكوادر التّعليميّة صعوبة في الوصول إلى المدارس والجامعات، وامتدّت التّداخيات إلى الحياة الأسريّة، حيث شهدت معدّلات الزّواج انخفاضاً ملحوظاً؛ بسبب التّدهور الاقتصاديّ؛ ما أثّر على الاستقرار الاجتماعيّ، ومع ذلك برزت أشكال من التّضامن الشّعبي، حيث نُظمت مسيرات تضامنيّة مع غزّة في مدن، مثل: رام الله، ونابلس، والخليل (طفاطقة، 2025).

وقد تضرّرت الأوضاع الاقتصاديّة في الضّفّة الغربيّة بشكل ملحوظ بعد عمليّة (طوفان الأقصى)، فالحصار الإسرائيليّ، والعمليّات العسكريّة أدّت إلى تدمير البنية التّحتيّة، وزيادة القيود على الحركة

التجارية، والمصالح الخاصة، ونتيجة لذلك، شهدت الضقة زيادة في معدلات البطالة والفقر، حيث تأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية، مثل: التجارة، والسياحة، والنقل، وحاولت السلطة الفلسطينية التعامل مع هذه الأوضاع للحصول على دعم اقتصادي دولي؛ للمساعدة في تخفيف الآثار الاقتصادية، إلا أن الأوضاع تبقى صعبة، كما أن السلطة حاولت دعم بعض المشاريع الصغيرة؛ لتوفير فرص عمل، لكنها لم تكن قادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية بشكل فعال (سعد، 2025).

اقتصادياً، فرضت قيود جديدة من قبل الاحتلال، شملت إغلاق الطرُق الرئيسية، وتشديد القيود على حركة العمال الفلسطينيين؛ ما أدى إلى تضرر آلاف الأسر التي تعتمد على الدخل القادم من العمل داخل الأراضي المحتلة عام (1948)، كذلك شهدت الأسواق في الضفة الغربية حالة من الركود؛ نتيجة التراجع في النشاط التجاري، وانخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين؛ ما فاقم الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها السلطة أصلاً، وبالرغم من محاولاتها الحصول على دعم مالي خارجي، فإن الأوضاع المالية للسلطة ازدادت سوءاً في ظل استمرار (إسرائيل) باحتجاز أموال الضرائب الفلسطينية؛ ما أدى إلى تأخير دفع رواتب الموظفين الحكوميين، وزيادة الأعباء المعيشية على المواطنين (عثمان، 2025).

وشهدت الضفة الغربية أزمة خانقة، حيث ارتفعت معدلات الفقر والبطالة؛ نتيجة للحصار والإغلاق المتكرر للمدن، وتضررت الأنشطة التجارية بشكل كبير، وأغلقت العديد من المحال أبوابها؛ بسبب انخفاض الإقبال على الشراء، كما عانى العمال الفلسطينيون في الداخل المحتل من فقدان مصادر رزقهم؛ ما انعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني ككل، وواجه المزارعون تحديات متزايدة؛ بسبب صعوبة نقل المحاصيل الزراعية بين المدن والقرى، حيث تعرّضت المنتجات للتلف عند الحواجز الإسرائيلية، كما تأثرت الشركات والمؤسسات العامة والخاصة؛ نتيجة لعدم قدرة الموظفين على الوصول إلى أماكن عملهم (يقطين، 2025).

ومن هنا فقد انعكست عملية "طوفان الأقصى" بشكل كارثي على الأوضاع في الضفة الغربية، حيث شهدت تصعيداً غير مسبوق في العدوان الإسرائيلي تمثل بتوسع الاستيطان، وارتفاع وتيرة الاعتقالات، وفرض قيود أمنية مشددة، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وسياسياً، تراجعت مكانة القضية الفلسطينية رغم الزخم الإعلامي الذي رافق العملية، بسبب خفوت التفاعل الدولي الفعّال واستمرار حالة الانكشاف السياسي للفلسطينيين، واجتماعياً، زادت حالة الإحباط والشعور بالخذلان في أوساط الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل عجز المجتمع الدولي عن وقف الجرائم المرتكبة بحقهم، واقتصادياً، تضررت الحياة اليومية نتيجة القيود الإسرائيلية وانعدام الاستقرار. أما تعامل السلطة الفلسطينية مع هذه التحديات فكان محدوداً ومتسمّاً بالعجز، حيث غابت المبادرات السياسية الجدية، وتواصل التنسيق الأمني، في وقت كانت فيه الحاجة ملحة لتبني خطاب وطني موحد وخطوات فعلية لمواجهة تبعات المرحلة، ما زاد من فجوة الثقة بينها وبين الشارع الفلسطيني (الحاج محمد، 2025).

3.4 تعامل السلطة الفلسطينية مع التّحدّيات الناتجة عن عمليّة (طوفان الأقصى)

من جهتها، حاولت السلطة الفلسطينية التّعامل مع هذه التّحدّيات من خلال التّركيز على الحفاظ على الأمن الداخليّ، وتجنّب الفوضى، كما شدّدت رقابتها على الخطاب الإعلاميّ؛ لمنع التّحريض، وسعت إلى تقديم المساعدات الإغاثيّة للأسر المتضرّرة عبر توفير الأدوية والموادّ الغذائيّة الأساسيّة، كما لجأت إلى تحذير المجتمع الدوليّ من مخاطر تفاقم الوضع في الضّفّة الغربيّة، مطالبةً بتدخلات لوقف التّدهور الحاصل، ومع استمرار هذه التّحدّيات، لا تزال الأوضاع في الضّفّة الغربيّة تواجه مزيداً من التّعقيد في ظلّ غياب أيّ حلول جذريّة للأزمة المتفاقمة (بسيوني، 2024).

في ظلّ هذه التّحدّيات، سعت السلطة الفلسطينية إلى إدارة الأزمة عبر تكثيف اتّصالاتها الدبلوماسية مع الأطراف الدوليّة والإقليميّة، مطالبةً بالضّغط على (إسرائيل)؛ لوقف التّصعيد، إلّا أنّ هذه التّحرّكات لم تحقق نتائج ملموسة على الأرض، كذلك حاولت السلطة ضبط الأوضاع داخليّاً، من خلال إصدار بيانات

تدين الانتهاكات الإسرائيلية، لكنها تجنبت اتخاذ مواقف حاسمة تجاه العملية نفسها؛ تجنّباً لأيّة تبعات قد تزيد من عزلتها السياسيّة، في الوقت ذاته، عملت السُلطة على احتواء الموقف الأمنيّ داخليّاً، معتمداً على قنوات الحوار غير العلنيّة مع بعض الفصائل، في محاولة لتجنّب انزلاق الضفّة نحو حالة من الفوضى الكاملة، ومع ذلك، واجهت هذه الاستراتيجيات تحديات كبيرة، خاصّةً في ظلّ اتّساع رقعة المواجهات، واستمرار الغليان الشّعبيّ؛ ما جعل قدرتها على التحكّم في المشهد أكثر تعقيداً من أيّ وقتٍ مضى (الطناني، 2024).

ويضيف الطيراوي (2025) بأن السلطة الفلسطينية لم تلبى احتياجات المواطنين في المناطق الفلسطينية التي اجتاحتها إسرائيل ودمرت مئات البيوت والمنازل فيه كجنين وطولكرم، واتسم التعامل في تلك المناطق بالطريقة الأمنية تجاه بعض الممارسات الناجمة من بعض المواطنين، ويرى بان طريقة التعامل كان يجب أن تكون من خلال البعد الوطني بطريقة الاحتواء للحالة التي وُجدت في الضفة الغربية، حتى لا نفقد الحاضنة الجماهيرية للسلطة الفلسطينية، وحتى لا يكون هناك ردات فعل كبيرة على الشعب الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى المستوى السياسيّ: حاولت السُلطة الحفاظ على بعض التوازنات السياسيّة مع الفصائل الفلسطينيّة من خلال الدّعوة إلى المصالحة، وتوحيد الصّفّ الفلسطينيّ، بينما كانت تتعرّض لضغوط من المجتمع الدوليّ للحدّ من التّصعيد العسكريّ، أمّا اجتماعياً: سعت السُلطة لتقديم الدّعم الاجتماعيّ من خلال مساعدات ماليّة للفئات المتضرّرة، وحاولت التأثير على الوضع الأمنيّ في الضفّة الغربيّة، من خلال فرض بعض الإجراءات التي تقلّل من التوتّرات بين الفصائل، ومع ذلك، كانت السُلطة تواجه تحديات كبيرة في التّعامل مع تأثيرات عمليّة طوفان الأقصى، حيث كانت الضّغوط المحليّة والدّوليّة تضعها في موقف صعب (زيد، 2025).

ويشير الباحث من خلال تحليل تأثيرات عملية طوفان الأقصى على الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية في الضفة الغربية، يمكن القول: إن هذه العملية قد كشفت عن العديد من التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية في ظل الصراع المستمر، فمن الناحية السياسية، فرضت العملية تحديات كبيرة على السلطة، حيث كانت مضطرة للتعامل مع الاستقطابات الداخلية، والضغوط الدولية في آن واحد، ولقد وضعت السلطة في موقف صعب بين الحفاظ على الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال، ومحاولة تلبية مطالب الشارع الفلسطيني الذي طالب برد فعل أكثر قوة ضد الهجمات الإسرائيلية.

أما من الناحية الأمنية، فقد كانت الأوضاع تتسم بمزيد من التوتر، حيث ازدادت الهجمات العسكرية الإسرائيلية؛ ما ضاعف من معاناة الفلسطينيين، وزاد من تعقيد الوضع الأمني الداخلي، في الوقت ذاته، كانت السلطة مجبرة على اتخاذ إجراءات للحد من التصعيد؛ ما جعل مهامها الأمنية أكثر تعقيداً، وعلى الصعيد الاجتماعي، أثرت عملية طوفان الأقصى بشكل ملحوظ على الحياة اليومية للفلسطينيين، حيث ترافق الوضع الأمني المتدهور مع تدهور الوضع الاقتصادي، وأدت العمليات العسكرية والحصار إلى تدمير البنية التحتية، وزيادة معدلات البطالة؛ ما جعل الوضع الاجتماعي أكثر هشاشة.

ورغم الجهود التي بذلتها السلطة؛ لتخفيف آثار الأزمة من خلال الدعم الاجتماعي لبعض الفئات المتضررة، إلا أن الضغوط الاقتصادية كانت تشكل تحدياً كبيراً، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي فرضتها عملية طوفان الأقصى، يظهر أن السلطة الفلسطينية كانت تسعى إلى حد ما، إلى موازنة بين الحفاظ على الاستقرار الداخلي والتعامل مع الضغوط المختلفة، ولكن في ظل التصعيد المستمر، تبقى السلطة أمام معضلة صعبة في إدارة الأوضاع الأمنية، والسياسية، والاجتماعية، بشكل متوازن، وهي بحاجة إلى استراتيجيات أكثر تكاملاً لمواجهة هذا الوضع المعقد.

3.5 دور السلطة الفلسطينية في إدارة تداعيات عملية (طوفان الأقصى)

تمثل عملية طوفان الأقصى نقطة تحوّل هامّة في السّياق الفلسطينيّ، حيث أظهرت ردّ فعلٍ عسكريًا واسعًا من قبل الفصائل الفلسطينيّة ضدّ التّصعيد الإسرائيليّ في القدس والمسجد الأقصى، ونتيجة لهذه العمليّة، تجد السلطة الفلسطينيّة نفسها في موقف حسّاس، يتطلّب إدارة تداعياتها بشكلٍ دقيق وحذر، بما يتوافق مع الثّوابت الوطنيّة، ويضمن استقرار الوضع الداخليّ (خليفة، 2023)، فلقد كان دور السلطة الفلسطينيّة محوريًا في التّعامل مع التّطوّرات التي رافقت عمليّة طوفان الأقصى، حيث سعت إلى إدارة الأزمة على أكثر من صعيد.

داخليًا: كان على السلطة أن تتعامل مع تداعيات العمليّة على الجبهة الفلسطينيّة الداخليّة، بما في ذلك محاولة الحفاظ على الوحدة الوطنيّة بين الفصائل الفلسطينيّة المختلفة، التي تباينت مواقفها من العمليّة، ومن آليات التّعامل مع تبعاتها، كذلك عملت السلطة على تقليل حدّة التّوتّرات الداخليّة من خلال تعزيز الجهود السياسيّة والدبلوماسية، ومحاولة دعم الموقف الفلسطينيّ في السّاحة الدوليّة (الطناني، 2024).

على المستوى الدوليّ: بذلت السلطة الفلسطينيّة جهودًا دبلوماسية مستمرّة؛ للضّغط على المجتمع الدوليّ؛ من أجل إدانة التّصعيد الإسرائيليّ، وتوثيق الانتهاكات ضدّ الفلسطينيّين في المحاكم الدوليّة، وفي الوقت ذاته، كان عليها مواجهة التّحدّيات التي فرضتها عمليّة طوفان الأقصى على استراتيجيّتها التّفاوضيّة مع (إسرائيل) بما في ذلك تراجع بعض الحلفاء الدوليّين عن دعمها الكامل؛ نتيجة للتّصعيد العسكريّ، وكانت إدارة السلطة الفلسطينيّة لتداعيات هذه العمليّة محكومةً بعدّة عوامل مُعقّدة، من بينها الحفاظ على الوضع الداخليّ المتأزّم، والضّغط الدوليّ المتزايد؛ ما يجعل دورها في هذه المرحلة حسّاسًا، ويتطلّب رؤية استراتيجيّة شاملة لتوجيه الحراك الفلسطينيّ نحو تحقيق أهدافه الوطنيّة في ظلّ الطّروف المتغيّرة (عثمان، 2025).

ويتنوع تقييم دور السلطة الفلسطينية في إدارة تداعيات عملية طوفان الأقصى على المستوى المحلي بناءً على العديد من العوامل المعقدة التي أثرت على قدرتها في التعامل مع هذه التحديات، وعليه تعاملت السلطة الفلسطينية بحكمة وحذر في التعامل مع التداعيات الناتجة عن طوفان الأقصى حتى لا تعطي الاحتلال مبرراً لارتكاب مزيد من المجازر والدمار في الضفة الغربية (شاهين، 2025)، فمنذ اندلاع عملية طوفان الأقصى، واجهت الضفة الغربية تحديات أمنية جسيمة في ظل تصاعد التوترات العسكرية، وحاولت السلطة الفلسطينية، من خلال أجهزتها الأمنية المختلفة، الحفاظ على الاستقرار المحلي وضمان عدم انفلات الأوضاع الأمنية، وتمكنت أجهزة الأمن الفلسطينية من ضبط بعض مظاهر الفوضى التي قد تؤدي إلى صراعات داخلية، أو مواجهات مسلحة غير محكومة.

كانت السلطة تسعى للحد من الفلتان الأمني من خلال فرض سيطرتها على الشارع الفلسطيني، مع الحفاظ على درجة من التوازن بين عدم تفجير الأوضاع الداخلية، ورفض التنسيق الأمني مع الاحتلال، ورغم محاولات السلطة حفظ الأمن، إلا أن الضغوطات الإسرائيلية على الحدود والمستوطنات كانت تحد من فعالية هذه الإجراءات، ما جعل القدرة على السيطرة على جميع المناطق تظل محدودة (سعد، 2025)، ومن الناحية الأمنية، كانت السلطة الفلسطينية مضطرة إلى تكثيف الجهود الأمنية لاحتواء التصعيد، من خلال تعزيز التنسيق الأمني مع الاحتلال؛ للحد من تصاعد العنف، بينما كانت في الوقت ذاته تواجه انتقادات داخلية من بعض الفصائل والقوى السياسية التي اعتبرت أن التنسيق الأمني مع الاحتلال قد يضعف المقاومة الفلسطينية، ومع تزايد عمليات الاحتلال العسكرية ضد الفلسطينيين، كانت السلطة مطالبة بضبط الوضع الأمني الداخلي، وهو ما تكفل في بعض الأحيان بنجاح، بينما فشلت في بعض الحالات في منع التصعيد الشعبي (بسيوني، 2024).

وحول تلك المسألة يرى الطيراوي (2025) بأن تقييمه لدور السلطة الفلسطينية في إدارة تداعيات عملية طوفان الأقصى كان سلبياً، إذ لم تضع السلطة الفلسطينية أسساً لكيفية التعامل مع هذه العملية، وبالتالي

أصبحت هناك العديد من الآراء السلبية والإيجابية حول الموضوع، ودون أن يكون للسلطة الفلسطينية رأي واضح حول الموضوع بحيث يحافظ على الحاضنة الجماهيرية وخدمة الحاضنة الشعبية.

ومن الناحية السياسية، كانت السلطة الفلسطينية تسعى جاهدة لإيصال رسالة قوية إلى المجتمع الدولي بخصوص الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في الضفة الغربية، وكان هناك تحرك دبلوماسي نشط؛ لتسليط الضوء على تصعيد العدوان الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين، وتقديم شكاوى إلى الهيئات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والمحاكم الدولية، وكانت السلطة تطالب المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم تجاه هذه الانتهاكات، وكان لها دور في تحريك الملف الفلسطيني في المحافل الدولية، ورغم أن هذه الجهود نجحت جزئياً في إثارة التعاطف الدولي، إلا أن السلطة واجهت تحديات من بعض القوى الكبرى التي تبدي تواطؤاً مع الاحتلال الإسرائيلي أو التي تتبنى مواقف غير متوازنة، وهذه القيود في التأثير الدولي جعلت السلطة في وضع ضعيف على الأرض، حيث بقيت الضغوط الأمنية والاقتصادية التي يمارسها الاحتلال هي العامل الرئيس المؤثر في تحركات السلطة (الصالح، 2025).

على المستوى السياسي أيضاً كانت السلطة الفلسطينية تواجه ضغوطاً داخلية وخارجية في محاولتها التأثير على المجتمع الدولي بشأن دعم الحقوق الفلسطينية، وقد حاولت السلطة من خلال التصريحات والمواقف السياسية أن تسلط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية، بينما كانت تضطر للتعامل مع التحديات الناشئة من الموقف العربي والدولي، الذي كان في بعض الأحيان يحمل مواقف غير متماشية مع المطلب الفلسطيني بالتضامن الكامل مع الضحايا الفلسطينيين (نعيرات، 2025)، وفي إطار سعيها لاستقطاب الدعم السياسي والمالي، حرصت السلطة الفلسطينية على تعزيز علاقاتها مع الدول العربية والمجتمع الدولي، وكان التركيز على تحفيز الدعم العربي من خلال التنسيق مع الدول الكبرى في المنطقة، مثل مصر والأردن، بالإضافة إلى التواصل مع مؤسسات دولية، مثل الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.

وقد لوحظ أنّ السُّلطة الفِلسطينية حاولت الاستفادة من هذا الرّخم الشَّعبي العربيّ والدُّوليّ في تحريك القضية الفِلسطينية على السّاحة الدُّولية، خاصّةً فيما يتعلّق بالضَّغط على الاحتلال الإسرائيليّ لوقف تصعيده، كذلك كانت السُّلطة تسعى إلى الترويج لفكرة الدُّولة الفِلسطينية المستقلّة، وعاصمتها القدس، من خلال وسائل الإعلام والدُّبلوماسية، في محاولة لإعادة طرح القضية الفِلسطينية بشكلٍ أكثر إلحاحًا في السّاحة الدُّولية، ومع ذلك، كانت هذه العلاقات مقيّدة، فبعض الدُّول تشعر بالضَّغط؛ نتيجة للعلاقات الاستراتيجيةّ مع (إسرائيل)، وهو ما أثر على مستوى الدَّعم الذي تلقّيه السُّلطة الفِلسطينية (اللحام، 2025).

وقد شهدت الأوضاع الاقتصادية في الضَّفة الغربية تدهورًا كبيرًا في أعقاب عملية طوفان الأقصى؛ ما أثر على حياة الفِلسطينيين بشكلٍ كبير، وحاولت السُّلطة الفِلسطينية تقديم المساعدات الإنسانية للأسر المتضرّرة من الأحداث الأمنية والاقتصادية، من خلال تنفيذ برامج إغاثية؛ لإمداد المحتاجين بالمواد الغذائية والمالية، فقد ورّعت السُّلطة مساعدات على العائلات التي تضرّرت من النّصعيد العسكريّ، مع التّركيز على المناطق التي شهدت مواجهات عنيفة، بالإضافة إلى ذلك، سعت السُّلطة إلى تحفيز الدَّعم الماليّ من خلال التّسيق مع المنظّمات الإنسانية والدُّول المانحة، ورغم هذه الجهود، كان هناك صعوبة كبيرة في تأمين تمويل كافٍ لهذه البرامج؛ بسبب القيود المالية التي تواجهها السُّلطة؛ نتيجة لوقف المساعدات الاقتصادية من بعض الدُّول، وقيام الاحتلال بفرض قيود على حركة البضائع والتمويل، وهذا الوضع الاقتصادي الصَّعب ألقى بظلاله على فعالية البرامج الإنسانية والإغاثية للسُّلطة الفِلسطينية (دغلس، 2025).

على الرّغم من هذه التّحديات، يمكن القول إنّ السُّلطة الفِلسطينية بذلت جهودًا كبيرة لتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية للفئات المتضرّرة، ولكن ما زالت هناك تساؤلات حول مدى فعالية هذه الجهود في التّأثير على الوضع العامّ، وفي هذا السّياق، تبقى الحاجة إلى المزيد من التّسيق الداخليّ بين مختلف

الجهات الفلسطينية لتطوير استراتيجيات أكثر فاعلية في مواجهة تداعيات الأزمات السياسية والأمنية التي تعيشها الضفة الغربية (الطيراوي، 2025).

ويظهر تقييم دور السلطة الفلسطينية في إدارة تداعيات عملية طوفان الأقصى تنوعاً في الأبعاد الإيجابية والسلبية لهذا الدور، فمن الناحية الإيجابية، حاولت السلطة جاهدة الحفاظ على الهدوء والاستقرار في الضفة الغربية، إذ بذلت جهوداً متواصلة للحفاظ على سير الحياة اليومية في ظل الأوضاع المضطربة، رغم القيود التي فرضتها السياسات الاحتلالية، خاصة في الضفة الغربية في أعقاب الحدث، كما استمرت في أداء مهامها الأساسية في فضح الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك القوانين الدولية، محاولة تسليط الضوء على هذه الانتهاكات في الساحة الدولية (الصالح، 2025).

من الجانب السلبي، يمكن القول: إن السلطة الفلسطينية لم تكن على مستوى التوقعات في التعامل مع الاعتداءات الإسرائيلية المتزايدة على الضفة الغربية، فبينما كانت السلطة تعمل على الحفاظ على الاستقرار الداخلي ومنع الانهيار، كان من الواجب عليها أن تبرز دوراً أكثر فاعلية في مواجهة هذه الاعتداءات، كما أن القضايا الاجتماعية والاقتصادية، مثل البطالة والفقر، لم تلق الدعم الكافي من السلطة في هذه الظروف الحرجة، حيث كان من الأجدر بها اتخاذ خطوات أكثر فاعلية لحل هذه المشكلات التي تؤثر بشكل كبير على حياة الفلسطينيين (دغلس، 2025).

وعلى الرغم من محاولات السلطة الفلسطينية إدارة تداعيات عملية طوفان الأقصى على المستوى المحلي، إلا أن العديد من المحللين السياسيين يرون أنه كان من الضروري أن تتخذ السلطة خطوات إصلاحية داخلية؛ لتعزيز قدرتها على التعامل مع الأزمات، وكان الإصلاح السياسي المطلوب يشتمل على تعزيز الوحدة الوطنية بين مختلف الفصائل الفلسطينية، التي تتنازع السلطة فيما بينها، سواء من خلال تنظيم حوار وطني، أو إيجاد آليات للتعاون بين السلطة الوطنية وحركة (حماس)، ومن ناحية أخرى، كان هنالك ضرورة لتعزيز الشفافية السياسية والاقتصادية، وتحقيق مستوى أعلى من المساءلة، وهو ما يمكن أن يعزز

الثقة في السلطة الفلسطينية داخلياً، ويقوي موقفها الدولي، ورغم أن السلطة واجهت تحدياتٍ داخلية وخارجية، كان لا بدّ من إحداث تغييرات جذرية في سياساتها؛ لضمان قدرتها على تقديم حلول عملية للآزمات الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية المتزايدة في الضفة الغربية (نعيرات، 2025).

ويشير الباحث من خلال تحليل دور السلطة الفلسطينية في إدارة تداعيات عملية طوفان الأقصى على المستوى المحلي، يظهر أن السلطة كانت تواجه تحديات هائلة تتراوح بين الأمني، والاجتماعي، والاقتصادي، ورغم محاولاتها الحفاظ على الاستقرار الداخلي، إلا أن الضغوطات المتزايدة التي فرضتها الأحداث العسكرية والاقتصادية جعلت من الصعب عليها فرض سيطرتها بشكل كامل، وفي هذا السياق، يمكن القول: إن دور السلطة الفلسطينية كان محدوداً إلى حد كبير؛ بسبب القيود المفروضة عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، سواءً على مستوى التنسيق الأمني، أو تحركاتها الدبلوماسية في الساحة الدولية، وفي الوقت الذي تمكّنت فيه من تقديم بعض المساعدات الإنسانية والتنسيق مع بعض القوى الدولية، لم تكن هذه الجهود كافية لمواجهة التحديات الاقتصادية المتزايدة، أو لمعالجة الآزمات الاجتماعية التي تفاقمت؛ بسبب الاحتلال.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، يبدو أن السلطة الفلسطينية بحاجة إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها الداخلية والخارجية، لاسيما في ما يتعلق بالتحرك على الساحة الدولية من خلال دبلوماسية أكثر فاعلية، وتوحيد الصف الفلسطيني على المستوى الداخلي، كما يجب على السلطة التركيز على إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية؛ لتحقيق الاستقرار الداخلي، وتوفير بيئة أكثر قدرة على التعامل مع التحديات المستقبلية، وعليه، قد يتطلّب الأمر اتخاذ خطوات جادة نحو حلّ الخلافات بين الفصائل الفلسطينية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، مع البحث عن آليات جديدة للضغط على المجتمع الدولي؛ من أجل توفير الدعم اللازم في هذه الظروف الصعبة.

3.6 الفرص السياسية المتاحة للسلطة الفلسطينية بعد عملية (طوفان الأقصى)

بعد أحداث (7 أكتوبر 2023) التي مثلت تصعيداً هاماً في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، أصبحت السلطة الفلسطينية أمام فرص سياسية جديدة قد تساهم في تعزيز موقفها على الساحة الإقليمية والدولية، تلك الأحداث كان لها تأثير كبير في تحريك مشاعر التعاطف العالمي مع الشعب الفلسطيني، حيث شهدت العديد من الدول والمنظمات الدولية تحركات دبلوماسية لمساندة القضية الفلسطينية، ومحاسبة (إسرائيل) على انتهاكاتها المستمرة (بسيوني، 2024)، إذ تمثل هذه الفترة فرصة هامة للسلطة الفلسطينية؛ لإعادة توجيه استراتيجياتها السياسية، سواءً على الصعيد الداخلي، أو على مستوى العلاقات الدولية، فداخلياً، يمكن للسلطة الاستفادة من حالة التضامن الشعبي الفلسطيني لتعزيز الوحدة الداخلية، وهو ما يمكن أن يساعد في إنهاء الانقسام السياسي مع (حماس) والفصائل الفلسطينية الأخرى، كما أن الاستفادة من الدعم الشعبي والدولي يمكن أن يكون نقطة انطلاق لتفعيل مسار المصالحة الوطنية، وإنشاء جبهة فلسطينية موحدة.

أما على المستوى الدولي، فتقدم هذه الأحداث فرصة للسلطة الفلسطينية لتوسيع دائرة الحلفاء الدوليين، والمضي قدماً في دفع المجتمع الدولي؛ لممارسة ضغوط على (إسرائيل) لوقف ممارساتها العدوانية وفتح أفق جديد للمفاوضات، ومن خلال التحرك الدبلوماسي النشط، يمكن للسلطة أن تحشد مزيداً من الدعم؛ لتثبيت الحقوق الفلسطينية في المحافل الدولية، خاصةً في محكمة الجنايات الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة (الطناني، 2024)، وبناءً على هذه المعطيات يرى الباحث أن السلطة الفلسطينية أمام فرصة استراتيجية لإعادة تشكيل مواقفها السياسية، وتعزيز قوتها على مختلف الأصعدة، لكن نجاحها في اغتنام هذه الفرص يعتمد على قدرتها على إدارة العلاقات الداخلية بشكلٍ حكيم، وكذلك التحرك بفعالية على الصعيد الدبلوماسي الدولي.

ويشير الطيراوي (2025) هنا إلى أن على السلطة الفلسطينية أن تأخذ مصالح الشعب الفلسطيني كأولوية في أي تحرك وتأمين تلك المصالح سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الأمني وكذلك حرية الرأي في ظل تراجع حرية الرأي في الضفة الغربية، ويضيف لبادا (2025) بأن أبرز الفرص السياسية التي يمكن أن تستغلها السلطة لتعزيز موقعها الداخلي والخارجي في ظل الوضع الراهن تتمثل في البدء بخطوات حقيقية نحو تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، من خلال تشكيل شراكة شاملة في إدارة السلطة تنهي نهج التفرد بالحكم، كما يشكل التوجه نحو إجراء انتخابات عامة استحقاقاً ضرورياً لاستعادة الثقة الداخلية، وعلى الصعيد الخارجي، فإن استعادة الشرعية عبر الوحدة والانتخابات ستعزز من صورة السلطة أمام المجتمع الدولي، ما يتيح لها تحريك أدواتها الدبلوماسية وتشكيل لوبيات ضاغطة على الحكومات العالمية لدعم الحقوق الفلسطينية والضغط لوقف الجرائم والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني.

ويرى حمدان (2025) بأن أمام السلطة الفلسطينية فرص سياسية مهمة لتعزيز موقفها داخلياً وخارجياً في ظل الوضع الراهن، أبرزها الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني شامل قائم على مبدأ الشراكة والتوافق لوضع برنامج وطني موحد يواجه المشروع الاحتلالي، كما يمكنها استثمار اللحظة السياسية لإطلاق مصالحة وطنية دون شروط مسبقة، بما يعيد ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي ويوحد الصفوف في مواجهة التحديات، وخارجياً، يُعد تفعيل أدوات العمل الدبلوماسي بالتنسيق مع الجاليات الفلسطينية في الشتات خطوة ضرورية لبناء لوبيات ضاغطة ومؤثرة.

في ظلّ الوضع الراهن الذي تمرُّ به السُّلطة الفلسطينية، هناك عدّة فرصٍ سياسيّةٍ يمكن أن تستغلّها؛ لتعزيز موقفها الداخليّ والخارجيّ، فعلى المستوى الداخليّ، يمكن للسُّلطة الفلسطينية أن تعمل على توحيد الصّف الفلسطينيّ، وتعزيز الحوار بين مختلف الفصائل الفلسطينيّة، وهذا سيكون له دورٌ كبيرٌ في تجنّب الانقسامات السياسيّة التي تؤثر سلباً على قوّة الموقف الفلسطينيّ أمام الاحتلال الإسرائيليّ، إذ أنّ إحياء

المصالحة الوطنيّة، وتعزيز التّعاون بين الفصائل يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار السّياسي في الضّفة الغربيّة، ويزيد من فعاليّة القيادة الفلسطينيّة في التّفاوض مع الأطراف الخارجيّة (اللحام، 2025).

وتوجد عدة فرص سياسيّة يمكن للسلطة الفلسطينيّة استغلالها لتعزيز موقفها على الصّعيدين الدّاخلي والخارجي، على الصّعيد الدّولي، يمكن للسلطة الفلسطينيّة أن تستفيد من التعاطف العالمي مع قضيتها من خلال الضّغط على المجتمع الدّولي لفرض عقوبات على إسرائيل، أو مطالبة بمحاكمة قادتها أمام المحاكم الدّوليّة على خلفية الانتهاكات المستمرة لحقوق الفلسطينيّين، فلا حلّ عسكري للقضيّة الفلسطينيّة، وبالتالي فالحلّ الوحيد هو الدّبلوماسية والحلّ السّياسي، وهناك توجه دولي أكبر لتطبيق حلّ الدّولتين، في ظلّ ازدياد الأصوات الدّوليّة المطالبة بوقف إطلاق النار وتطبيق خطة سلام واضحة تؤدي لحلّ الدّولتين وإعادة الإعمار في القطاع (شاهين، 2025).

على الصّعيد الخارجي أيضًا، يتعيّن على السلطة الفلسطينيّة أن تعمل على تكثيف جهودها؛ للحصول على دعم المجتمع الدّولي، سواءً من خلال الأمم المتّحدة أو من خلال الفاعلين الرئسيّين، مثل الاتّحاد الأوروبي ودول عربيّة، ولعلّ أبرز الفرص السياسيّة التي يمكن أن تستغلها السلطة الفلسطينيّة لتعزيز موقفها الدّاخلي والخارجي في ظلّ الوضع الراهن تكمن في استثمار التغيرات في الخطاب الأوروبي تجاه إسرائيل، والتي شهدت تصاعدًا في الانتقادات والمطالبات بمحاسبة إسرائيل على جرائمها في قطاع غزة، رغم أن هذه التصريحات لم تُترجم بعد إلى إجراءات ملموسة، إذ يمكن للسلطة أن تستفيد من هذا المناخ السياسي الجديد عبر عقد مؤتمر وطني جامع يضم كافة الفصائل والشركاء السياسيّين على قاعدة الشراكة الوطنيّة، ووضع برنامج عمل وطني متوافق عليه يركّز على التّصعيد السياسي والدبلوماسية. كما عليها تفعيل أدوات العمل الدبلوماسية، والتنسيق مع الشتات الفلسطيني لاستثمار الدعم الشعبي الدّولي المتنامي، والاستفادة من التوترات في العلاقات بين أوروبا والولايات المتّحدة لإبراز القضية الفلسطينيّة كقضية عادلة

تستحق الدعم الدولي مع الاستعداد لاستثمار أي تحولات في المواقف الأوروبية لصالح إنهاء الاحتلال ودعم الحقوق الفلسطينية (عبد، 2025).

تُعدُّ فرصة تحسين الاعتراف الدوليّ بدولة فلسطين، واستخدام المواقف الداعمة للقضية الفلسطينية في المنتديات الدوليّة من الفرص المهمّة التي يمكن استغلالها؛ لتوثيق الدّعم السّياسيّ والاقتصاديّ، بحيث يمكن للسلطة الفلسطينية التّركيز على إظهار انتهاكات الاحتلال الإسرائيليّ لحقوق الإنسان، من خلال محاكم دوليّة؛ ما سيزيد من الضّغط الدوليّ على (إسرائيل) (زكي، 2025)، وعلى الصّعيد الداخليّ: من الفرص التي يمكن أن تستغلّها السلطة الفلسطينية هو إعادة بناء شرعيّتها عبر استثمار الغضب الشّعبي الناتج عن الوضع الحاليّ، من خلال تنظيم انتخابات، أو القيام بإصلاحات سياسيّة شاملة، كذلك يمكن للسلطة الفلسطينية أن تعزّز موقفها الداخليّ، وتستعيد ثقة الشّعب الفلسطينيّ في قيادتها، فتعزيز الوحدة الداخليّة عبر المصالحة بين الفصائل الفلسطينية_ كما يظهر من خلال اللقاءات المتزايدة مع حركة حماس_ يُعدّ فرصة هامّة؛ لتوحيد الصّف الفلسطينيّ، وإعادة التماسك للداخل الفلسطينيّ (يقطين، 2025).

أمّا على الصّعيد العربيّ: فهناك فرصة لتعزيز العلاقات مع الدّول العربيّة؛ بغرض الضّغط على (إسرائيل) دبلوماسيّاً واقتصاديّاً، سواء من خلال زيادة الدّعم العربيّ للقضية الفلسطينية، أو النّعاون المشترك في مواجهة الانتهاكات الإسرائيليّة المستمرة، ومن خلال هذه التّحرّكات، يمكن للسلطة الفلسطينية أن تستفيد من تداعيات تدهور العلاقة بين بعض الدّول وحليف (إسرائيل)؛ ما يتيح لها مزيداً من الدّعم والتأييد في محافل القرار الدوليّة (زيد، 2025)، كذلك فإنّ إحدى الفرص السّياسيّة المهمّة المتاحة للسلطة الفلسطينية هي العمل على تعزيز الحضور الفلسطينيّ في وسائل الإعلام الدوليّة، ومنصّات التّواصل الاجتماعيّ؛ الأمر الذي يمكن أن يعزّز من الوعي العالميّ حول القضية الفلسطينية، ويدعم موقف السلطة الفلسطينية في السّاحة السّياسيّة الدوليّة، إضافةً إلى أنّ الوضع الرّاهن قد يتيح للسلطة الفلسطينية أن تطوّر سياسة

استراتيجية جديدة فيما يتعلق بالتحركات العسكرية والتفاوضية في مواجهة التحديات الأمنية المستمرة (أبو بكر، 2025).

وحيالاً، يمكن للسلطة الفلسطينية استغلال عدة فرص؛ لتعزيز موقفها الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الدولي، تكمن إحدى الفرص في استخدام الزخم المتزايد في تعاطف العالم مع الفلسطينيين؛ نتيجة لتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية، ويمكن للسلطة استغلال هذا الدعم الدولي؛ للضغط على الدول الكبرى؛ من أجل فرض عقوبات على (إسرائيل)، وكذلك مطالبة محاكم دولية بمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين، وهذا من شأنه أن يعزز موقف السلطة على الساحة الدولية، ويزيد من عزلة (إسرائيل)، أما على الصعيد الداخلي؛ فيمكن للسلطة الفلسطينية استغلال الوضع الراهن؛ لتحقيق إصلاحات سياسية شاملة، بما في ذلك تعزيز الديمقراطية، وإنهاء الانقسام الداخلي بين الفصائل الفلسطينية، وهذه الإصلاحات من شأنها أن تساهم في إعادة بناء الشرعية الداخلية للسلطة، وتعزيز الوحدة الوطنية التي تشتت الحاجة إليها في مواجهة التحديات الحالية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم هذه الجهود في تحسين الثقة بين السلطة والشعب الفلسطيني، وبالتالي تقوية الموقف الفلسطيني في مواجهة الاحتلال (أبو عمشة، 2025).

علاوة على ذلك، يمكن للسلطة الفلسطينية توسيع دائرة الدعم الدولي، من خلال تعزيز حضور القضية الفلسطينية في المحافل الإقليمية والدولية، ومن خلال التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وتستطيع السلطة تقديم قضيتها بطرق أكثر فعالية؛ ما يؤدي إلى زيادة الضغط الدولي على (إسرائيل)، وهذا التوسع في الدعم الدولي يمكن أن يعزز موقف السلطة الفلسطينية، ويمنحها مزيداً من القوة للتفاوض على المستوى السياسي والاقتصادي (عواد، 2025)، من جهة أخرى، يمكن للسلطة الفلسطينية الاستفادة من التحويلات الحاصلة في السياسة الإقليمية والدولية، خاصة في ضوء التقارب بين بعض الدول العربية و (إسرائيل)، ومن خلال تعزيز التنسيق مع هذه الدول، يمكن للسلطة الفلسطينية خلق بيئة داعمة على الساحة السياسية

العربية والإقليمية؛ ما قد يسهم في خلق ضغط سياسي على (إسرائيل)؛ لدفعها نحو حلول سلمية تضمن حقوق الفلسطينيين (عبدو، 2025).

ويشير الباحث_ اعتمادًا على ما سبق_ إلى أن هناك العديد من الفرص السياسية التي يمكن أن تستغلها السلطة الفلسطينية؛ لتعزيز موقفها داخليًا وخارجيًا، ولكن لتحقيق ذلك بفعالية، يجب أن يكون هناك تنسيق استراتيجي دقيق بين مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية:

أولاً: على الصعيد الدولي: يظهر أن تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية قد أوجد بيئة مواتية لزيادة التعاطف مع القضية الفلسطينية، وفي هذا السياق، يمكن للسلطة الفلسطينية أن تستثمر هذا الدعم الدولي؛ للضغط على الدول الكبرى؛ لتطبيق عقوبات ضد (إسرائيل)، أو تقديم قاداتها للمحاكم الدولية، ومع ذلك، فإن الاستفادة من هذا الزخم يتطلب استراتيجية دبلوماسية مُحكمة تتطوي على تفعيل دور السلطة في المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة.

ثانياً: على الصعيد الداخلي: يُعدّ إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، وتعزيز الديمقراطية أمراً ضرورياً في تعزيز شرعية السلطة الفلسطينية، وفي ظلّ التّحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الفلسطينيون، فإنّ إجراء إصلاحات شاملة يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي، وتوحيد الصفّ الفلسطيني، ومما لا شك فيه أنّ السلطة الفلسطينية تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، ولكن استغلال الغضب الشعبي؛ من أجل الإصلاحات السياسية قد يكون من العوامل المحورية؛ لتحقيق الوحدة، وتعزيز الدعم الشعبي.

إضافة إلى ذلك، تبرز الفرص المرتبطة بتعزيز العلاقات مع الدول العربية والإقليمية، رغم وجود تقارب بين بعض الدول العربية و (إسرائيل)، إلا أنّ التفاعل الإيجابي بين السلطة الفلسطينية وهذه الدول يمكن أن يساعد في إنشاء جبهة ضغط دبلوماسية قوية ضدّ (إسرائيل)، فإنّ تعزيز هذا التعاون مع الدول العربية من شأنه أن يسهم في دعم المواقف الفلسطينية على الساحة الدولية، ويقوّي قدرة السلطة على مواجهة

الضغوط، وتكمن الفرصة الأكبر في تبني سياسة مرنة قادرة على الاستجابة للتحوّلات الجيوسياسية الإقليمية والدولية بشكل سريع وفعال، في ظلّ الوضع الحالي، يصبح من الضروري أن تكون السلطة الفلسطينية أكثر فاعلية في استخدام هذه الفرص؛ من أجل الحفاظ على مصالح الشعب الفلسطيني، وتعزيز موقفه السياسي على جميع الأصعدة (نعيرات، 2025).

3.7 استثمار السلطة الفلسطينية للتحرّكات الدبلوماسية الدولية

نجحت السلطة الفلسطينية في بعض المجالات الدبلوماسية بعد عملية طوفان الأقصى، حيث تمكّنت من تحقيق اعتراف دولي مستمرّ بالدولة الفلسطينية، كما تمكّنت من الضّغط على الأمم المتحدة؛ لإصدار قرارات تدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية؛ ما عزّز مكانتها في السّاحة الدولية، وفي نوفمبر (2023) عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة خاصة حول الوضع الفلسطيني، وأصدرت قراراً يدين الانتهاكات الإسرائيلية في الضّفة الغربية. تمثل هذه النجاحات خطوة مهمة في تعزيز الموقف الفلسطيني في مواجهة (إسرائيل) على المستوى الدولي (عواد، 2025).

وفي ظلّ التحرّكات الدبلوماسية الدولية التي تلت عملية طوفان الأقصى، يمكن القول إنّ السلطة الفلسطينية قد نجحت إلى حدّ ما في استثمار هذه التحرّكات؛ لتعزيز موقفها على السّاحة الدولية، فقد تمكّنت من جذب الانتباه الدولي إلى القضية الفلسطينية، مستغلةً الإدانة العالمية لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والضّفة الغربية، فالعديد من الدُول والمنظّمات الدولية أصدرت بيانات تدين الهجمات الإسرائيلية؛ ما أتاح للسلطة الفلسطينية فرصة لتوجيه الضّوء على جرائم الاحتلال بشكل أكبر (الضميري، 2025).

وقد استطاعت السلطة الفلسطينية في أعقاب عملية طوفان الأقصى تعزيز التفاعل مع الهيئات الدولية المختلفة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والمنظّمات الحقوقية العالمية، وعلى الرّغم من أنّ السلطة لم تحقّق تقدّمًا ملحوظًا في فرض عقوبات على (إسرائيل)، إلا أنّ جهودها في رفع مستوى الوعي بالقضية الفلسطينية على السّاحة الدولية كانت مهمة، ومن خلال تنظيم فعاليات دولية، واجتماعات مع ممثلين عن

الدول الكبرى، ساهمت السلطة في إظهار الجانب الإنساني للقضية الفلسطينية، وحشد الدعم الشعبي في مختلف أنحاء العالم (نصرالله، 2025).

وعلى صعيد الأمم المتحدة، نجحت السلطة الفلسطينية في الحصول على تأييد عدد من الدول؛ لإصدار قرارات تدين الانتهاكات الإسرائيلية في مختلف المحافل الدولية، مثل مجلس حقوق الإنسان، والجمعية العامة، وعلى الرغم من هذه النجاحات، فإن التحدي الأكبر لا يزال في توسيع هذه الجهود، لتشمل التأثير المباشر على السياسات الحكومية للدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة، واستثمار هذه العلاقة يتطلب تعزيز التعاون مع دول مؤثرة في الساحة الدولية، والعمل على تشكيل تحالفات استراتيجية تساهم في دعم المواقف الفلسطينية على المدى الطويل (الضميري، 2025).

وفي المقابل يرى الطيراوي (2025) بأن السلطة الفلسطينية لم تتجح في استثمار تلك العملية لصالح الدبلوماسية الفلسطينية سواء على المستوى العربي أو الدولي، ولكن كان هناك استثمار في موضوع عمل المحكمة الجنائية الدولية من خلال تقديم لوائح اتهام ضد مسؤولين إسرائيليين لدى تلك المحكمة بمساعدة العديد من الدول، ويشير حمدان (2025) إلى أن السلطة الفلسطينية لم تحقق نجاحًا ملموسًا في استثمار التحركات الدبلوماسية الدولية بعد عملية "طوفان الأقصى"، حيث ظل أداؤها ضعيفًا نتيجة تمسكها بالنهج السياسي التقليدي القائم على الحلول السلمية ما أدى إلى تراجع الدعم والتأييد الشعبي لها، خاصة بين الناشطين والمؤسسات الداعمة للقضية الفلسطينية. ولتعزيز دورها في هذا المجال، يجب على السلطة تبني خطاب قانوني دولي واضح يقر بحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، والانخراط الفعّال في المؤسسات القانونية الدولية لتوثيق الجرائم الإسرائيلية، إلى جانب تعزيز التنسيق مع الجاليات الفلسطينية والناشطين في الخارج لإنشاء لوبيات ضغط مؤثرة، وإعادة بناء استراتيجية دبلوماسية متكاملة تستفيد من التحالفات الدولية لتثبيت مكانتها كفاعل رئيسي في القضية الفلسطينية على الساحة الدولية.

ويضيف لبادا (2025) بأن السلطة الفلسطينية لم تتجح سوى بشكل محدود جداً في استثمار التحركات الدبلوماسية الدولية بعد عملية طوفان الأقصى، إذ لم تتمكن من تحويل حالة التعاطف الشعبي العالمي، خصوصاً في الغرب، إلى مواقف سياسية ضاغطة، كما غابت عن المشهد العربي والإقليمي الفاعل، ومع ذلك، تبرز حالياً فرصة حقيقية للسلطة لتعزيز دورها الدبلوماسي، في ظل تنامي التعاطف الأوروبي مع الشعب الفلسطيني وتراجع حدة الدعم الأمريكي المطلق للاحتلال، ولاغتنام هذه الفرصة، يجب على السلطة تبني استراتيجية دبلوماسية أكثر فاعلية تقوم على التنسيق مع الدول المتعاطفة، وتشكيل لوبيات ضغط دولية، وتحريك الساحة السياسية العربية والدولية عبر خطاب موحد يعكس وحدة الموقف الفلسطيني ويطالب بوقف الانتهاكات ودعم الحقوق الفلسطينية المشروعة.

ومن جهةٍ أخرى، عملت السُلطة الفلسطينية على رفع قضايا ضدَّ (إسرائيل) أمام المحكمة الجنائية الدولية، ما أسهم في بعض القرارات الأولى التي تدين تصرفات الاحتلال، إلا أنَّ السُلطة بحاجةٍ إلى استثمار مزيدٍ من الجهود؛ لتقديم ملفات قانونية متكاملة ومقنعة، تدعم القضايا الفلسطينية بشكلٍ أكبر، وتساعد في تعزيز المساءلة الدولية، وفي هذا السياق، يتطلَّب الأمر المزيد من التنسيق مع الهيئات القانونية الدولية، ومراكز الأبحاث الحقوقية؛ لتوثيق الانتهاكات بشكلٍ كاملٍ ودقيقٍ (ابو عمشة، 2025).

وكانت السُلطة الفلسطينية - أيضاً - قادرة على ممارسة ضغط مستمرٍ على دول الاتحاد الأوروبي؛ من أجل دعم القضية الفلسطينية بشكلٍ أكبر، رغم أنَّ بعض الدول الأوروبية أظهرت تعاطفاً مع الفلسطينيين، إلا أنَّ السُلطة لم تتمكن من إجبار الاتحاد الأوروبي على تبني مواقف أكثر حزماً تجاه (إسرائيل)، وتعزيز هذا الدور يتطلَّب بناء تحالفات استراتيجية مع الدول المؤثرة داخل الاتحاد الأوروبي، والعمل على إقناع الحكومات الأوروبية بتبني سياسات أكثر تأثيراً في مسار القضية الفلسطينية على المستوى الدولي (رمضان س.، 2025).

ومع وجود الضغوطات الدولية التي تزداد على السلطة الفلسطينية، تمكنت من التعامل مع هذه التحديات بشكلٍ إيجابيٍّ، ورغم النجاحات المحدودة في بعض المجالات، يبقى أمامها فرصة أكبر للاستفادة من المنظمات الدولية، مثل (هيومن رايتس ووتش)، ومنظمة (العفو الدولية)؛ لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية بشكلٍ أكبر، وهذا التعاون يمكن أن يسهم في تحفيز المجتمع الدولي؛ لاتخاذ خطوات أكثر فعاليةً، وبالتالي تعزيز موقف السلطة الفلسطينية على الصعيدين: الداخلي والخارجي (أبو بكر، 2025).

من جهة أخرى، وعلى الرغم من هذا النجاح النسبي، لا تزال السلطة الفلسطينية تواجه تحديات كبيرة في تحويل هذا الدعم الدولي إلى خطواتٍ عمليةٍ تؤثر فعلاً على السياسات الإسرائيلية، أو على موقف الدول الكبرى، وعلى الرغم من الدعوات الدولية لوقف الانتهاكات، إلا أن تلك الدعوات لم تُترجم إلى إجراءات ملموسة، مثل فرض عقوبات على (إسرائيل)، أو تغيير سياساتها تجاه الفلسطينيين، وهذا يشير إلى أن التحركات الدبلوماسية الفلسطينية تحتاج إلى مزيدٍ من الفعالية، والتركيز على تحقيق نتائج حقيقية على الأرض (أبو حمد، 2025).

وعلى الرغم من هذه النجاحات_ أيضاً_ فإن السلطة الفلسطينية لم تتمكن من فرض أي عقوبات ملموسة على (إسرائيل)؛ ما يعكس أحد الإخفاقات الكبرى في تحركاتها الدبلوماسية، بالإضافة إلى ذلك، لا تزال عملية السلام في حالة من الجمود، حيث لم تُحقق تقدماً يُذكر في هذا المجال، رغم الجهود المبذولة. وهذا يعكس التحديات التي تواجه السلطة في دفع المجتمع الدولي؛ لاتخاذ خطوات عملية تؤثر على السياسات الإسرائيلية (عواد، 2025)، وتحتاج السلطة الفلسطينية لتعزيز دورها في هذا المجال إلى اتخاذ خطوات أكثر استراتيجية على الصعيد الدبلوماسي، حيث يجب أن توسع شبكة تحالفاتها الدولية، مع التركيز على جذب دعم دولي أكبر، من دولٍ فاعلة في المجتمع الدولي، مثل الصين، وروسيا، ودول الاتحاد الأوروبي، ومن الضروري_ أيضاً_ تعزيز تواجد فلسطين في المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، مع التركيز على المطالبة بحقوق الفلسطينيين في المحافل الدولية (أبو بكر، 2025).

بالإضافة إلى ذلك، تشير شاهين (2025) إلى تعزيز تحالف السلام، والتّحضير لمؤتمر دولي؛ لحلّ القضية الفلسطينية، وكذلك التّحرّكات التي قامت بها السُّلطة الفلسطينية على مستوى المنظّمات الدوليّة، ودول العالم؛ لتعزيز الموقف الفلسطينيّ في ظلّ حرب الإبادة التي تقوم بها (إسرائيل) ضدّ الشّعب الفلسطينيّ والعمل على حشد موقف دوليّ مؤيّد للقضيّة. فالدبلوماسية الفلسطينية لم تتوقف لحظة واحدة في ظلّ الحرب، الفلسطينية.

ويرى الباحث أنّ السُّلطة الفلسطينية قد نجحت بشكلٍ نسبيّ في استثمار التّحرّكات الدبلوماسية الدوليّة بعد عمليّة طوفان الأقصى، حيث تمكّنت من توجيه الأنظار نحو الانتهاكات الإسرائيليّة في المحافل الدوليّة، وتعزيز التأييد الدوليّ للقضية الفلسطينية، مع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تتعلّق بتوسيع دائرة الدّعم الفعليّ، حيث لم تُترجم هذه النّجاحات إلى إجراءات عمليّة ملموسة، مثل فرض عقوبات حقيقيّة على (إسرائيل) إن السُّلطة الفلسطينية بحاجة إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية بشكلٍ أكثر استمراريّة، وبناء تحالفات مع الدّول التي لديها تأثير قويّ في السّاحة الدوليّة، بالإضافة إلى استثمار المحكمة الجنائيّة الدوليّة بشكلٍ أوسع، كذلك فإنّ تعزيز التّسيق مع المنظّمات الحقوقية الدوليّة من شأنه أن يساعد في توثيق الانتهاكات الإسرائيليّة بشكلٍ منهجيّ، وبالتالي تسريع المساءلة الدوليّة، وبشكل عامّ، ورغم بعض النّجاحات في توجيه القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام الدوليّ، إلا أنّ المطلوب هو المزيد من الجهود على الصّعيدين: السّياسيّ والدبلوماسيّ؛ لتحقيق تقدّم ملموس على الأرض.

3.8 دور السُّلطة الفلسطينية في تعزيز الوحدة الداخليّة، ومواجهة الطّروف الخارجيّة

تلعّب السُّلطة الفلسطينية دوراً محورياً في تعزيز الوحدة الداخليّة، ومواجهة التّحديات التي تفرضها الطّروف الخارجيّة، سواءً أكانت ناتجة عن الضّغوط الإسرائيليّة أم الضّغوط الدوليّة، فمنذ تأسيسها، واجهت السُّلطة الفلسطينية العديد من التّحديات التي تتراوح بين الانقسام الداخليّ بين الفصائل الفلسطينية، إلى الضّغوط الخارجيّة من القوى الإقليميّة والدوليّة، وإنّ تعزيز الوحدة الداخليّة يُعدّ أمراً بالغ الأهميّة بالنسبة للسُّلطة

الفلسطينية، إذ لا يمكنها تحقيق أهدافها الوطنية من دون أن تكون متماسكة داخلياً، وقوية سياسياً، في الوقت ذاته، تواجه السلطة الفلسطينية ضغوطاً مستمرة من الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى بشكل دائم إلى إضعاف موقف السلطة، وتقويض أية محاولات للوحدة، أو التقدّم في العملية السياسية (جابر، 2023).

وعلى الصعيد الخارجي: تتعدّد التّحديات أمام السلطة الفلسطينية في ضوء التّقلبات السياسيّة الدوليّة، والدّعم غير المتساوي الذي تتلقّاه القضية الفلسطينية من بعض القوى العالميّة، في ظلّ هذه الظروف، تنتهج السلطة الفلسطينية استراتيجيات دبلوماسية فعّالة، تعزّز من موقفها السياسي على السّاحة الدوليّة، وتدعم حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وبناء دولتهم المستقلة، وفي هذه المعادلة المعقدة، تصبح الوحدة الداخليّة عاملاً أساسياً؛ لمواجهة الضّغوط الخارجيّة، وتأتي المصالحة الوطنيّة بين الفصائل الفلسطينية كخطوة أولى نحو تعزيز هذه الوحدة؛ ما يسهم في تقوية موقف السلطة في الدّاخل والخارج على حدّ سواء، كما أنّ الدور الذي تلعبه السلطة الفلسطينية في تعزيز الوحدة الداخليّة إلى جانب قدرتها على التّكيف مع التّحديات الخارجيّة يُعدّ بمثابة المحكّ الأساسي لمستقبل القضية الفلسطينية (شاهين، 2025).

ويشير الطيراوي (2025) على ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية والمشاركة في اتخاذ القرار دون الاستفراد من طرف واحد في تلك القرارات، وتمتين وتعزيز العلاقات مع الدول العربية من خلال شرح وتوضيح ما يعانيه الشعب الفلسطيني امام العالم والمؤسسات الدولية، ولتعزيز الوحدة الداخلية ومواجهة الضغوط الإسرائيلية والخارجية، يضيف لبادة (2025) بأن المطلوب من السلطة الفلسطينية اتخاذ خطوات جادة تبدأ بإنهاء الانقسام وتحقيق شراكة وطنية حقيقية تشمل جميع الفصائل، مع التحضير لإجراء انتخابات شاملة لتجديد الشرعية وتعزيز الثقة بين المواطن والقيادة، كما يجب العمل على دعم صمود المواطن الفلسطيني في أرضه، وتوحيد الخطاب الإعلامي الوطني بعيداً عن الحزبية والمصالح الضيقة، أما في مواجهة الضغوط الإسرائيلية، فتُعد الحاجة ملحة لوضع استراتيجية وطنية موحدة تنطلق من الإجماع الشعبي وتخرج من

إطار الاتفاقيات السابقة، وتُرافقها جهود دبلوماسية فاعلة بالتعاون مع المنظمات الدولية لتفعيل القانون الدولي ورفع قضايا ضد الاحتلال على خلفية جرائمه المستمرة بحق الشعب الفلسطيني.

إنَّ تعزيز الوحدة الداخليَّة في السُّلطة الفلسطينيَّة يتطلَّب تنفيذ عدد من الخطوات الاستراتيجية المهمَّة، اذ يجب العمل على إتمام المصالحة الوطنيَّة بين الفصائل الفلسطينيَّة، لا سيَّما مع حركة (حماس)، من خلال التَّوَسُّل إلى اتِّفاق شامل وواقعي، يتمُّ متابعته من قِبَل لجنة مخصَّصة لهذا الغرض، ومن الضَّروري أن تشمل هذه المصالحة ضمانات دوليَّة، خصوصًا من الدُّول العربيَّة؛ لضمان عدم خرق الاتفاقيات المبرمة، علاوة على ذلك، من المهمُّ أن تفتح السُّلطة الفلسطينيَّة قنوات حوار مفتوحة مع جميع الفصائل الفلسطينيَّة؛ ما يتيح التَّوَسُّل إلى تفاهات شاملة تُوِّدي إلى تعزيز الوحدة الداخليَّة (البحر، 2025).

من جانب آخر، يجب على السُّلطة تبنِّي استراتيجية مقاومة سياسيَّة ودبلوماسية فعَّالة على المستويين: المحليِّ والدُّوليِّ، تساهم في دفع القضية الفلسطينيَّة إلى الأمام، سواء على صعيد المفاوضات، أو في إطار تعزيز الدَّعم الدُّوليِّ، وفيما يتعلَّق بالأوضاع الاقتصاديَّة، فإنَّ تحسين الطُّروف المعيشيَّة للفلسطينيين يُعدُّ خطوةً أساسيَّةً في تخفيف الاحتقان الداخليِّ، وتعزيز الاستقرار، وهو ما يتطلَّب إصلاحات اقتصاديَّة شاملة؛ لتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى الحياة للمواطنين (رمضان، 2025).

إضافةً إلى ذلك، يجب على السُّلطة الفلسطينيَّة أن تبذل جهدًا إضافيًّا في إجراء انتخابات رئاسيَّة وبرلمانيَّة حرَّة ونزيهة في أقرب وقتٍ ممكن؛ ما يعزِّز من شرعيَّتها الداخليَّة، ويحقِّق تطلُّعات الشَّعب الفلسطينيِّ في التَّعبير عن إرادته السياسيَّة، اذ يعدُّ إصلاح السُّلطة القضائيَّة من أولويَّات السُّلطة الفلسطينيَّة، حيث ينبغي أن يتمَّ بناء مؤسسة قضائيَّة مستقلة تكون بعيدة عن تأثيرات السُّلطة التشريعيَّة والتنفيذيَّة؛ وذلك لضمان سيادة القانون واستقلاليَّة القضاء، وهو ما سيسهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكوميَّة (عبد الحميد، 2025)، ولتعزيز الوحدة الداخليَّة في مواجهة الضُّغوط الإسرائيليَّة والخارجيَّة، يجب على السُّلطة الفلسطينيَّة اتِّخاذ مجموعة من الخطوات الاستراتيجية:

أولاً: تُعدّ المصالحة الوطنيّة بين الفصائل الفلسطينيّة حجر الزاوية في تعزيز الوحدة الداخليّة، وتتطلب هذه المصالحة توافقاً بين حركتي (فتح) و (حماس)، بما يضمن توحيد الصّف الفلسطينيّ، ويسهم في تقوية موقفه في مواجهة التّحديات الإسرائيليّة، وهذا التّوافق من شأنه أن يسهم في تعزيز التّسيق بين مختلف الهيئات الفلسطينيّة، ويعزّز من شرعيّة السّلطة الفلسطينيّة أمام الشّعب الفلسطينيّ (الطيرواي، 2025).

ثانياً: لا بدّ من العمل على تعزيز المؤسسات الوطنيّة الفلسطينيّة، وزيادة فعاليتها، وذلك يشمل تحسين الخدمات الحكوميّة في مجالات الصّحة والتّعليم، وزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات للمواطنين الفلسطينيّين، كذلك فإنّ تعزيز هذه المؤسسات يمكن أن يؤدّي إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصاديّ في الصّفّة الغربيّة وقطاع غزّة؛ ما يعزّز من الاستقرار الداخليّ، ويسهم في تعزيز النّقة الشّعبية في السّلطة الفلسطينيّة (دغلس، 2025).

ثالثاً: على السّلطة الفلسطينيّة التّركيز على تحسين الوضع الاقتصاديّ داخل الأراضي الفلسطينيّة، إذ يعاني الاقتصاد الفلسطينيّ من تحديات كبيرة؛ نتيجة القيود الإسرائيليّة المستمرة؛ لذلك يجب العمل على توفير فرص العمل، وتحفيز الاقتصاد المحليّ، من خلال دعم المشاريع الصّغيرة والمتوسطة، وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات الحيوية، و ينبغي أيضاً السّعي لتحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين، من خلال تقليل معدّلات البطالة والفقر؛ وهو ما يسهم في تعزيز الوحدة الداخليّة، والموقف الفلسطينيّ (اللحام، 2025).

رابعاً: من الضّروري أن تراجع السّلطة الفلسطينيّة علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيليّ، خصوصاً فيما يتعلّق بالتّسيق الأمنيّ، حيث تُظهر بعض المواقف أنّ التّسيق الأمنيّ قد يؤدّي إلى تآكل الدّعم الشّعبية للسّلطة الفلسطينيّة، بل ويضعف موقفها في مواجهة ممارسات الاحتلال، ويجب على السّلطة أن تعمل على تعزيز موقفها الداخليّ، من خلال سياسة أكثر استقلاليّة فيما يتعلّق بالعلاقة مع الاحتلال (عثمان، 2025).

خامسًا: يُعدّ تعزيز الدبلوماسية الفلسطينية على المستوى الدولي من العوامل الأساسية؛ لمواجهة الضغوط الخارجية، فعلى السلطة الفلسطينية أن تواصل جهودها في الساحة الدولية؛ لتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، ومن المهمّ تقوية العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، إضافةً إلى توسيع تحالفاتها مع الدول الغربية التي تدعم القضية الفلسطينية، والتعاون مع هذه الدول يمكن أن يساعد في زيادة الضغط على (إسرائيل)، من خلال مختلف القنوات الدبلوماسية (سعد، 2025).

سادسًا: من الضروري أن تولي السلطة الفلسطينية اهتمامًا أكبر بالشباب الفلسطيني، من خلال إشراكهم في الحياة السياسية، واتخاذ القرارات؛ فالشباب الفلسطيني يشكل عنصرًا محوريًا في بناء المستقبل الفلسطيني، وتوفير الفرص لهم سيعزز من استدامة النظام السياسي الفلسطيني في المستقبل (زيد، 2025).

ويتطلب تعزيز الوحدة الداخلية الفلسطينية من السلطة الفلسطينية أن تبذل جهدًا أكبر في ردم الهوة بين الفصائل المختلفة، ويشمل ذلك تنظيم حوار شامل يضم الأطراف السياسية الفلسطينية كافة، وهذا الحوار ينبغي أن يهدف إلى بناء اتفاقيات ملموسة في مجالات السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، بحيث تكون السلطة الفلسطينية قادرة على تحديد استراتيجية موحدة؛ لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ويتطلب ذلك إشراك المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات السياسية من خلال تعزيز آليات الشفافية والمشاركة الفاعلة، بما يساعد على بناء الثقة بين المواطنين والحكومة الفلسطينية، علاوةً على ذلك، فإن دور السلطة لا يقتصر على السعي نحو الوحدة السياسية فحسب، بل يشمل - أيضًا - تعزيز التنسيق الأمني بين مختلف الأطراف؛ لضمان استقرار الوضع الأمني، وهو ما سيؤثر بشكل إيجابي على الاستقرار السياسي (عبد الحميد، 2025).

ومن أجل تعزيز الوحدة الداخلية، والقدرة على مواجهة الضغوط الإسرائيلية والخارجية، يجب على السلطة الفلسطينية التركيز على إصلاح المؤسسات الأمنية بشكل جذري، وهذا يشمل تعزيز كفاءة الأجهزة

الأمنية الفلسطينية، وتطوير آليات تنسيق فعّالة بين هذه الأجهزة؛ لضمان توفير الأمن والاستقرار في جميع الأراضي الفلسطينية، إضافةً إلى ذلك، لا بُدَّ من تدريب الكوادر الأمنية على التعامل مع التّحديات المعاصرة، مثل الهجمات الإلكترونية، والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، وهذا الإصلاح ينبغي أن يشمل _ أيضًا _ تعزيز الشّفاقيّة، والمساءلة داخل الأجهزة الأمنية؛ لتجنّب الفساد، وتحقيق فعالية أكبر في أداء هذه المؤسسات.

ومن جانب آخر، يتعيّن على السّلطة الفلسطينية أن تضمن أنّ جميع الأطراف السّياسيّة والفصائل الفلسطينية ملتزمةً بمبادئ القانون الدوليّ، وبناء بيئةٍ أمنيّةٍ لا تقتصر على الرّد العسكريّ فقط، بل تشمل كذلك بناء الثقة المجتمعيّة، والعدالة الاجتماعيّة التي تسهم في تعزيز تماسك المجتمع الفلسطينيّ (جابر، 2023)، وإنّ تعزيز الوحدة الداخليّة الفلسطينية يتطلّب من السّلطة الفلسطينية القيام بخطوات جادّة على مختلف الأصعدة السّياسيّة والاقتصاديّة، ومن أبرز هذه الخطوات:

- أن تسعى السّلطة إلى تحقيق مصالحة وطنيّة شاملة بين جميع الفصائل الفلسطينية، بحيث تُوفّع اتّفاقيات واضحة تتضمّن إجراءات فعّالة؛ لضمان الوحدة الوطنيّة.
- أن تضمن هذه الاتّفاقيات دعم الدّول العربيّة الشّقيقة، والمنظّمات الدوليّة الكبرى، مثل الأمم المتّحدة؛ لضمان عدم انتهاك أيّ طرفٍ لهذه الاتّفاقيات.
- علاوةً على ذلك، من الضّروري أن يتمّ إشراك المجتمع الفلسطينيّ في هذا المسار، من خلال تنظيم استفتاءات شعبيّة، أو انتخابات نزيهة تشارك فيها الفصائل كافّة.
- أن تحرص السّلطة على نشر خطاب إعلاميّ مُوحّد يسلط الضّوء على أهميّة الوحدة في مواجهة التّحديات، وذلك من خلال حملات توعية؛ تهدف إلى نشر ثقافة النّهاهم والتّعاون بين فئات المجتمع المختلفة.

• بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز مستوى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة؛ لضمان تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي؛ ما سيؤدي بدوره إلى تقليص حالة الاحتقان الشعبي في الأراضي الفلسطينية (زكي، 2025).

• ومن الضروري أن تركز السلطة الفلسطينية على تعزيز العلاقات مع المجتمع الدولي على جميع الأصعدة، خاصة في ظل التحديات الراهنة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع دائرة التحالفات الدولية، بما يتجاوز العلاقات التقليدية مع الدول العربية والإسلامية، لتشمل دولاً في (أوروبا)، و (آسيا) و (أمريكا اللاتينية) التي أظهرت دعماً للقضية الفلسطينية، و يتطلب تعزيز هذا التعاون دبلوماسية نشطة على المستوى الدولي، خاصة في الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي؛ بهدف الحصول على مزيد من الاعتراف بالدولة الفلسطينية، والضغط على المجتمع الدولي؛ لتحمل مسؤولياته تجاه الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة.

من خلال هذا النهج، يمكن للسلطة الفلسطينية أن تساهم في رفع مستوى الدعم الدولي، وفتح آفاق جديدة للتعاون مع دول ترى أن القضايا الفلسطينية تتطلب حلاً عادلاً وشاملاً، ومن جانب آخر، يجب أن تسعى السلطة إلى وضع القضية الفلسطينية على رأس جدول الأعمال الدولي، بما في ذلك دعوة المجتمع الدولي؛ لإيجاد حلول عملية وجذرية؛ لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي (نعيرات، 2025).

ويتعين على السلطة الفلسطينية أن تأخذ خطوات ملموسة نحو إصلاح النظام السياسي الداخلي بشكل شامل، ويتطلب ذلك إعادة بناء المؤسسات التشريعية والتنفيذية على أسس ديمقراطية وشفافة، تعزيز سيادة القانون، وتحفظ استقلالية القضاء، ويجب على السلطة الفلسطينية أن تركز على تفعيل دور مجلس التشريع الفلسطيني، وتطوير آلية حوار سياسي بين مختلف الأطياف السياسية؛ لضمان مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات الوطنية، ومن جهة أخرى، لا بد من تعزيز استقلال القضاء الفلسطيني بما يضمن حرية العمل القضائي من تدخلات السلطة التنفيذية والتشريعية، وأن تضع السلطة في اعتبارها إصلاح القطاع

الاقتصادي، من خلال اتخاذ إجراءات تهدف إلى تقليل الفقر والبطالة. من خلال هذه الخطوات، يمكن للسلطة الفلسطينية أن تحسن من قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية بشكل أكثر فاعلية (رمضان، 2025).

ويشير الباحث إلى أن تعزيز الوحدة الداخلية الفلسطينية يمثل أولوية أساسية للسلطة الفلسطينية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وهو أمر يتطلب اتخاذ مجموعة من الخطوات الإصلاحية والسياسية؛ لضمان استقرار الوضع الفلسطيني، ومن بين هذه الخطوات تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين الفصائل الفلسطينية، الأمر الذي يستدعي حوارًا وطنيًا مستدامًا يفضي إلى اتفاقات واضحة، وآليات فعالة لتنفيذها تحت إشراف ودعم القوى الدولية والعربية، بالإضافة إلى ذلك، يتعين على السلطة تعزيز إصلاح المؤسسات الأمنية، وتعزيز الشفافية داخلها؛ لضمان قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية التي فرضتها الممارسات الإسرائيلية، مع التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين الظروف الاقتصادية التي تسهم في الحد من الاحتقان الداخلي.

ومن ناحية أخرى، يجب أن تتوجه السلطة الفلسطينية نحو تحسين علاقاتها مع المجتمع الدولي، وتوسيع دائرة التحالفات الدولية، بما يضمن دعم القضية الفلسطينية على الساحة العالمية، والتأكيد على ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحقوق الفلسطينية، وفيما يتعلق بالإصلاح الداخلي، يجب على السلطة العمل على تحسين النظام السياسي الفلسطيني، عبر تجديد مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية، وضمان استقلالية القضاء، بما يعزز مصداقيتها داخليًا، ويعزز قدرتها على التفاوض مع الأطراف الدولية.

3.9 السلطة الفلسطينية ومسار السلام بعد عملية (طوفان الأقصى)

شهدت القضية الفلسطينية تطورات كبيرة على الساحة الإقليمية والدولية، خاصة بعد أحداث (7 أكتوبر 2023) التي شكّلت نقطة تحول في العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، وهذه الأحداث التي شهدت تصعيدًا غير مسبوق في العنف والمواجهات العسكرية، ألقت بظلالها على مسار السلام في المنطقة، في ظل هذه

الظروف، أصبح من الضروريّ للسلطة الفلسطينية إعادة التفكير في استراتيجيتها التفاوضية مع (إسرائيل) وتحريك مسار السلام بشكلٍ فعالٍ (ربايعه، 2024).

وتواجه السلطة الفلسطينية تحديات كبيرة بعد هذه الأحداث، حيث أصبحت الحاجة ملحة؛ لإعادة صياغة استراتيجياتها السياسية والدبلوماسية، بما يتناسب مع التغيرات الزاهنة في المنطقة، وعلى الرغم من الضغوط الداخلية والخارجية، تبقى السلطة الفلسطينية أمام فرصة لتحريك عملية السلام، وذلك بتوسيع دائرة تحالفاتها الدولية، وتعزيز موقفها في المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية، ويتعين على السلطة الفلسطينية تعزيز موقفها التفاوضي، من خلال العمل على تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية؛ ما يعزز من قوتها أمام المجتمع الدولي، ويساعد في بناء استراتيجية دبلوماسية فعالة، فضلاً عن ذلك، لا بُدّ من البحث في أساليب جديدة؛ للضغط على (إسرائيل)، سواءً من خلال التحركات القانونية، أو من خلال تقوية العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية المؤيدة للقضية الفلسطينية (عبد الحميد، 2025).

ولتفعيل مسار السلام، وإعادة صياغة استراتيجيتها التفاوضية، يتعين على السلطة الفلسطينية أن تعتمد على مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تساعد في تعزيز موقفها التفاوضي، وتحقيق الأهداف الفلسطينية، فمن الضروريّ أن تعمل السلطة على توحيد الصف الفلسطيني بين الفصائل كافة، الأمر الذي يساهم في تقوية موقفها أمام (إسرائيل) والمجتمع الدولي، كذلك فإنّ التوافق الداخلي من شأنه أن يعزز مصداقية المفاوضات الفلسطيني في أية محادثات مستقبلية، ويجنب تكرار الفشل الذي عانت منه المفاوضات السابقة؛ بسبب الانقسام السياسي الفلسطيني (جابر، 2023).

ولابدّ أن تقوم السلطة الفلسطينية بتفعيل دورها الدبلوماسي على الساحة الدولية بشكلٍ أكبر، عن طريق الانخراط المستمر في المنظمات الأممية، والهيئات الدولية، مثل: الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمحكمة الجنائية الدولية؛ لمطالبة العالم بالضغط على (إسرائيل)؛ لوقف انتهاكات حقوق الفلسطينيين، ومن خلال هذا النشاط، يمكن للسلطة أن تسعى للحصول على مزيد من الاعتراف الدوليّ بفلسطين كدولة مستقلة،

وهو ما يعزّز من موقفها التفاوضي، ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية (رمضان، 2025).

إضافة إلى ذلك، على السلطة الفلسطينية أن تسعى جاهدة؛ لإعادة النظر في استراتيجيتها التفاوضية مع (إسرائيل)، فمن الضروري أن تكون هذه الاستراتيجية أكثر مرونة وواقعية، بحيث تشمل أدوات دبلوماسية مختلفة، بما في ذلك الحوار مع قوى سياسية إقليمية ودولية؛ لممارسة الضغط على (إسرائيل)، ومن خلال ذلك، يمكن للسلطة الفلسطينية التقدم في المسار التفاوضي بشكل أكثر فعالية، مع تحقيق مكاسب ملموسة على الأرض، مثل وقف الاستيطان الإسرائيلي، أو الحصول على ضمانات دولية؛ لحماية حقوق الفلسطينيين (زكي، 2025)، علاوة على ذلك، يجب على السلطة أن تسعى إلى تعزيز استخدام آليات الحقوق الإنسانية، والقانون الدولي؛ للضغط على (إسرائيل) في مفاوضاتها، وهذا يشمل دعم الجهود القانونية؛ لمقاضاة المسؤولين الإسرائيليين عن انتهاكات حقوق الإنسان أمام المحاكم الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، ما يساهم في بناء ضغط إضافي على الحكومة الإسرائيلية.

ويتطلب التحرك نحو مسار السلام، وإعادة صياغة الاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية أن تكون السلطة أكثر استعدادًا للتفاعل مع التغيرات السياسية العالمية والإقليمية، وأن تتمسك برؤية واضحة تقوم على تحقيق العدالة للفلسطينيين، وتعزيز دعم المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية، بما في ذلك التركيز على الحلول السياسية القائمة على مبدأ حل الدولتين (ابو زاهر، 2025)، ولتحريك مسار السلام، وإعادة صياغة استراتيجيتها التفاوضية، يتعين على السلطة الفلسطينية التمسك بعددٍ من المبادئ الثابتة التي تشكل أساسًا لأية عملية تفاوضية مستقبلية، ومن أبرز هذه المبادئ رفض التفاوض دون شروط مسبقة، مثل وقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إنّ الاستمرار في التحرك على الصعيدين: العربي والدولي يُعدُّ ضروريًا؛ من أجل ممارسة ضغط دبلوماسي فعال على (إسرائيل)، وخصوصًا من خلال منظمات، مثل الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية، لتكون

قادرة على محاسبة (إسرائيل) على جرائمها المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني (ربايعه، 2024)، علاوة على ذلك، من الضروري للسلطة الفلسطينية أن تقدم رؤية شاملة لإدارة قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء، بما في ذلك معالجة الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية؛ بهدف النهوض بالواقع الفلسطيني الذي يعاني من أزمات متعددة، وفي هذا السياق، تظل جهود تحقيق تقرير المصير الفلسطيني، استنادًا إلى قرارات الشرعية الدولية، أحد العوامل الأساسية؛ لدفع مسار السلام إلى الأمام (شوامرة، 2025).

من جانب آخر، تبقى المصالحة الفلسطينية الشاملة مطلبًا أساسيًا، فالوحدة الوطنية تعزز من موقف السلطة الفلسطينية أمام المجتمع الدولي، وتدعم مشروع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، إضافة إلى ذلك، يُعد استمرار الجهود؛ لوقف الاستيطان أحد الأهداف الحيوية التي يجب أن تبقى في قلب الاستراتيجية الفلسطينية، كون الاستيطان يهدد حلم بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافيًا، وفي الوقت ذاته، يتعين على السلطة الفلسطينية التّحرك باتجاه الضّغط على المجتمع الدولي، وتحذيره من أنّ غياب تحريك عملية السلام قد يؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية؛ ما قد يترتب عليه عواقب خطيرة على الأوضاع في المنطقة، كما ينبغي للسلطة الفلسطينية التّواصل مع الأطراف الرباعية: (روسيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة)؛ لإعادة إحياء عملية السلام، وتفعيل دورهم في الضّغط على (إسرائيل)؛ لتلبية المطالب الفلسطينية (ابو العز، 2025).

ولتحقيق تحريك مسار السلام بشكلٍ فعال، يجب على السلطة الفلسطينية أن تبني استراتيجية شاملة، تركز على تعزيز الدعم الدولي لقضيتها، مع التّركيز على حلّ القضايا الجوهرية التي تشكّل عائق رئيسة أمام أية عملية سلمية، مثل مسألة القدس، وحقّ العودة للاجئين، وفي هذا السياق، يتعين على السلطة توظيف كلّ المنابر الدولية المتاحة لتعزيز موقفها، بما في ذلك الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية؛ وذلك لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية، ومحاسبة (إسرائيل) عليها، كذلك، يجب على السلطة الفلسطينية أن تسعى

لتوسيع دائرة التحالفات الدوليّة، ليس فقط مع الدّول الغربيّة والعربيّة، بل - أيضًا - مع دُول أخرى غير تقليديّة، لتأمين دعم قويّ للحقوق الفلسطينيّة على السّاحة العالميّة، ومن المهمّ كذلك أن تبقى السّلطة متماسكة داخليًّا، وتعمل على وحدة الصّفّ الفلسطينيّ؛ لضمان موقف مُوحّد أمام المجتمع الدّوليّ و (إسرائيل) على حدّ سواء (الشوبكي، 2025).

ومن أجل توضيح ركائز أي عملية سلام يمكن أن تنتج عن تلك التطورات، يجب على السّلطة الفلسطينيّة التأكيد على المبادئ الأساسيّة التي تشكّل جوهر الحقوق الفلسطينيّة والمتمثلة بغنهاء الاحتلال عن كامل الأراضي الفلسطينيّة المحتلة في العام 1967، مثل التأكيد على أنّ القدس الشّرقية هي عاصمة الدّولة الفلسطينيّة، وحلّ قضية اللاجئين بناءً على قرارات الأمم المتّحدة ذات الصّلة، كما يجب على السّلطة الفلسطينيّة بذلّ مزيد من الجهود الدبلوماسية مع الأطراف الدوليّة، خاصّة الولايات المتّحدة، و الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتّحدة؛ لضمان أن تكون الضغوط على (إسرائيل) فاعلة؛ للحدّ من الاستيطان ووقف حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطينيّ، وتفعيل الأدوات القانونيّة الدوليّة، مثل رفع القضايا أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة؛ وتحقيق العدالة للفلسطينيين (زكي، 2025).

ومن أجل إعادة صياغة استراتيجيّتها التفاوضيّة، يجب العمل على تعزيز الوحدة الوطنيّة، وإنهاء الانقسام الداخليّ الفلسطينيّ بشكلٍ جدّيّ وفعال، من خلال توحيد الصّفّ الفلسطينيّ، عبر الوصول إلى اتّفاقات مصالحة حقيقيّة، وليس مجرد اتّفاقات مؤقتة، فتنفيذ اتّفاقات المصالحة يتطلّب أن تكون هناك خارطة طريق واضحة للمصالحة، تشمل جميع الفصائل الفلسطينيّة، مع تشكيل لجنة متابعة مستقلّة؛ لمراقبة تنفيذ بنود الاتّفاق؛ لتعزيز قدرة السّلطة على التفاوض، من خلال الحفاظ على توازن داخليّ في خطاباتها السياسيّة والإعلاميّة، والعمل على توعية المجتمع الفلسطينيّ بأهميّة الوحدة في هذه المرحلة الحسّاسة، مع تشجيع الحوار الوطنيّ المفتوح بين جميع القوى السياسيّة (شاهين، 2025).

ويُعَدُّ التَّحْرُكُ الاقتصاديَّ جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية الفلسطينية؛ لدفع مسار السلام، وعلى السُّلطة الفلسطينية العمل على تحسين الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، الذي يعاني من العديد من الأزمات؛ نتيجة الاحتلال، والإجراءات الإسرائيلية، وذلك من خلال تقوية البنية التحتية الاقتصادية، وتحفيز المشاريع التَّمويَّة، ويمكن للسُّلطة الفلسطينية خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي من شأنه تقليل الاحتقان الداخلي، وتعزيز القدرة على الصُّمود أمام الضُّغوط الإسرائيلية، ومن المهم أن تكون هناك رؤية اقتصادية شاملة تساهم في تطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ مستقلٍّ عن التَّبعية للاحتلال الإسرائيلي، مع تعزيز التَّعاون مع دُول المنطقة والعالم؛ لتحقيق تنمية مستدامة تساهم في تحسين حياة الفلسطينيين، وتعرَّز من موقف السُّلطة الفلسطينية في المفاوضات الدَّولية (عثمان، 2025).

ومن الممكن أن تساهم وسائل الإعلام، والدبلوماسية الرقمية في تحريك مسار السلام، من خلال زيادة الوعي العالمي بالقضية الفلسطينية، إذ يمكن للسُّلطة الفلسطينية استخدام وسائل الإعلام الحديثة، ووسائل التَّواصل الاجتماعي؛ لفضح الممارسات الإسرائيلية، وتوثيق الانتهاكات اليومية ضدَّ الفلسطينيين، حيث إنَّ رُفَع مستوى التَّغطية الإعلامية على هذه المنصَّات يمكن أن يعرَّز الرأْي العامَّ الدَّولي لصالح القضية الفلسطينية؛ ما يضغط على الحكومات الغربية والعربية؛ لممارسة ضغط دبلوماسيٍّ فعَّال على (إسرائيل)، هذا بالإضافة إلى استثمار السُّلطة الفلسطينية في علاقاتها مع مؤسَّسات المجتمع المدني، والمنظَّمات غير الحكوميَّة، سواءً أكانت محليَّة أم دوليَّة؛ لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية، وتقديمها للمحاكم الدَّولية، من خلال هذه الخطوات، يمكن للسُّلطة الفلسطينية تحفيز المجتمع الدَّولي؛ للتَّدخُّل بشكلٍ أكثر فعالية، وبدور أكبر لإعادة إحياء عملية السلام، وتقديم الدَّعم اللازم لتحقيق حلٍّ عادل وشامل للصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي (خليفة، 2023).

ويرى الباحث أنَّ تعزيز الفرص الناتجة عن عملية طوفان الأقصى يتطلَّب استراتيجية شاملة تركز على عدَّة محاور أساسية، تتمثَّل في تعزيز الوحدة الداخليَّة الفلسطينية، وتطوير الأدوات القانونيَّة والدبلوماسية

على السّاحة الدّوليّة، وأنّ المسار التّفاوضيّ الفلسطينيّ يجب أن يقوم على الثّوابت الوطنيّة التي لا يمكن التنازل عنها، مثل، القدس الشّرقية كعاصمة للدّولة الفلسطينيّة، وحقّ العودة للاجئين الفلسطينيّين، وأنّ تستمرّ السّلطة الفلسطينيّة في مطالبة المجتمع الدّوليّ بتحمّل مسؤولياته تجاه هذه الحقوق، مع الضّغط على (إسرائيل) من خلال الأدوات القانونيّة والدبلوماسية، ومع ذلك، يتعيّن على السّلطة الفلسطينيّة أن تعالج الوضع الداخلي الفلسطينيّ أولاً مثل الانقسام الفلسطينيّ، لذلك يجب أن تكون هناك خطوات ملموسة نحو المصالحة الوطنيّة، مع إشراك الفصائل الفلسطينيّة كافّة في عملية المصالحة؛ لتوحيد الموقف الفلسطينيّ في السّاحة الدّوليّة.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

4.1 النتائج

خرج الباحث بعدة نتائج مهمة للدراسة:

1. واجهت السلطة الفلسطينية العديد من التحديات السياسية بعد (السابع من أكتوبر 2023)، فداخلياً كان التحدي الأكبر هو الانقسام الداخلي الفلسطيني بين حركتي (فتح) و (حماس)، وعلى المستوى الدولي: الضغوط الدولي والإقليمي على السلطة الفلسطينية؛ لإدانة عملية طوفان الأقصى بشكلٍ رسمي.
2. التحديات الأمنية تراوحت بين تصاعد عمليات المقاومة في الضفة الغربية، و الإجراءات الإسرائيلية المشددة في الضفة الغربية، وتأثيرها على الاستقرار، في حين تمحورت التحديات الاقتصادية حول تدهور الوضع الاقتصادي؛ بسبب القيود المفروضة على السلطة، وزيادة معدلات البطالة والفقر، والأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية.
3. السلطة الفلسطينية اتخذت موقفاً حذراً من عملية طوفان الأقصى، حيث لم تعلن إدانتها المباشرة لها، لكنّها في الوقت نفسه حملت (إسرائيل) مسؤولية التصعيد؛ نتيجة سياساتها في القدس والضفة الغربية.
4. تعاملت السلطة الفلسطينية مع عملية طوفان الأقصى من خلال محاولات دبلوماسية؛ لتخفيف التصعيد، مع تأكيدها على ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي. كذلك مارست ضبطاً أمنياً في الضفة الغربية؛ لمنع التصعيد الداخلي الذي قد يؤدي إلى انفلات الأوضاع.
5. انعكست عملية طوفان الأقصى بشكلٍ كبير على الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، إذ اتخذت (إسرائيل) إجراءات صارمة ضدّ العمالة الفلسطينية في الداخل الإسرائيلي، وبالتالي توقّف مئات آلاف

العمّال عن العمل في الدّاخل؛ ما ألقى ذلك بظلاله على الأوضاع الاقتصادية لمئات آلاف الأسر الفلسطينيّة.

6. أمّا من النّاحية السّياسيّة، فقد ازداد التّعاطف الدّوليّ مع القضيّة الفلسطينيّة؛ نتيجة حرب الإبادة الإسرائيليّة ضدّ الشّعب الفلسطينيّ، وارتكابه العديد من المجازر وفي المقابل كانت هناك محاولات إسرائيليّة؛ لإنهاء القضيّة الفلسطينيّة، وضرب المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، وبالتالي تعاملت السّلطة الفلسطينيّة مع تلك التّطوّرات بحكمة عالية وحذر.

7. توجد عدّة فرص سياسيّة، يمكن للسّلطة الفلسطينيّة استغلالها؛ لتعزيز موقفها على الصّعيد الدّوليّ، فلا حلّ عسكريّ للقضيّة الفلسطينيّة، فالحلّ الوحيد هو الدبلوماسية، والحلّ السّياسيّ، وهناك توجّه دوليّ أكبر لتطبيق حلّ الدّولتين، في ظلّ ازدياد الأصوات الدّوليّة المطالبة بوقف إطلاق النّار، وتطبيق خطة سلام واضحة، تؤدّي لحلّ الدّولتين، وإعادة الإعمار في القطاع.

8. على الصّعيد الدّاخلّي: من الفرص التي يمكن أن تستغلّها السّلطة الفلسطينيّة هو إعادة بناء شرعيّتها عبر استثمار الغضب الشّعبيّ الناتج عن الوضع الحاليّ، من خلال تنظيم انتخابات، أو القيام بإصلاحات سياسيّة شاملة، يمكن للسّلطة الفلسطينيّة أن تعزّز موقفها الدّاخلّيّ، وتستعيد ثقة الشّعب الفلسطينيّ في قيادته.

9. رغم التّحدّيات، تتيح البيئة الدّوليّة الحاليّة فرصًا يمكن للسّلطة الفلسطينيّة استغلالها، خاصّة في ظلّ تصاعد الانتهاكات الإسرائيليّة التي عزّزت التّعاطف الدّوليّ مع القضيّة الفلسطينيّة. ومن الممكن أن تستثمر السّلطة هذا الدّعم؛ للضّغط على القوى الكبرى لاتّخاذ إجراءات ملموسة ضدّ الاحتلال، لكن تحقيق ذلك يتطلّب استراتيجيّة دبلوماسية محكمة، وتفعيل دور السّلطة في المنظّمات الدّوليّة.

10. تمكّنت السّلطة الفلسطينيّة نسبيًا من استثمار التّحرّكات الدبلوماسية بعد العمليّة؛ ما ساعد في تسليط الضّوء على الانتهاكات الإسرائيليّة، وتعزيز التأييد الدّوليّ للقضيّة الفلسطينيّة. ومع ذلك، لم تُترجم

هذه الجهود إلى إجراءات عملية، مثل فرض عقوبات فعلية على (إسرائيل)، ما يستدعي تكثيف الجهود الدبلوماسية، وبناء تحالفات دولية أكثر تأثيراً.

4.2 التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

1. على السلطة الفلسطينية مواصلة استثمار الزخم الدولي الزاهن في تسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية، عبر توظيف أدوات قانونية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، وتعزيز العلاقات مع الدول المؤثرة في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.
2. ينبغي إطلاق حوار وطني شامل بمشاركة جميع القوى السياسية؛ بهدف إنهاء الانقسام الداخلي، وتشكيل موقف سياسي موحد.
3. على السلطة تطوير استراتيجية إعلامية ودبلوماسية؛ لإبراز معاناة الفلسطينيين، وإلزام المجتمع الدولي بتطبيق القرارات الأممية الخاصة بفلسطين.
4. يتعين على السلطة إدارة التوترات الداخلية بحكمة، والبحث عن وسائل لحماية الفلسطينيين من الاعتداءات الإسرائيلية دون الانجرار إلى صدامات داخلية.
5. بالنظر إلى التدهور الاقتصادي الناجم عن الحصار والتحصيد العسكري، ينبغي إطلاق خطط اقتصادية؛ لدعم الفئات المتضررة، وتعزيز الاقتصاد المحلي عبر الاستثمارات المحلية والدولية.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، السعيد. (2023). مدى تأثير صناع القرار في العلاقات السياسية الدولية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر.

ابو العز، أمجد. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/6.

ابو بكر، عصام. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/26.

ابو بكر، ياسر. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/13.

ابو حمد، ياسر. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/9.

ابو زاهر، نادية. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/22.

ابو سلمية، أدهم. (2024). طوفان الأقصى والتحول الاستراتيجي في القضية الفلسطينية، مدونة العرب، عبر الرابط الالكتروني: <https://alarabblog.com/>

ابو علي. سعيد. (2024). طوفان الأقصى ومشاريع السلام في اليوم التالي. مجلة المقدسية، 22، 5-28.

ابو عمشة، رويدا. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/19.

الأمير، حسين. (2021). مفهوم الأمننة ودلالته في الدراسات الأمنية المعاصرة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، 3(11)، 79-97.

بدر الدين. نبيل. (2023). تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية. مجلة جامعة الملكة أروى، 26(26)، 16-16.

بسومي، نداء. (2024). الطوفان والسلطة الفلسطينية: تعقيدات سياسية لم تكن بالحسبان، منصة نون بوست، عبر الرابط الالكتروني: <https://www.noonpost.com/204990>

بسيوني، نداء. (2024). بعد السابع من أكتوبر.. كيف يبدو المشهد الاقتصادي في الضفة الغربية، موقع TRT عربي، عبر الرابط الالكتروني: <https://www.trtarabi.com/issues/>

بندر، اياد. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/2.

البيومي، أحمد. (2019). المنهج الاستقرائي وأهميته في البحث العلمي. *المجلة العلمية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين*، 7(7)، 372-433.

جابر، حيان. (2023). طوفان الأقصى.. السلطة الفلسطينية عاجزة أم متواطئة؟، موقع شاهد الاخباري، عبر الرابط الالكتروني: <https://shahed.cc/news/>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024). الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2024، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2025، على الرابط: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5903>

الجولاني، عاطف. (2024). ورقة سياسات: آفاق التوافق الفلسطيني الداخلي في مرحلة ما بعد معركة طوفان الأقصى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عبر الرابط الالكتروني: <https://www.alzaytouna.net>

الحاج محمد، حمزة. (2025) مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/5/26.

الحاج، سعيد. (2023). طوفان الأقصى التحديات والمآلات، مقاربات للتنمية السياسية، عبر الرابط الالكتروني: <https://mukarbat.org/archives/3370>

حامد، دعاء. (2024) نظرية ما بعد الاستعمار في ظل تداعيات العولمة: دراسة فلسفية تحليلية، موقع *قراءات افريقية*، على الرابط: <https://tinyurl.com/yc2dye3h>

حامد، قصي. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/10.

حسين، حمدي. (2024) السلطة الفلسطينية والحرب على غزة: الموقف والدور والتأثير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5888>

حمدان، عامر. (2025) مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/5/26.

حمود، طارق. (2024). حرب غزة.. لحظة فاصلة تعيد تشكيل مستقبل السلطة الفلسطينية، الجزيرة نت، على الرابط: <https://2u.pw/A5bOYLh2>

خلف، أحمد (2023). طوفان الأقصى: حال الضفة الغربية والقدس في ظل العدوان على فلسطين، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، عبر الرابط الإلكتروني: <https://hadaracenter.com/>

خليفة، أسامة. (2023). الضفة الفلسطينية وطوفان الأقصى، وكالة وطن للأخبار، عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.wattan.net/ar/news/421649.html>

الدبعي، زهير. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/26.

درزي، براءة. (2024). السلطة الفلسطينية والموقف من طوفان الأقصى والعدوان على غزة، مجلة مدينة القدس، عبر الرابط الإلكتروني: <https://qii.media/index.php>

دغلس، غسان. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/19.

ربايعة، إبراهيم. (2024). السلطة والحرب على غزة: المواقف والتداعيات، أوراق سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655251>

رمضان، جهاد. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/7.

رمضان، سلوى. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/3.

زكي، عباس. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/25.

زيد، نائل. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/11.

سعد، شاهر. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/10.

شاهين، فرسين. (2025). وزيرة الخارجية الفلسطينية، مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/5.

شعبان، عمر. (2019). تداعيات الانقسام على المشروع الوطني والتوظيف الإقليمي له، مركز الأبحاث الفلسطيني، على الرابط: <https://tinyurl.com/mrx5uhdd>

شوامرة، نائل. (2025). عضو هيئة تدريس في جامعة الاستقلال، فلسطين، مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/25.

الشوبكي، بلال. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/9.

الشيخ، محمد عبد الحفيظ. (2024). القضية الفلسطينية أمام تحديات الانقسام والتطبيع ونتائج معركة طوفان الأقصى، مجلة دراسات شرق الأوسط، 28(107).

الصالح، مجدي. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/24.

صلاح، عقل. (2024). طوفان الأقصى فتح نافذة الفرص السياسية، موقع القدس الاخباري، عبر الرابط الالكتروني: <https://alquds.com/ar/posts/122341>

الضميري، عدنان. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/19.

الطاهر، معين. (2018). مصالحة متعثرة وانقسام طويل، مجلة الدراسات الفلسطينية، 113، 16-20.

طقاطقة، مصطفى. (2025). محافظ مدينة سلفيت. مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/27.

الطناني، احمد. (2024). "طوفان الأقصى" وإعادة تشكيل المعادلات.. وأفق المستقبل، شبكة القدس الاخبارية، عبر الرابط الالكتروني: <https://qudsn.co/post/207097/>

الطيراوي، توفيق. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/14.

العاني، طه. (2024). بعد طوفان الأقصى وعام من الحرب.. هل اقترب الفلسطينيون من أهدافهم؟ موقع الخليج اونلاين، عبر الرابط الإلكتروني <https://alkhaleejonline.net/>

عباس، زكي. (2024). "طوفان الأقصى" أوقفت مخططاً إسرائيلياً للقضاء على الحق الفلسطيني، الشاهد، على الرابط: <https://fc-lc.xyz/1oERRNEI>.

عبد الحميد، عاطف. (2025). كيف ستصبح العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحماس ومن سيفرض سيطرته على غزة؟، موقع بي بي سي عربي، عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/articles/cdd9yjn0dpdo>

عبد الحميد، مهند (2024). نحو استراتيجية فلسطينية جديدة تبدأ بوقف الحرب، مجلة سياسات دولية فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة، 48.

عبد، عبد القادر. (2025). هل غيّرت أوروبا موقفها من إبادة غزة؟ قراءة جيوسياسية في دلالات الخطاب الأوروبي، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، على الرابط: <https://tinyurl.com/3ndj7abe>

عبدو، لؤي. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/24.

عثمان، عثمان. (2025). عضو هيئة تدريس في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/19.

العدوان، أسامة. (2024). مضامين التغطية الإخبارية لقناة "المملكة" حول الحرب على غزة 2023: دراسة تحليلية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

عزم، أحمد. (2024). 7 أكتوبر "وتبعاته الفلسطينية الداخلية، معهد السياسة والمجتمع، على الرابط: <https://2u.pw/mOUPpV5H>

علي، عادل. (2022). نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية : من مدرسة كوينهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 15(14)، 566-597.

العنزي، سعاد (2017) تطبيقات نظرية "ما بعد الاستعمار" في رواية "موسم الهجرة إلى الشمال"، مجلة فيلولوجي، 34(67)، 11-36.

عواد، قاسم. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/21.

- فيصل. نعمان. (2012). الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة مقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، فلسطين.
- قرط، كريم. (2023). موقع الضفة الغربية في العدوان الصهيوني على قطاع غزة، ييوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، عبر الرابط الإلكتروني: <http://yabous.info/?ID=69>.
- لبادة، عنان. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/5/26.
- اللحام، ناصر. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/6.
- ماهر، مدحت. (2024). سؤال الطوفان وانقسام حركة التحرير: هل من سبيل إلى التئام فلسطيني قادم؟ مركز الحضارة للدراسات والبحوث، من خلال الرابط: <https://nz.sa/TMwnQ>
- محمد، شاكرو. (2020). المصلحة الوطنية ودورها في تفعيل جوانب الصراع والتعاون والتنافس الدولي. مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، 10(2)، 649-624.
- مركز رؤية للتنمية السياسية. (2023). معركة طوفان الأقصى.. سيناريوهات الحرب ومآلاتها، من خلال الرابط: <https://nz.sa/WocXo>
- المصري، هاني. (2023). السلطة وطوفان الأقصى، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.masarat.ps/article/6211/>
- مصطفى، اميرة. (2019). اقترب صنع القرار في السياسة الخارجية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=61480>
- نصرالله، تيسير. (2025). مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/8.
- نعيرات، رائد. (2025). عضو هيئة تدريس في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، مقابلة شخصية بعنوان: السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص، بتاريخ: 2025/2/20.
- هوان، ضحى. (2018). نظرية الأمننة - Securitization Theory، الموسوعة السياسية، على الرابط: <https://tinyurl.com/2s3rwt2c>

يقطين، سعيد. (2025). طوفان الاقصى: السياسي والايديولوجي، مقالات مختارة، مجلة العربي، عبر
الرابط الالكتروني: <https://arabi21.com/story/1665259/>

المراجع الأجنبية:

- Baroud, R. (2024). *The Palestinian cause belongs to the world*. Retrieved from <https://tinyurl.com/48v7yf8z>
- Billion, A. (2023). The Palestinian Authority Since October 2023: Flawed Expectations and Failed Leadership. *Journal of Palestine Studies*, 53(4), 80-86.
- Christiansen, S. (2019). *Postcolonial theory*. Retrieved from EBSCO Information Services: <https://tinyurl.com/ckx6runn>
- Guzansky, K. (2016). The Palestinian Authority: A State Failure? *Strategic Assessment*, 19(1).
- Lavie, E. (2011). The Challenge of the Palestinian Authority: State Building without Governmental Legitimacy. *Strategic Assessment*, 14(1).
- Speri, A. (2024). 'Missing in action': Where has Palestinian Authority been since October 7? Retrieved from <https://tinyurl.com/453d2u35>

الملاحق

ملحق (أ)

أسئلة المقابلة



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسيّة

الأخوة والأخوات

تحية طيبة وبعد،

تعد هذه المقابلة جزء من رسالة الماجستير التي يقوم الباحث بإعدادها بعنوان "السلطة الفلسطينية وطوفان الأقصى: التحديات والفرص" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسيّة.

يرجى من حضرتكم الإجابة على أسئلة المقابلة لما لها من أهمية لإنجاز هذه الرسالة، علماً بأن البيانات التي ستقدمونها سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

مع جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم

الباحث: محمد عمر دبعي

المشرف: د. عبد الرحيم الشوبكي

د. إبراهيم أبو جابر

أسئلة المقابلة

1. ما هو موقف السلطة الفلسطينية من عملية طوفان الأقصى؟ وكيف تعاملت مع هذا الحدث؟
2. كيف انعكست عملية "طوفان الأقصى" على الأوضاع السياسية والاجتماعية والامنية والاقتصادية في الضفة الغربية؟ وكيف تعاملت السلطة الفلسطينية مع تلك التحديات؟
3. ما هو تقييمكم لدور السلطة الفلسطينية في إدارة تداعيات عملية طوفان الأقصى على المستوى المحلي سياسياً وأمنياً؟
4. ما هي أبرز الفرص السياسية التي يمكن أن تستغلها السلطة الفلسطينية لتعزيز موقفها الداخلي والخارجي في ظل الوضع الراهن؟
5. إلى أي مدى نجحت السلطة الفلسطينية في استثمار التحركات الدبلوماسية الدولية بعد العملية، وما هي الخطوات المطلوبة لتعزيز دورها في هذا المجال؟
6. ما المطلوب من السلطة الفلسطينية لتعزيز الوحدة الداخلية ومواجهة الضغوط الإسرائيلية والخارجية؟
7. كيف يمكن للسلطة الفلسطينية الدفع نحو تحريك مسار السلام أو إعادة صياغة استراتيجيتها التفاوضية؟

ملحق (ب)

الشخصيات التي تمت مقابلتها

الوظيفة	التخصص	اللقب/ الاسم	الرقم
امين سر فتح في نابلس سابقاً	دكتور في التعليم والتعليم.	الدكتور جهاد رمضان	1
سفير فلسطين في جيبوتي.	دكتور في العلوم السياسية	الدكتور رويد ابو عمشة	2
محافظ سابق و عضو مجلس ثوري لحركة فتح.	السيد عصام ابو بكر	3
عضو مجلس ثوري لحركة فتح	السيد لؤي عبدو	4
مشرف برنامج التخطيط والتنمية السياسية جامعة النجاح	دكتور في العلوم السياسية	الدكتور رائد نعيرات	5
رئيس قناة معا الإخبارية.	دكتور في علم النفس	الدكتور ناصر اللحام	6
محافظ محافظة سلفيت	السيد مصطفى طقاطقه	7
محافظ محافظة نابلس	السيد غسان دغلس	8
أمين عام الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين	السيد شاهر سعد	9
عضو لجنة مركزية لحركة فتح ورئيس جهاز المخابرات سابقاً.	دكتور في الإدارة التربوية	الدكتور توفيق الطيراوي.	10
وزير سابق و رئيس هيئة التقاعد الفلسطيني حالياً	الهندسة المدنية	المهندس مجدي الصالح.	11
عضو مجلس ثوري لحركة فتح والمفوض السياسي سابقاً.	السيد عدنان الضميري.	12
مدير عام دائرة حقوق الانسان في منظمة التحرير	ماجستير في القانون الدولي.	د. قاسم عواد.	13

الوظيفة	التخصص	اللقب/ الاسم	الرقم
عضو مجلس ثوري لحركة فتح ومجلس وطني لمنظمة التحرير الفلسطينية	الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة النجاح.	السيد تيسير نصر الله.	14
.....	ماجستير في العلوم السياسية.	الاسير المحرر ياسر أبو بكر.	15
محاضر في جامعة الاستقلال.	دكتوراه في العلوم السياسية	الدكتور ياسر ابو حامد.	16
محاضر في جامعة النجاح الوطنية.	دكتوراه في العلوم السياسية.	الدكتور عثمان عثمان.	17
عضو لجنة مركزية لحركة فتح.	البكالوريوس في الحقوق.	السيد عباس زكي	18
محاضر في الجامعة العربية الامريكية.	دكتوراه في العلوم السياسية.	الدكتور أمجد أبو العز.	19
وزيرة الخارجية الفلسطينية.	الدكتوراه في الدراسات الإدارية والسياسات التربوية	الدكتورة فارسين شاهين.	20
رئيس قسم العلوم السياسية جامعة الخليل.	دكتوراه في العلوم السياسية.	الدكتور بلال الشوبكي.	21
باحث رئيسي في معهد فلسطين للأبحاث الامن القومي.	استاذ مساعد وباحث مشارك.	الدكتور اياد بندر.	22
محاضر في جامعة الاستقلال.	دكتوراه في العلوم السياسية.	الدكتور نائل زيد.	23
جامعة فلسطين التقنية خضوري.	دكتوراه في الفلسفة.	الدكتورة سلوى رمضان.	24
جامعة القدس المفتوحة.	دكتوراه في العلوم السياسية.	الدكتور قصي حامد.	25

الوظيفة	التخصص	اللقب/ الاسم	الرقم
مدير اوقاف نابلس سابقا وامام مسجد وشخصية اعتبارية ووطنية في نابلس.		السيد زهير الدبعي (أبو اسلام)	26
محاضر في جامعة الاستقلال.	دكتوراه نظم سياسية مقارنة.	الدكتورة نادية ابو زاهر.	27
محاضر في جامعة الاستقلال.	دكتوراه في علم نفس.	الدكتور نادر شوامرة.	28
أسير محرر / الجهاد الإسلامي	حمزة الحاج محمد	29
محامي/ ناشط حقوقي	عامر حمدان	30
أسير محرر / الجبهة الشعبية	عنان لبادة	31



An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

**THE PALESTINIAN AUTHORITY AND
THE AL-AQSA FLOOD: CHALLENGES
AND OPPORTUNITIES**

By
Mohammad Omar Dabai

Supervisors
Dr. Abdul Rahim Shubaki
Dr. Ibrahim Abu Jaber

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of Master of Planning and Political Development, Faculty of Graduate Studies,
An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2025

THE PALESTINIAN AUTHORITY AND THE AL-AQSA FLOOD: CHALLENGES AND OPPORTUNITIES

By

Mohammad Omar Dabai

Supervisor

Dr. Abdul Rahim Shubaki

Dr. Ibrahim Abu Jaber

Abstract

The study titled "The Palestinian Authority and the Al-Aqsa Flood: Challenges and Opportunities" examines a range of core dimensions related to the repercussions of the 2023 Al-Aqsa Flood on the Palestinian Authority in the West Bank and Gaza Strip, covering the period from October 7, 2023, to October 7, 2024. It aims to identify the nature of the political, security, and economic challenges facing the Authority, as well as to explore the diplomatic and political opportunities available to enhance the Palestinian position on both international and Arab fronts. The study employs various methodologies, including restorative and inductive approaches, the national interest method, and decision-making frameworks, while utilizing descriptive, analytical, and interview tools.

The study produced several key findings, notably:

After October 7, 2023, the Palestinian Authority encountered numerous political challenges. Domestically, the most significant challenge was the internal Palestinian division between the Fatah and Hamas movements. Internationally, there was considerable pressure from both global and regional actors on the Palestinian Authority to formally condemn the Al-Aqsa Flood operation. Conversely, several political opportunities exist that the Authority can leverage to bolster its international standing. There appears to be an increased international trend towards implementing a two-state solution, amid growing global calls for a ceasefire and the adoption of a clear peace plan that would lead to a two-state solution and the reconstruction of Gaza. On the Arab front, there is an opportunity to strengthen relations with Arab countries to exert diplomatic and economic pressure on Israel, either through enhanced Arab support for the Palestinian cause or through joint cooperation in confronting the ongoing Israeli violations.

Accordingly, the study recommends that international momentum be further leveraged by spotlighting the violations through legal mechanisms such as the International Criminal Court. It also suggests initiating a comprehensive national dialogue to end internal divisions, along with the renewal of executive and legislative institutions and the holding of democratic elections to enhance the Authority's legitimacy both domestically and internationally.

Keywords: Palestinian Authority; Al-Aqsa Flood; Challenges and Opportunities.